المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإستراتيجية و العسكرية

التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية ودولية

إعداد الطالبة:

آسيا قبلي.

أعضاء لجنة المناقشة:

إسم العضو	الصفة
د. أمحند برقوق	مشرفا
د. ناجي عمارة	رئيسا
د. هارون جبابلية	مناقشا

السنة الدراسية: 2014/2013

إهداء:

إلى من أوصلني إلى هذه المرحلة من الحياة ..... والدايّ

شكر:

إلى الأستاذ المؤطر..... البروفيسور امحند برقوق

إلى رئيس قسم الدراسات الإستراتيجية.....حسين جنوحات

ومن ساهم في إكمال هذا العمل ..... أساتذتي في المدرسة

إلى زملائي الذين دعموني بالكلمة الطيبة.....بسمة ومحمد

مقدمة:

كانت أحداث الـ11 سبتمبر 2001، بمثابتة انفراج دولي للجزائر التي صارعت طيلة عشرية من الزمن ظاهرة الإرهاب في ظل عزلة دولية، بل وبدعم من الدول الأوروبية التي كانت قواعد خلفية لعمليات **إرهابية**.

وقد تجلى هذا الانفراج في عودة الجزائر إلى الساحة الدولية ولها من الخبرة في مكافحة الإرهاب، وحليف يمكن الاعتماد عليه في مكافحة الظاهرة عابرة الحدود، سيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فيما بات يعرف بالحرب على الإرهاب، بل والتحالف معه وهو ما تبين في التعاون العسكري والأمني الجزائري الأمريكي، حيث وافقت إدارة الرئيس بوش على تزويد الجزائر بتجهيزات تكنولوجية عسكرية، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة.

ودفعت الهجمات التي تعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية خارج ترابها منذ 1993، في تغيير نظرتها للتهديد الإرهابي، الذي بدأ يضرب مصالحها، و بلغ أوجه عندما ضربها داخل حدودها في 11 سبتمبر 2001، وبعد حادثة اختطاف سياح في الصحراء الجزائرية، ومساومة بلدانهم على دفع الفدية مقابل إطلاق سراحهم، حذرت الجزائر من دفع الفدى لأن ذلك سيغذي الأعمال الإرهابية، ودفعت رجاحة مواقف الجزائر في التحذير من الظاهرة الإرهابية واشنطن إلى اعتبار أن بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا جديدا. وعليه باشر الطرفان تعاونا في مكافحة الإرهاب، شمل عددا من المجالات، وتعزز أكثر بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة، تحت مسمى تنظيم القاعدة بلاد المغرب الإسلامي منذ 2007.

ومن ثم، شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي. كذلك أشتركت الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت الشراكة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب(TSCTP) ،ويشار إلى أن سبعا من الدول التسع المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع باحتياطات نفطية هائلة. وهو عامل مهم في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية

وبرز موقف الجزائري أكثر بع الذكرى العاشرة لأحداث 11 سبتمبر، حيث احتضنت ندوة الجزائرية الدولية حول التنمية ومكافحة الإرهاب التي احتضنتها شهر سبتمبر 2011، حضرتها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وفسر هذا التواجد حينها بالتنافس على الظفر بحصة في سوق النفط الجزائرية.

أهمية الموضوع:

– تتأتى أهمية الموضوع من كون ظاهرة الإرهاب مازالت تعتبر أهم التهديدات الأمنية الجديدة، التي ظهرت بفعل العولمة، خاصة مع تحالفها مع الجريمة المنظمة، ما زاد من تعقيدها واستوجب عقد تحالفات دولية لمكافحتها، ووجود الجزائر في قلب هذه التحالفات باعتبارها كانت هدفا للظاهرة طيلة عشريتين من الزمن، والخبرة التي اكتسبتها من مكافحة التطرف الإيديولوجي للجماعات الإرهابية.

– التحالف القائم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، في مجال مكافحة الإرهاب، سيما مع التطورات الأمنية الأخيرة في مالي، و آثار ذلك على مسار التعاون.

صعوبة الدراسة:

واجه البحث صعوبة قلة المادة العلمية حول موضوع التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب رغم أهميته، حيث أن جل الدراسات التي تم الاطلاع عليها تناولت التعاون في إطار أشمل و هو مكافحة الإرهاب، لكن ليس بتعمق، رغم أهمية الموضوع، وما يطرحه من تناقضات.

الدراسات السابقة:

أهم الكتابات التي تناولت جوانب من موضوع التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، نجد:

– كتاب البعد المتوسطي المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائري أوروبا و الحلف الأطلسي، لعبد النور بن عنتر، الصادر عن المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، بالجزائر العام 2005، كتاب تناول فيه جوانب من هذا التعاون.

– التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب للبروفيسور امحند برقوق، تحت عنوان التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، مقال لمؤسسة كارنيغي للسلام العالمي صدر العام 2009، تناول فيه بدايات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، آلياته و مجالاته، و التدابير التي يمكن أن ترتقي به إلى شراكة.

– التعاون الأمني الجزائري الأمريكي ومكافحة الإرهاب إقليميا، ألكسيس أريف (Alexis Arieff)، دراسة صادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، دراسة من 23 صفحة تناول فيها تطور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتعاون الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، المساعدات الأمريكية الثنائية، و الشكوك التي تدور حول الرغبة الأمريكية في تنصيب قاعدة الأفريكوم في قارة أفريقيا.

– مقالات ودراسات حول العلاقات الجزائرية الأمريكية للكاتب يحي زبير، صادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية.

الإشكالية:

تكمن إشكالية البحث في دراسة مجالات وآليات التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب، وحدود هذا التعاون ومستقبله، حيث وبعد أزيد من عقد عن بدئه مازال الجانب الأمني يطغى على هذه العلاقة، ففي حين تسعى الجزائر إلى تطويره إلى شراكة إستراتيجية تشمل جميع المجالات، وتكون مكافحة الإرهاب إحدى جوانبها، مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تركز على الجانب الأمني، وبالضبط الحصول على معلومات من الجزائر حول تجربتها في مكافحة الظاهرة، دون أن تقدم ما تطمح إليه الجزائر سيما تعلق بالأجهزة المتطورة للمراقبة الليلية، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يمكن للتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب أن ينجح؟**

ويمكن أن نطرح بعض تساؤلات فرعية لتوضيح الإشكالية هي الآتية:

- ما هي مجالات وآليات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب؟
- اهي دوافع ومرتكزات الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لإقامة تعاون رغم الاختلاف في مفهوم كل منهما للإرهاب؟ وكيف يمكن إقامة تعاون حول موضوع الأصل فيه اختلاف المفهوم؟
- ما هي حدود وآفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب؟

فرضيات الدراسة:

– التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب مرهون بتباين مفهوم الإرهاب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

– يجري التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب في إطارين الأول ثنائي يتمثل في الاتفاقيات الثنائية، والثاني متعدد الأطراف في إطار مبادرات أمريكية في حربها الشاملة على الإرهاب.

– جود عدو مشترك بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ممثلا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، دفع إلى التعاون بين الطرفين.

– العقيدة الأمنية الجزائرية وتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد الجزائر بأجهزة متطورة لمكافحة الإرهاب يعرقل التعاون.

أهداف الدراسة:

من خلال الإشكالية سنحاول البحث عن الدوافع الحقيقية وراء التعاون الجزائري الأمريكي، رغم الاختلاف في مفهوم الإرهاب بين الطرفين، و تعدد المسائل الخلافية، سيما دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب و إسرائيل.

الإطار الزماني والمكاني:

الإطار الزماني: تتناول الدراسة التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب بعد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات إرهابية أي بعد 11 سبتمبر 2001.

الإطار المكاني: تدور الدراسة حول الجزائر باعتبارها أحد طرفي التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

منهج الدراسة:

اعتمد في الدراسة على المنهج التاريخي، لتتبع تطور التعاون الجزائري الأمريكية في مكافحة الإرهاب منذ 2001 إلى 2013، وانضوى ذلك على محاولة تحليل الظروف المحيطة بهذا التعاون والتي دفعت إليه، ثم واقع هذا التعاون وآفاقه. كما استعمل الاقتراب الواقعي عند تناول دوافع الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحهما من وراء التعاون، و الاقتراب الجيوبوليتيكي في توضيح أهمية الجزائر من حيث الموارد و الموقع والثقل، إلى جانب توظيف المنهج المقارن عند التطرق إلى تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع ظاهرة الإرهاب قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر، وكذا الاقتراب النسقي عند معالجة تعاطي الجزائر مع الأزمة الأمنية السياسية الداخلية.

هيكلة الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناول دوافع الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية للتعاون، ووزع على مبحثين الأول حول الدوافع الجزائرية وقسم إلى ثلاثة مطالب، الأول تطرق إلى تحسن العلاقات السياسية بين البلدين، والثاني إلى أثر أحداث 11 سبتمبر على الجزائر وفك العزلة الدولية، أما الثالث فتناول مصداقية الدبلوماسية الجزائرية حول ما كانت تحذر منه.

الفصل الثاني: انصب على دراسة أطر التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، من خلال مبحثين تناول الأول الأطر الثنائية، مقسم إلى ثلاثة مطالب، الأول تعرض للتعاون القضائي، الثاني للتعاون في مجال تبادل المعلومات، والثالث إلى التعاون العسكري. وتعرض المبحث الثاني إلى الأطر متعددة الأطراف، قسم إلى أربعة مطالب، تحدث المطلب الأول عن

الفصل الثالث: عالج حدود وآفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، عبر مبحثين تناول الأول الحدود من خلال مطلبين : المطلب الأول تطرق إلى غموض موقف الولايات المتحدة الأمريكية حول موقع

الجزائر من التعاون في مكافحة الإرهاب، أما الثاني فتناول التباين في تحديد تعريف للإرهاب، وعالج المبحث الثاني آفاق التعاون من خلال مطلبين الأول اهتم بتعزيز التعاون في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى ترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية.

الإطار المفاهيمي:

رغم أن ممارسة العمل الإرهابي ظاهرة قديمة، ومارستها الدول والأفراد على حد سواء إلا أنها لم تلقى الاهتمام إلا بعد مقتل ملك يوغسلافيا سنة 1934، عندها تقدمت الحكومة الفرنسية بمذكرة للأمين العام لعصبة الأمم المتحدة للوصل إلى اتفاق دولي يعاقب على الجرائم التي يكون دافعها سياسيا، وأنهت اللجنة التي شكلت للغرض عملها العام 1935، بصياغة مشروعين الأول يتعلق بتعريف الإرهاب ومكافحته استنادا إلى مشروع الأستاذ بلا، والثاني يتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الإرهابيين. وأقرت الجمعية العامة بالإجماع على منع الأعمال الإرهابية ضد من يرتكب أعمالا ضد من يعملون في السلطات، مع ضرورة التعاون للكشف عنها معاقبة من يقدم عليها، وتمت الموافقة على المشروعين في مؤتمر عقد بجنيف السويسرية العام 1937.[1]

وتوصلت اللجنة آنذاك إلى تعريف للإرهاب وفق أساسين هما:

الأول معياري: حيث جعل من عنصر الدولية أساسا لتصنيف العمل في خانة الإرهاب، بمعنى انه إذا كان العمل ضد شخص من دولة أخرى، ولم يكن شخصية محمية دوليا فإنه لا يعد عملا إرهابيا ولا يجرم على ذلك الأساس،

الثاني تعدادي: ربطته بأفعال تؤدي إلى إرعاب أشخاص معينين.[2]

لم تطبق الاتفاقية واصطدمت بقيام الحرب العالمية الثانية، أعقبها إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي شكلت في 1952 لجنة لدراسة إنشاء محكمة جنائية دولية، واجتمعت سنة 1953 لتقر في الخير وجود علاقة بين

[1] حسن عزيز نور الحلو، **الإرهاب في القانون الدولي: دراسة تحليلية وقانونية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون العام، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، هلنسكي، فلندا، 2007، ص. 21.

[2] .المرجع نفسه، ص.22.

تعريف العدوان ووضع مشروع لتقنين الجرائم الدولية وتعريف القضاء الجنائي، إلى أن أفرج عن تعريف للعدوان، بموجب القرار 3314 لسنة 1974.[1]

ولم يُتوصل إلى تعريف للإرهاب إلى اليوم وذلك راجع إلى الأهواء السياسية للدول، حيث تسعى كل حسب قوتها إلى وضع التعريف الذي يخدم مصلحتها، وانقسمت الدول إلى فريقين حول الإرهاب:

الأول: يرفض وضع تعريف، ويجمع فيه بين المقاومة المشروعة والشرعية، وحق الدفاع عن النفس وكل ما أقرته الأمم المتحدة في القرار 1514، المتعلق بحق الشعوب في الاستقلال، ومن متبني هذا الموقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث رفضت إيجاد تعريف موحد لهذه الظاهرة، بما أنه لا يمكن نكران تلك الحقوق التي أقرها القرار، والتي تتعارض ومصالحهم.

الثاني: يأخذ بالدوافع والأهداف، وهو يربطها بالشرعية الدولية فإذا كان العمل مطابقا لها كان مقاومة ودفاعا عن النفس، وهو يفصل بين المقاومة والعمل الإرهابي الذي يطال المدنيين العزل، والمقاومة التي تعد عملا شرعيا، وبينه وبين غيره من الجرائم السياسية.

وبينهما موقف ثالث: يأخذ بالرأي الأول إذا ما تعلق الأمر بمطالب انفصالية داخلية، وبالثاني لاتقاء الخطر الخارجي.[2]

يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تقران بموقفهما هذا، أن ما تمارسانه هو إرهاب، رغم أنهما تعتبرانه دفاعا شرعيا عن النفس فيما سمي الحرب الشاملة على الإرهاب والحرب الاستباقية، والتي شنت الولايات المتحدة الأمريكية على إثرها حربا على أفغانستان سنة 2001، والعراق سنة 2003.

الإرهاب لغة واصطلاحا:

الإرهاب لغة:من الفعل رهب يرهب رهبة، بمعنى خاف و فزع، وأرهب بمعنى أخاف،وإذا عدنا إلى معنى الإرهاب في القرآن لوجدناه يعني الردع، أي امتلاك القوة لردع الآخر عن التفكير في إلحاق الضرر، وهو ما تقوم به فعليا

[1]. المرجع نفسه، ص. 20.
[2].المكان نفسه.

الدول الغربية من سباق نحو التسلح وامتلاك سلاح نووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، غرضها إرهاب غيرها بمعنى ردعهم عن التفكير في الاعتداء عليها. أما الإرهاب الذي تمارسه جماعات تدعي أنها تدين بالإسلام فإنه من الغلو والتطرف الذي نهى عنه القرآن الكريم، ولا تخلو ديانة من وجود جماعات متطرفة.[1]

الإرهاب اصطلاحا: "الإرهاب وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية"[2].

نلاحظ في هذا التعريف أنه يربط الإرهاب بعنصرين العنف و الهدف السياسي، وقياسا عليه فإن كل استعماللعنف لتحقيق هدف سياسي سيكون أرهابا بما في ذلك حركات المقاومة و الكفاح المسلح.

تعريف الموسوعة السياسية: "استخدام العنف بشكل غير قانوني أو التهديد به لتحقيق هدف سياسي، ويشمل عمليات الاغتيال والتعذيب والتشويه والتخريب والنسف بغية تحطيم روح المقاومة وهدم المعنويات، لدى الهيئات والمؤسسات بصفته وسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال معين"[3]

تعريف موسوعة الاستراتيجيا: " الإرهاب إنه حالة، إنه خوف مستثار عندما يتحول "الإرهاب" إلى عمل"[4] ، وبناء عليه يمكن استخراج العناصر الأساسية للفعل الإرهابي:

- ممارسة العنف أو التلويح باستخدامه.
- التخويف والترهيب أي العامل النفسي في العملية.
- التأثيرات أوالنتائج الاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: قلنا سابقا إن الدول العربية التزمت موقفا بين الداعين إلى وضع الإرهاب والمقاومة في سلة واحدة، وبين من يفرقون بينهما، وأخرجت الحركات الانفصالية التي تمس بالسلامة

[1].حسن بن فهد الهويمل، **الإرهاب و إشكاليات المفهوم و الانتماء و المواجهة**، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، 2004 ، ص.08.07.

[2]. منير البعلبكي، **المعجم الوسيط**، دار النهضة، القاهرة، ص ص. 182.183

[3]. ياسين طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية و تحليلية**، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط.1، 2011، ص ص.25.24. وعبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، من "أ" إلى"ث"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، د.ت. ص.153.

[4].تيري دي مونبريال، جان كلين، وسابين جانسن، ترجمة: علي محمود مقلد، **موسوعة الاستراتيجيا**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ط.1، 2011، ص. .65.

الترابية للدولة الواحدة من المقاومة الشرعية، وكان خوفها من الموقف الأول وراء سعيها لوضع اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب، حتى لا تتعرض المقاومة الفلسطينية وداعميها إلى حرب دولية باعتبارها إرهابا. حيث انعقد مؤتمر دولي في شرم الشيخ المصرية العام 1996، حضرته 30 دولة عربية وغربية، لتسفر المبادرة عن التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في 22 أفريل 1998.

وعرفت الاتفاقية في المادة الأولى الفقرة الثانية الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر."[1]

واستثنت الاتفاقية حركات المقاومة من التعريف، فجاء في المادة الثانية: " لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي". كما أخرجت الحركات الانفصالية من الاستثناء في الفقرة "أ" من المادة الثانية: " لا تعد من حالات الكفاح المسلح من أجل التحرير "كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية".[2]

التعريف الأمريكي للإرهاب: يصف التعريف الأمريكي الإرهاب بأنه: "أعمال عنف تجري لأسباب سياسية ولأشخاص وجهات خارج الحروب والعمليات العسكرية"[3]

إذا قارنا مجموعة التعاريف المتناولة نلاحظ أنها تشترك في كون العمل الإرهابي: عملا عنيفا، وله أغراض سياسية، وإذا قارنا بين التعريف العربي للإرهاب والتعريف الأمريكي يمكن استخلاص مايلي: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فرقت بين الإرهاب و المقاومة و الكفاح المسلح من جهة و بين المقاومة و الحركات الانفصالية من جهة أخرى، وبالتالي فهو تعريف جاء بناء على وضع الدول العربية كونها مستضعفة، فهي تخشى أن تتعرض المقاومة

---

[1]. محمد بن علي الهرفي، **مفاهيم الإرهاب و العنف و اختلاف وجهات النظر حولهما**، جامعة الإمام أحمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص. 06.

[2]. رجاء الناصر، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: هل تصلح أساسا للدعوة لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب**، من الموقع الإلكتروني:
http://www.mokarabat.com/mo3-3.htm

[3]. ياسين طاهر الياسري، **مرجع سابق**، ص. 44.

الفلسطينية لتحالف دولي باعتبارها إرهابا، واستثنت الحركات الانفصالية من المقاومة باعتبارها مستهدفة في أقاليمها ومنها ما حصل للسودان الذي قسم في جويلية 2011، إلى السودان و السودان الجنوبي.

بينما حددت الولايات المتحدة الأمريكية الهدف السياسي، شرط أن يكون خارج الحروب والعمليات العسكرية، لتبرير أعمالها التي ترتكبها أثناء حروبها، وتكييفها وفقا لمصلحتها السياسية، وفي هذا الصدد يقول نعوم تشومسكي: ""أمريكا هي أكبر دولة إرهابية في العالم"، وقد ضرب عدة أمثلة على قوله، منها أنها قتلت عدة آلاف في نيكاراجوا مخالفة بذلك القوانين الدولية، وتسببت في مقتل حوالي مليون عراقي من بينهم نصف مليون طفل، وكذلك قصف مصنع الشفاء للأدوية في السودان سنة 1988 م والذي نجم عنه موت الآلاف من الذين كانوا يعتمدون عليه في الحصول على احتياجاتهم من الأدوية، وهي الدولة الوحيدة التي صدر بحقها قرار قضائي يخص الإرهاب العالمي من قبل محكمة العدل الدولية.[1]

اقتصرنا على الإشارة إلى التعريفين أعلاه، لأنهما يصبان في صميم موضوع الدراسة يتعلقان بالفرضية التي صيغت لها، وفي رأينا فإن التعريف الأول، أي تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب هو الأقرب إلى الواقع، لأنه يفرق بين العمل الإرهابي وبين الكفاح المشروع، وبين الحركات الانفصالية.

أهم الجهود الدولية في محاولة تعريف الإرهاب: لن نتطرق إليها بالتفصيل ونكتفي بعرض المحاولة وتاريخها لأن المكان والموضوع لا يسعان التوسع فيها:[2]

- ✓ اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب 1937: وهي أول محاولة جادة لتعريف الإرهاب، مجموعة الأفعال المكونة للإرهاب والتي تشكل جرائم معاقب عليها، طبقاً لنصوصها . كما توضح الاتفاقية هذه الجريمة، والتدابير الوقائية والإجراءات الجنائية لمنع الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه، ولم يصدق عليها إلا دولة واحدة هي الهند، وبالتالي لم تدخل حيز التنفيذ.
- ✓ الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب 1977.

---

[1].محمد بن علي الهرفي، **مرجع سابق**، ص.18.

[2].صالح بن بكر الطيار، **الإرهاب و المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب**، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام أحمد بن سعود الإسلامية، 2004، ص ص.08.06. محمد الحسيني مصيلحي، **الإرهاب مظاهره وأشكاله وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام أحمد بن سعود، ص ص.06.05.

- ✓ الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن: الموقعة في نيويورك في 17 ديسمبر 1979 م .
- ✓ اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في 14.09. 1963.
- ✓ اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 26 ديسمبر 1970
- ✓ 3-اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 23سبتمبر1971، والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال بكندا في 10 ماي 1984.
- ✓ اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون الموقعة العام 1979.
- ✓ اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 27 ديسمبر 1979.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 م ما تعلق منها بالقرصنة البحرية .
- ✓ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1996: وقد سبق وأن تعرضنا إليها أعلاه.

الفرق بين الإرهاب وبين غيره من أعمال العنف:

1. الإرهاب والعنف السياسي: يعرف تيد هندريش العنف السياسي على أنه: "اللجوء إلى القوة لجوءا كبيرا ومدمرا ضد الأفراد والأشياء لجوءا يحضره القانون بهدف تغيير جزئي أوكلي في نظام الحكم"[1].

والإرهاب صورة من صور العنف لها طابع خاص من حيث ارتباطها بفكر أيديولوجي وتنظيمات سياسية وتطلعات سياسية، ومن حيث ارتباط الإرهاب بأفعال تخرج عن ما هو مألوف في العنف، كما أن نتائجه تكون أكثر عمومية وانتشارًا من نتائج حوادث العنف المحدودة.[2]

وبالتالي فإن الإرهاب مرتبط بفكر أيديولوجي، وهو يستغل العنف للدعاية ولفت انتباه الإعلام ليرسم لنفسه صورة مؤثرة، أما العنف السياسي فقد لا يهدف بالضرورة إلى ذلك. ومن حيث القائم به يُرى مرتكب العمل الإرهابي على انه مجرم، بينما يعتبر القائم بالعنف السياسي على أن له انتماء سياسيا وعقائديا ويحظى بشرعية ثورية أو اجتماعية.[3]

---

[1]. ياسين طاهر الياسري، **مرجع سابق**، ص. 47

[2].أحمد زايد، **العنف المفهوم و الأنماط و العوامل**، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية و الدولية، د.ب.ن. عدد 02، السنة الأولى، 2005، ص.09.

[3]. الياسري،مرجع سابق، ص.48.

2. الإرهاب والجريمة المنظمة: تعرف على أنها: "استعمال العنف المنظم بقصد الحصول على مكاسب مالية"[1]. وبالتالي فالجريمة المنظمة لا تعبر عن أي انتماء سياسي أو أيديولوجي وإنما يهمها جمع المال.

3. الإرهاب وحرب العصابات: هي "قتال يأخذ صورة الحرب التي تقوم بها عادة جماعة من المواطنين ضد قوات العداء النظامية أو ضد جيش نظامي للحكومة القائمة، وتتألف كل جماعة من عدد محدود من المواطنين المدربين على استخدام الأسلحة الصغيرة"[2]

يشترك المفهومان في الهدف السياسي واستخدام العنف، ويختلفان من حيث الهدف، فعادة ما تكون أهداف حرب العصابات إضعاف وتقويض قدرات العدو، بينما يهدف الإرهاب إلى كسب الدعم والدعاية لأيديولوجيته.

4. الإرهاب والكفاح المسلح: فرقت المواثيق الدولية بين الإرهاب المجرَّم والكفاح المسلح الشرعي، والذي يعرف على انه: "استخدام القوة من اجل الوصول إلى تقرير المصير، فهويعني المقاومة الأمر الذي يستلزم وجود معتد لمكافحته ويكون ذلك عن طريق السلاح، فهوالاستخدام المشروع للقوة المسلحة من أجل الاستقلال فهوعمل عسكري شعبي مشروع لمقاومة معتد أجنبي".[3]

مما سبق نلاحظ أن عدم وجود إرادة في وضع تعريف للإرهاب يحظى بإجماع دولي، يبقي الخلط قائما بين الإرهاب وبقية الأعمال التي تستخدم العنف لتحقيق أهدافها، ولعل المتضرر الأكبر من عدم وجود تعريف للمفهوم هي حركات التحرير والمقاومة، حيث دائما توصف بالحركات الإرهابية، من طرف المحتل، ويبقى المستفيد الأكبر هي الدول الكبرى والدولة العظمى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقر لمعتدين حقوقا ليست لهم مثلما تفعل مع إسرائيل والمغرب، وتفجر دولا قائمة وتقسمها مثلما حدث مع السودان الذي قسم إلى سودان جنوبي ودولة السودان.

---

[1]. المكان نفسه.

[2].المرجع نفسه، ص.50.

[3].المرجع نفسه، ص.52.

ملخص الدراسة:

تطورت العلاقات الجزائرية الأمريكية بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير. خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث شرع البلدان في تعاون أمني في مكافحة الإرهاب.

وكان الهدف من التعاون هو تقاسم المعلومات حول الإرهاب، سيما بعد انضمام التنظيم الإرهابي المحلي "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى تنظيم القاعدة تحت مسمى " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وبالتالي وجود عدو مشترك، هذا لا يمنع أن لكل طرف دوافع أخرى للدخول في هذا التعاون.

وتجسد التعاون من خلال انخراط الطرفين في تعاون ثنائي، وآخر متعدد الأطراف، ورغم تطلع الطرفين إلى ترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية إلا أن عددا من العوائق تعترض هذا التعاون.

Résumé :

Les relations Algéro-américaines ont considérablement évolué durant la dernière décennie, notamment après les attentats du 11 septembre 2001.Depuis, les deux pays ont entamé une coopération sécuritaire en matière de lutte anti-terroriste.

Cette coopération a pour but le partage de renseignements concernant ce phénomène, surtout après l'intégration du groupe terroriste local « Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat», qui est devenu un ennemi commun. Mais cela n'empêche pas qu'il existe d'autres motivations à cette coopération.

La coopération Algéro-américaine s'illustre sous formes d'entraides bilatérales, et multilatérales. Et malgré la volonté de promouvoir cette coopération à un partenariat stratégique, des obstacles persistent pour concrétiser cette démarche.

Abstract :

Algerian -American relations have developed considerably over the last decade . Especially after the events of September 11, 2001, when the two countries lunched a security cooperation in counter-terrorism.

The cooperation aimed to share informations about terrorism, especially after the involvement of the local terrorist organization " Salafist Group for Preaching and Combat " to al-Qaeda under the name of "Al-Qaeda in the Islamic Maghreb ", which became a common enemy.

The cooperation Emboded through bilateral, and multilateral cooperation. Although the willing of promote cooperation into partnership, a number of obstacles encountered in it.

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: منطلقات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المبحث الأول:الدوافع الجزائرية:

المطلب الأول: تحسن العلاقات السياسية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الثالث: مصداقية الدبلوماسية الجزائرية في التحذير من الإرهاب عبر القومي.

المبحث الثاني: الدوافع الأمريكية:

المطلب الأول:الحفاظ على المصالح الأمريكية أهمها النفط.

المطلب الثاني: الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثالث: الثقل الدبلوماسي للجزائر في أفريقيا.

المطلب الرابع: محورية الجزائر في التعاون في منطقة الساحل.

الفصل الثاني: أطر التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المبحث الأول: الأطر الثنائية للتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: التعاون في مجال تبادل المعلومات.

المطلب الثالث: التعاون العسكري في مجال مكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني: الأطر متعددة الأطراف للتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: القيادة الأمريكية في أفريقيا "الأفريكوم."

المطلب الثالث: الحوار الأطلسي الجزائري الأمريكي.

الفصل الثالث: حدود وآفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المبحث الأول: حدود التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: غموض الموقف الأمريكي حول موقع الجزائر في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: الاختلاف في مفهوم الإرهاب بين الطرفين.

المبحث الثاني: آفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: تعزيز التعاون في ظل تنامي الإرهاب في منطقة الساحل.

المطلب الثاني: ترقية التعاون إلى شراكة استراتيجية.

خاتمة.

تمهيد:

أحدثت تفجيرات الحادي عشر سبتمبر 2001 ثورة في نظرة العالم لظاهرة الإرهاب، حيث أن ضرب القوة العظمى الوحيدة، بوسائل تقليدية رغم ما تتوفر عليه من تكنولوجيا وأنظمة أمن في غاية التطور، جعل الدول تقف موقف الشاجب للأعمال الإرهابية، ولهذه الظاهرة التي أضحت عابرة للأوطان، لتتأكد دعوات الجزائر وتحذيراتها من الظاهرة التي عاشتها الجزائر بين 1992و1999.

وغير الهجوم على برجي التجارة العالميين والبنتاغون نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لما كان يحدث في الجزائر من أعمال إرهابية، لتتحالف معها في "الحرب الشاملة على الإرهاب"، فالجزائر بتجربتها، مدة عقد من الزمن خبرت الجماعات الإرهابية وأساليب عملها، وتمكنت من محاصرتها والحد من قوة نشاطها، وأصبحت خبرتها مطلوبة لدى العواصم الغربية للتمكن من مكافحة الظاهرة، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الخبرة الجزائرية مطلوبة، وهو ما دفعها إلى الشروع في تعاون أمني في مكافحة الإرهاب.

لم يكن هذا الدافع الوحيد لهذا التقارب، فالجزائر مهمة طاقويا بالنسبة لأمريكا كونها ثامن ممون لها بالنفط عالميا، وهي ثاني احتياطي للغاز الطبيعي في أفريقيا والثالث في احتياطي النفط، ناهيك عن إمكانية اعتمادها على الجزائر في حل القضايا الأفريقية نظرا لثقلها الدبلوماسي، ومحوريتها في أي تعاون في منطقة المغرب العربي. وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل.

ورأت هذه الأخيرة (أي الجزائر) في عرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فرصة لفك الحصار الدولي غير المعلن المفروض عليها منذ النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، وتأكيد مصداقية ما كانت تدعو إليه وتحذر منه، في ظل تجاهل دولي لهذه التحذيرات، كما اعتقدت أن ذلك يمكن لها الحصول على أسلحة لمكافحة هذه الظاهرة[1].

وعليه سنتناول في هذا الفصل دوافع التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال مبحثين في الأول نتطرق إلى الدوافع الجزائرية، وفيه ثلاثة مطالب: الأول تحسن العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية، والثاني:أثر 11 سبتمبر على فك العزلة الدولية، و الثالث: مصداقية الدبلوماسية الجزائرية في التحذير من ظاهرة الإرهاب. وفي المبحث الثاني نستعرض الدوافع الأمريكية، عبر أربعة مطالب يتناول الأول الحفاظ على المصالح

[1]. حسين سنطوح، **الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات المستقبل**، 2/2، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر عدد، فيفري 2007، ص..58

النفطية الأمريكية، و الثاني: الحصول على الخبرة الجزائرية، و الثالث الثقل الدبلوماسي للجزائر، أما الرابع فيدور حول محورية الجزائر في التعاون في منطقة الساحل.

المبحث الأول: المنطلقات الجزائرية:

المطلب الأول: تحسن العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية:

تميزت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ استقلال الجزائر إلى غاية بداية التسعينات بالتنافر السياسي-الأيديولوجي، وكذا على الصعيد الاستراتيجي، بسبب محاولة الجزائر تغيير النظام الاقتصادي الدولي والإقليمي، والحد من الهيمنة الغربية سيما الفرنسية والأمريكية. وبسبب مواقف سياستها الخارجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية خاصة مسالة الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية، كانت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر سلبية عكس تلك التي تنظر بها إلى تونس والمغرب، واعتبرت أن سياستها الخارجية منقوصة الهوية، بل ترسخت صورة الجزائر على أنها نموذج عن دولة كوبا لدى الدوائر الرسمية الأمريكية[1].

ورغم ذلك ظهر تقارب جزائري أمريكي، عندما توسطت الجزائر بين الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير رهائنها المحتجزين لدى طهران بداية الثمانينات، إلى جانب تحول في السياسة الخارجية الجزائرية التي تحولت إلى المرحلة البراغماتية في هذه الفترة، قبل الدخول في مرحلة الواقعية بداية التسعينات مع الانفتاح الاقتصادي،والتعددية الحزبية.[2]

لكن هذه التعددية الحزبية أدخلت الجزائر في عنف داخلي بسبب توقيف المسار الانتخابي في الجزائر العام 1992،بعد رفض النظام نتائج الانتخابات البلدية التي حازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المقاعد،

---

[1] .Yahia Zoubir: **The United States and Algeria**: **The Cautious Road to Partnership**, The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010.P.03

[2]. سعادة إبراهيم،**الجزائر و الأمن القومي**، مذكرو لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دت، ص. 241. أنظر أيضا : Yahia Zoubir, **The United States and Algeria**: **A New Strategic Partnership**, Journal of Middle Easter and Islamic Studies, Vol. 5, No. 4, 2011, P.2

لتنخرط في أعمال مسلحة ضد قوات الأمن سنتي 1992و1993. وقابله النظام في الجزائر باعتماد المواجهة العسكرية لاسترجاع كبرى البلديات في العاصمة ابتداء من أفريل 1993.[1]

ومر موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ما كان يحدث في الجزائر بداية التسعينات بمراحل:

المرحلة الأولى: ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الجبهة الإسلامية للإنقاذ في البداية، وصنفت ذلك وفق رؤيتها في إطار دعم الجمهوريات الإسلامية في حربها ضد الاتحاد السوفييتي سابقا، واعتبرت هذا الصعود أمرا طبيعيا وعند توقيف المسار الانتخابي في 1992، اعتبرت الو م أ الأمر مطابقا للدستور، قبل أن تغير تصريحاتها، لتحافظ على حيادها في النزاع القائم بين النظام والجماعة الإسلامية المسلحة، لتجنب دعم أي طرف، ولم تعارض صعود تيار إسلامي معتدل يحافظ على مصالحها في المنطقة وهي أمن إسرائيل، مسار السلام في الشرق الأوسط والليبرالية الاقتصادية".[2]

المرحلة الثانية: من منتصف 1993إلى النصف الثاني من 1995، تغير الموقف الأمريكي لصالح التيار الإسلامي، حيث اعتقدت أن انهيار النظام في الجزائر بات وشيكا، وأنه من الممكن صعود إسلام معتدل في الجزائر، حسب ما أوردته وكالة الاستخبارات الأمريكية، والتي حاولت جعل الجزائر مخبرا لتجربة نظام إسلامي، وفيما صنفت الجزائر على أنها دولة فاشلة، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحوار مع "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" هو البديل الوحيد.[3]

المرحلة الثالثة: "تميزت بتغير ملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، عندما تزايد الانشغال لدى حلفاء أمريكا في حلف الناتو"[4]، خاصة جنوب أوروبا بالعنف الإرهابي في الجزائر ومخاطر تصديره إلى أوروبا، إلى جانب النجاحات التي حققها النظام الجزائري في محاربة الإرهاب، لعل أهمها الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ البلاد، عندها فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين قادت تدريجيا إلى تقارب ملحوظ، إذ شرعت

---

[1]. لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن، منشورات مرسي، د.ط. 1992. ص..43

[2] .Yahia Zoubir , :**united state policy in the Maghreb**, **in Africa in transition** , gaiesville(fl), university press of Florida, 1999,P.229

[3] . Maxime Ait Kaki, **Lunes de miel algér-américaines**, I.F.R.I./ Politique étrangère, Printemps 2007, p 14.

[4] . Yahia Zoubir, op.cit p. 230.

أمريكا في سياسة جديدة ونشيطة حيال المغرب العربي، معترفة بـ"الأهمية الجيوسياسية للجزائر."[1]، بالإضافة إلى وجود تحذيرات أمريكية تفيد بأن صعود الإسلاميين يشكل تهديدا شديدا للمصالح الأمريكية في الجزائر، حسب مقال لنائب رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي بيتر رودمان، في مقال له نشر العام 1996 بعنوان "لا تهزوا استقرار الجزائريين".[2]

وتزامن هذا الموقف الأمريكي والتفجيرات التي طالت باريس العام 1995، ضلعت فيها جماعات مسلحة جزائرية، وهو انشغال رفع إلى منظمة حلف شمال الأطلسي[3]، إلى جانب محاولة تفجير برج التجارة العالمي في 1993، وأخرى ضد سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتنزانيا وكينيا.

ويمكن إيجاز كرونولوجيا الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية كالتالي:

*13 نوفمبر 1995: هجوم بسيارة مفخخة على مركز تدريب الحرس الوطني في السودان خلف مقتل خمسة جنود أمريكيين.

*25 جوان 1996: هجوم على مخيم للقوات الجوية الأمريكية بالظهران السعودية خلف 19 قتيلا.

*07 أوت 1998: مقتل سفيرين أمريكيين في تنزانيا و كينيا في تفجيرات أودت بحياة 200 شخص.

*22 أكتوبر 2000: هجوم استهدف سفينة حربية في سواحل عدن اليمنية نفذه مسلح بحزام ناسف أدى إلى مقتل 17 من البحارة الأمريكيين.

*11 سبتمبر 2001: هجوم انتحاري بطائرتين مدنيتين على برجي التجارة العالميين و البنتاغون، خلفا آلاف القتلى.[4]

---

[1] .عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، ، د.ط 2005، ص.. 70

[2] . Maxime Ait Kaki, , **op.cit** p.5

[3] بن عنتر، **المكان نفسه**.

[4] Lies Boukra , **le terrorisme** : **définition**,**histoire**,**idiologie et passe a l'acte**, Algerie, chihab edition ,2006, p.197.

هذه الاعتداءات ساهمت تدريجيا في تغيير موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ما يحدث في الجزائر، هذا خارجيا، أما داخليا فكان لمشروع قانون الرحمة الذي جاء به الرئيس السابق اليامين زروال، ثم سياسة الوئام المدني للرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة ابتداء من سنة 1999، الأثر على تغيير الموقف الأمريكي من مساند للجماعات المسلحة إلى داعم للنظام، وتعزز هذا الموقف أكثر مع عدم اتخاذ الجزائر موقفا من التدخل الأمريكي في العراق العام 2003، إذ لم يخرج الشعب الجزائري لمناهضة التدخل عكس ما حدث في عدد من دول العالم،، وهو ما جعل واشنطن تدعم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الثانية العام 2004[1].

ومن مظاهر التقارب تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولين سامين من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث زار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الولايات المتحدة الأمريكية شهر جويلية من العام 2001، قبيل تفجيرات الـ11 سبتمبر من العام نفسه. وكان أول رئيس جزائري يزور الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1985. [2]

وكان الهدف من هذه الزيارة جلب دعم لسياسته الداخلية سيما مع انتهاج سياسة الوئام المدني كما سعى للحصول على اتفاقيات تعاون معها لتخفيف تبعية الجزائر لفرنسا، وتعويض ما لم يتمكن من تحصيله من زيارته باريس سنة قبل هذا التاريخ. يضاف إلى ذلك رغبته في تدشين مساحة جديدة للعلاقات الجزائرية الأمريكية، على آملا تكون إدارة الجمهوريين أقل انتقادا في موضوع حقوق الإنسان في الجزائر. هذا على الصعيد السياسي أما على الصعيد الاقتصادي فإن تعيين ديك تشيني نائبا للرئيس وهو الذي يملك شركات نفطية، أعطى أملا في أن يكون اهتمامه بالجزائر أكبر لما تتوفر عليه من قدرات نفطية.[3]

وفي تصريح صحفي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارته الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001، قال الرئيس الجزائري إنه اتفق مع الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن، على"تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيعها إلى جميع مجالات التعاون دون استثناء، وتوسيع الحضور المكثف للشركات الأمريكية

[1] . Ait Kaki,ibid.

[2].Yahia Zoubir, **The United States and Algeria**: **A New Strategic Partnership** , op.cit

[3] . yahia Zoubir,**the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p 173.

النفطية إلى جميع قطاعات التعاون بين البلدين نموذجا للشراكة الدائمة، حيث يشكل الاتفاق الإطار حول التجارة والاستثمار الذي وقعناه لبنة جديدة في هذا الاتجاه".[1]

من خلال هذا التصريح يلاحظ أن الغرض من الزيارة كان اقتصاديا بالدرجة الأولى حيث كانت فيه دعوة لشركات النفط الأمريكية إلى مزيد من الاستثمار في الجزائر، وتوسيع استثماراتها في قطاعات أخرى، إلى جانب توقيع اتفاقية إطار حول التجارة والاستثمار.

وفي التصريح نفسه أضاف الرئيس بوتفليقة :"واتفقنا على توسيع المشاورات وتعميق الحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ... أذكر تطور الوضع بالمغرب العربي، وتحديات السلام خاصة في أفريقيا، ومسار السلام في الشرق الأوسط، وكذا المواضيع الشاملة ... مسألة الأمن والسلم الدوليين، التوازن في العالم والعولمة فرصها وآثارها على البلدان الأقل غنى والضعيفة أمام الصدمات الخارجية، وكذا الوقاية من الإرهاب ومكافحته..."[2]

ومن خلال هذا المقطع من التصريح يمكننا ملاحظة أن الرئيس الجزائري أراد أن يعكس صورة الجزائر التي مازالت تهتم بالقضايا الدولية رغم العنف الداخلي جراء ظاهرة الإرهاب، من خلال مناقشة قضايا المغرب العربي ونخص بالذكر الصحراء الغربية وحقها في تقرير المصير، ومناقشة قضايا القارة الأفريقية حيث تزامن الأمر والوضع في القرن الأفريقي بسبب الحرب بين أثيوبيا وأريتيريا، وآثار العولمة على الدول الأفريقية الضعيفة، حيث عملت الجزائر رفقة نيجيريا وجنوب أفريقيا على مشروع تنمية أفريقيا النيباد، ومسار السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية التي تعتبر الجزائر مساندة قوية لحق الشعب الفلسطيني في حدود الـ67، وأخيرا مكافحة الإرهاب الذي طالما حذرت الجزائر من خطورته على البشرية جمعاء.

إذا مما سبق يمكن أن نقول إن الزيارة الأولى للرئيس بوتفليقة إلى واشنطن كان لها هدفان الأول اقتصادي لجلب الاستثمارات الأجنبية الأمريكية في مجال النفط خصوصا، وتوسيعها إلى قطاعات أخرى لرفع مداخيل الجزائر التي أنهكتها الديون الخارجية، وثانيها الترويج لصورة أحسن للجزائر من خلال التعريف بسياسة الوئام المدني

[1]. حوارات وأحاديث صحفية 2001.2003، د.ط، د.ب.ن.، تصريح صحفي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لوسائل الإعلام الأمريكية بواشنطن، يوم الخميس 12 اكتوبر 2001.

[2]. المرجع نفسه.

التي بدأت حينها تثمر هدوءا، وإعطاء انطباع على أنه مازال للجزائر كلمتها المسموعة في قضايا قارتها، من خلال الاهتمام بمشاكلها، وتعزيز السلام والتنمية والاندماج بين بلدانها.

وقد أعقبت هذه الزيارة زيارات أخرى يوم 05 نوفمبر 2001، وكانت الظروف الدولية هنا مختلفة تماما، ميزها تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم على برجي التجارة العالميين والبنتاغون، تبناه تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. ودعا الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لزيارة واشنطن في إطار تدعيم التحالف الدولي ضد الإرهاب وجمع اكبر عدد من الدول العربية والإسلامية تحت هذه الراية[1].

وأعرب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في تصريح صحفي في يوم الزيارة، عن التزام الجزائر بمكافحة الإرهاب، لما اختبرته منه في ظل لامبالاة البعض وتدعيم من الآخر، وأكد تأييد الجزائر للمبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، شرط أن تكون بإشراك الأمم المتحدة، وركز كل تصريحه الصحفي على الإرهاب وضرورة مكافحته في إطار تعاون دولي شرعي، وذكر بموقف الجزائر من الظاهرة.[2]

بالاطلاع على هذا التصريح نجد أن موقف الجزائر بات أقوى، ففي حين كانت الزيارة الأولى محاولة لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب، حيث كانت الجزائر سباقة إلى طرح اتفاقية الجزائر حول مكافحة الإرهاب التي التزمت بها منظمة الوحدة الأفريقية –الاتحاد الأفريقي حاليا– للقضاء على الإرهاب في القارة، نجد الزيارة الثانية تربط بين الإرهاب واللا عدل في العالم. و هو ما أكده الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة "كورت فالدهايم" عندما حمل قسطا كبيرا من تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها: ممارسة حق النقض من مجلس الأمن الدولي و تهاون الدول الكبرى عن القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة الدولية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشاكل.[3]

---

[1]. yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p.175

[2] حوارات و أحاديث صحفية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، 2003/2001.

[3].محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 2006/1990**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص. 263.

وقد تكثفت الزيارات بين البلدين من خلال إيفاد كل منهما شخصيات من المستوى العالي، ففي أفريل 2006 زار وزير الخارجية الجزائري آنذاك محمد بجاوي الولايات المتحدة الأمريكية، وأجرى لقاء مع كاتبة الدولة للخارجية كوندوليزا رايس، وزارت هذه الأخيرة الجزائر في سبتمبر 2008، والتقت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بوزير الخارجية الجزائري السابق مراد مدلسي رفقة وزيري خارجية المغرب وتونس على هامش قمة المانحين بشرم الشيخ في مارس 2009. كما التقى هيلاري كلينتون في واشنطن في ديسمبر من العام نفسه. وفي أفريل 2010 زار الجنرال إيريك هولدر الجزائر للتوقيع على اتفاق متبادل لمساعدة قانونية مع وزير العدل الجزائري آنذاك الطيب بلعيز.[1]

المطلب الثاني:انعكاسات أحداث 11 سبتمبر :

حاولت الجزائر فك الحصار على الداخل من خلال دبلوماسية هجومية على الخارج، انتهجها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه سدة الحكم في أفريل 1999، حيث تحولت الجزائر من دبلوماسية الدفاع التي لم تجد نفعا مع القوى الكبرى التي كانت تضغط على الجزائر للاستسلام للجماعات الإرهابية، وتمثلت هذه الدبلوماسية في أخذ المبادرة للدفاع عن القضايا الأفريقية، كما كانت عليه حال الجزائر سنوات السبعينات*، وركزت دبلوماسيتها على مستوى القمة على مواضيع السلم والتنمية في أفريقيا، ومطالبة الغرب بتحمل مسؤولياته تجاه القارة التي تقدر مديونية الفرد فيها إزاء الخارج بنصف مليار دولار بداية القرن الحالي، ومنها مطالبة الجزائر فرنسا بالاعتراف بجرائمها إبان فترة الاستعمار في أفريقيا، مثلما حدث مع فرنسا مقابل توقيع اتفاقية صداقة، في وقت قبلت إيطاليا المقترح حيث عوضت الليبيين عن جرائمها واعترفت بها وطلبت الاعتذار.[2]

كما ساهمت الجزائر في حل نزاعات أفريقية مثل حرب القرن الأفريقي بين أثيوبيا وأريتريا، والدعوة لعقد قمة مصغرة بالجزائر لحل النزاع في الكونغو الديمقراطي، وإثراء مشروع تأسيس الاتحاد الأفريقي، وإنشاء شراكة

[1] . Yahia Zoubir: **The United States and Algeria**: **The Cautious Road to Partnership**, op cit, p.04.

[2] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي، وإدارة الحرب الأثيوبية الأريتيرية**، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط.1. 2004، ص. 42.

جديدة من أجل تنمية أفريقيا" النيباد"، ودرها المؤثر في قضية الصحراء الغربية، حيث استحال حلها دون موافقتها، حيث زار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف.[1]

وعلى الصعيد العالمي، وبالتحديد على مستوى منظمة الأمم المتحدة، لعبت الجزائر دورا بارزا خلال قمة الألفية، من خلال خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي للدول النامية، أعطى صورة عن حيوية الدبلوماسية الجزائرية، حيث تقاس الحيوية الدبلوماسية بنشاطها على مستوى المنظمة الأممية، وقد أعاد هذا النشاط للجزائر صورتها التي تشوهت بسبب الأزمة الأمنية السياسية الداخلية، كما ساهم في عودة الاستقرار الداخلي.[2]

وقد حاولت الجزائر كسر الحصار الدولي المفروض عليها عبر انتهاج" سياسة انفتاحية على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ومقايضة "استيراد" عوامل تعزيز مركزها بمصالح اقتصادية ضخمة تتجسد في عائدات النفط والبترول، وذلك عبر حيازة قدرات عسكرية غير تقليدية".[3]

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن الجزائر حاولت صرف ضغط الخارج حول ما يحدث داخلها من خلال العودة إلى الاهتمام بالقضايا الأفريقية على الصعيد العالمي، في مختلف القمم، والاستمرار في عمليات الوساطة بين المتنازعين في أفريقيا مثل القرن الأفريقي سنة 2000، وقضية الطوارق في مالي مع الحكومة المركزية 2006و2012، لتثبت أن مكانتها أفريقياً مازالت على ما كانت عليه قبل الأزمة الأمنية السياسية التي ضربتها خلال عقد التسعينات، مستغلة أحداث الـ11 سبتمبر 2001، للتحالف مع القوة العظمى الوحيدة في العالم أي الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أن هذا التحالف يوفر لها مظلة حماية، حيث تنص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية على أن "أمن أمريكا يعني حماية مصالحا عبر العالم ومواطنيها وحلفاءها"[4]. كما أن انفكاك العزلة الدولية تجسد في انخراط الجزائر في مختلف المبادرات العالمية والإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، سواء في إطار

---

[1]. المرجع نفسه، ص..43.

[2] . Yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p.192.

[3].محمد حسين، **تقدير موقف التصعيد الاستخباراتي الإسرائيلي ضد الجزائر**، نشرة شهرية، الدار العربية للدراسات و النشر، ماي 2006، ص.2.

[4] .the white house ,**national security strategy**, may 2010.p.17.

التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف، وهو ما سنذكره في الفصل الثاني عندما نتطرق إلى أطر وآليات التعاون الجزائري الأمريكي.

المطلب الثالث: مصداقية الدبلوماسية الجزائرية في التحذير من الظاهرة الإرهابية:

كانت الجزائر أول من حذر من الصفة عبر القومية لظاهرة الإرهاب، من خلال دبلوماسيتها، فطيلة عقد من الزمن دعت إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الذي لا يعرف لونا ولا دينا ولا حدود سياسية، ووضع آلية دولية لهذا الغرض غير أن تحذيراتها ونداءاتها لم تجد آذانا صاغية، وفرض عليها حصار دولي غير معلن،عسكري خاصة، حيث امتنعت الدول عن تصدير سلاح لها بغرض التصدي للإرهاب الداخلي، بل أبعد من ذلك "جعلت دول غربية من أراضيها قواعد خلفية لدعم الجماعات الإرهابية ضد النظام القائم. [1]

وبمجرد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية للتفجيرات إرهابية يوم 11 سبتمبر 2001، اعترفت الدول التي أنكرت الصفة عبر قومية لظاهرة الإرهاب، والتفت حول الولايات المتحدة في حربها الشاملة ضد الإرهاب، وفي خطاب لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة مأدبة العشاء التي أقامها الملك الإسباني "خوان كارلوس الأول، يوم 07 أكتوبر 2002، عاما بعد تفجيرات 11سبتمبر، ذكر بموقف الجزائر حول المسألة، وجاء فيه :" عندما ضرب الإرهاب نيويورك وواشنطن يوم 11 سبتمبر 2001، فهم العالم أجمع أن هذه الظاهرة تشكل تهديدا للبشرية جمعاء، وأنه لا يعترف لا بدين ولا بحدود سياسية، فهو يضرب ويمكنه أن يضرب كل الدول، غنية أو فقيرة متقدمة أو نامية، ويضرب عرض الحائط بالقيم الإنسانية والمبادئ الأساس للحضارة".[2]

وبالرجوع إلى مواقف الجزائر من ظاهرة الإرهاب نراها ثابتة سواء خلال معاناتها الداخلية معزولة عن أية مساعدة خارجية، أو بعد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهزة الإرهاب، حيث كانت أول مندد بها، وهو ما

[1] . M'hand Berkouk , **us algerian security cooperation and war on terror**, carnegieendowment.org /2009/06/17, p.1.

[2] . Liess Boukra, **analyse comparée des discours récents sur le terrorisme** : **Europe**, **Etas unis**, **pays méditerranéens**, in, **contribution de l'Algérie au dialogue méditerranéen**, institut **diplomatique** et relation international, ministère des affaires étrangère, 2003, pp. 51.52.

أكسب دبلوماسيتها مصداقية واعترافا دوليين بصحة ما كانت تدعو إليه وما كانت تحذر منه، وبموقفها مما كان يحدث داخلها خلال عقد التسعينات[1]. ويمكن الاستناد إلى الاعتبارات التالية:

"- الإرهاب آلة حرب ضد الدولة الجمهورية والحضارة.

- الإرهاب تهديد عبر قومي.

- لا توجد أية دولة في منأى عن هجوم إرهابي أيا كانت قوتها وقدراتها للرد.

- مكافحة الإرهاب لا يمكن مقارنتها أبدا بحرب تقليدية.

- الأصولية ليست مطلبا هوياتيا وإنما انحراف ومرض هوياتي ."[2]

مقابل هذا الثبات في الموقف الجزائري من حقيقة الإرهاب، نجد الموقف الأمريكي ومن ورائه الموقف الغربي متقلبا وفقا للمصالح، ففي البداية لم تكن تعتبره تهديدا بل مطالب شرعية قمعها النظام في الجزائر، قبل أن يتحول إلى اعتراف بكونه تهديدا عابرا للأوطان، فقط بعد أن ضرب القوة العظمى.[3] وانتقدت الجزائر الدول الغربية، التي كانت تدعم الجماعات الإرهابية، وغضت الطرف عن الجرائم التي ارتكبتها هذه الجماعات ضد الدولة والشعب في الجزائر، ودعت إلى عدم التمييز بينها وبين أسامة بن لادن وتنظيمه، وأن تكون الحرب على الإرهاب على نطاق عالمي، وضرورة فتح مجال جديد للتعاون الدولي ضد الظاهرة.[4]

وبالتالي نستنتج أن أحداث الـ11 سبتمبر كانت فرصة للجزائر للتأكيد على سلامة موقفها مما كان يوصف بأنه إرهاب داخلي، بغض النظر عن المتسبب فيه سواء كان النظام أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، أو أطراف خارجية، أوانه قمع يمارسه النظام الحاكم ضد جماعة لها "مطالب شرعية"، حيث اتضح للعالم أنه لا يعرف حدودا ولا دينا، وأعطى هذا الحدث الجزائر دفعا معنويا جعلها تبرأ من اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان،

---

[1] .Yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p. 174.

[2] . Liess Boukra, op. cit.,p.52.

[3] Liess boukra, op.cit. pp. 53.54.

[4] . yahia Zoubir, ibid.

حيث "أكدت الإدارة الأمريكية، أن النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه حول ضلوعه في مجازر، واعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلق السند الدولي"[1]، بل وصارت الدول الغربية تلجأ إليها رغبة في الحصول على خبرتها في مكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني: الدوافع الأمريكية :

المطلب الأول: الحفاظ على المصالح الأمريكية أهمها النفط:

يمكن معالجة هذا الدافع في إطار الاهتمام الأمريكي بقارة أفريقيا، التي تشهد تنافسا من القوى الكبرى على المواد الأولية وفي مقدمتها النفط والغاز، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليل اعتمادها على النفط الخليجي، ولعل أبرز الأسباب عدم خضوع احتياطات الغاز والنفط الأفريقية لسيطرة مؤسسات الدولة عكس منطقة الخليج[2].

فقبل عقود قليلة اعتبرت الإدارة الأمريكية منطقة المغرب العربي فضاء نفوذ فرنسي، حيث وإلى غاية التسعينات لم يكن لهذه القوة سياسة تجاه المنطقة، وعلى عكس فترة الحرب الباردة حيث كانت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق المد الشيوعي، فإن انهيار المعسكر الشرقي جعلها تضع سياسة تجاه المنطقة في إطار الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، ثم بدأت تتوسع في المنطقة عن طريق التواجد الاقتصادي، وقد زاد الاهتمام أكثر بعد أحداث الـ11 سبتمبر 2001، كون عدد من عناصر "تنظيم القاعدة" كان من منطقة المغرب العربي، إلى جانب حالة اللاسلم واللاحرب في الصحراء الغربية، التي تشكل عامل خلاف بين دولتين تعتبران العمود الفقري في بناء الصرح المغاربي الجزائر والمغرب حول مصير الصحراء الغربية.[3]

---

[1].حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992/2004**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص.36.

[2] .Kawther Abas Abid, **us policy toword the African continent dimensions and connotations**, journal of international observatory, no 15,December 2010. P.22.

[3] . Yahia Zoubir , **American Policy in the Maghreb**: **The Conquest of a New Region**, real instituto elcano jully 2006, pp.02.03.

وعبر البيت البيض عن أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في إستراتيجية الأمن القومي لعصر عالمي "***A National Security Strategy for a Global Age***"، حيث جاء فيها "إن من مصلحة الولايات المتحدة استقرار ورفاه منطقة شمال أفريقيا المنطقة التي تشهد تغيرات مهمة، وعلى وجه الخصوص نحن نسعى لتقوية علاقتنا مع المغرب وتونس والجزائر، وتشجيع التنمية الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي"، وقد جسد هذا من خلال برنامج الأمريكي الاقتصادي لشمال أفريقيا" [1]

وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر على أنها بوابة أفريقيا، وأنها ذات أهمية جيوسياسية، ذات أهمية اقتصادية من حيث المواد الأولية النفط والغاز، كونها سوقا داخلية كبيرة وفرص الاستثمار التي توفرها[2]، واعتبرت أن خروج الجزائر من أزمتها وبغض النظر عن موقفها من النظام القائم، يمكن أن يقدم فرصا جديدة سياسيا واقتصاديا.[3]

ويلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في دفع الولايات المتحدة للتقرب من الجزائر أكثر، حيث أن الاختلاف الإيديولوجي الذي طبع العلاقات بين البلدين، لم يؤثر على العلاقات الاقتصادية[4]، إذ تعزز التعاون الاقتصادي بتوقيع " اتفاقية إطار حول الاستثمار والتجارة، في جويلية 2001، وسمحت الاتفاقية بتكثيف العمل الاستكشافي للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بالعمل في مجال النفط، ومضاعفة التجارة بين الطرفين، وحصول الولايات المتحدة الأمريكية على حصة واسعة من السوق الجزائرية خاصة في قطاع النفط، حيث تعد حاليا اكبر مستثمر في هذا المجال في الجزائر"[5].

وبناء على ذلك "وطدت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع والجزائر، حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية، بـ 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت واشنطن إلى أول شريك تجاري للجزائر بعدما كانت فرنسا الشريك التجاري الأول لها، وبلغ

---

[1].ibid, p03

[2].بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**،المكان نفسه.

[3] . Yahia Zoubir,**the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p.173

[4] . . Yahia Zoubir , **united state policy in the maghreb**, **in africa in transition** op cit, p.228

[5] . Yahia Zoubir, **The United States and Algeria**: **A New Strategic Partnership**, op cit, p.21.

حجم المبادلات التجارية بين البلدين 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي.[1]

من جهة أخرى تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا من حيث احتياطي الغاز في العالم، والمرتبة الثانية أفريقيا بعد نيجيريا(شكل رقم (2))، والثالثة من حيث احتياطي النفط بعد ليبيا ونيجيريا[2](شكل (3)).

شكل رقم (1): نسب تصدير الغاز الطبيعي من الجزائر إلى الأسواق الخارجية:

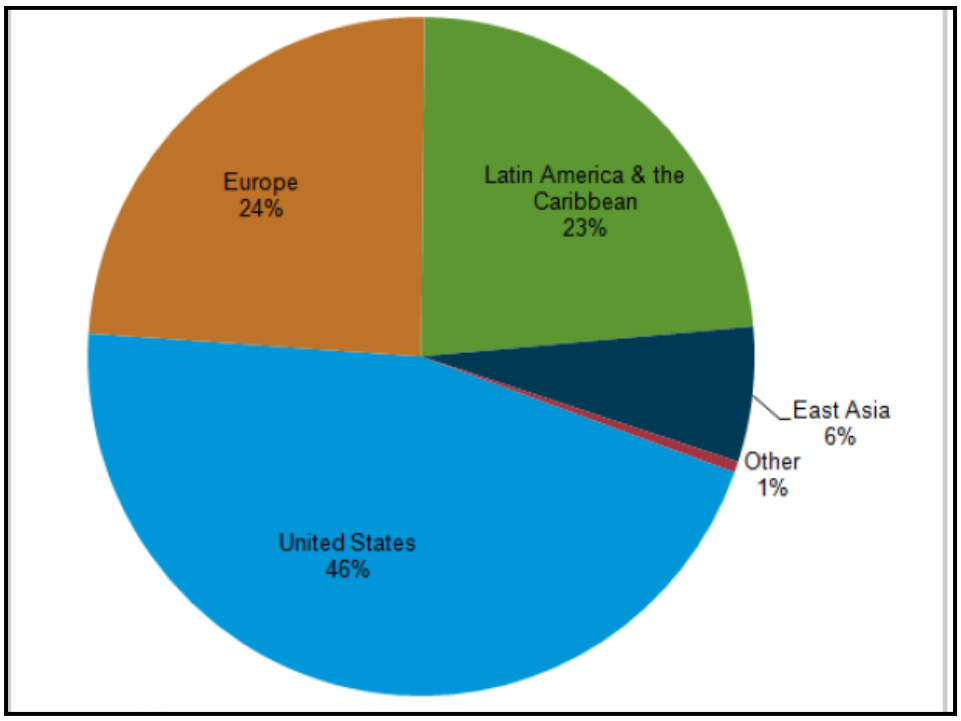

المصدر. : **Us. energy information administration**, May 2013, available at
.www.eia.gov./countries/analysisbreifs/algeria/image/petroleume_exports.png

[1]. بن عائشة محمد الأمين، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية**، دراسة منشورة بجريدة الجزائر نيوز من الموقع الإلكتروني:
http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=50122 يوم 15 نوفمبر 2013

[2] .**us.energy information administration**, May 2013, available at:
www.eia.gov./countries/analysisbreifs/algeria/image/petroleume_exports.png.

شكل (2): يوضح ترتيب الجزائر من حيث احتياطي النفط أفريقيا[1]، الوحدة مليون برميل، حسب تقديرات 2010:

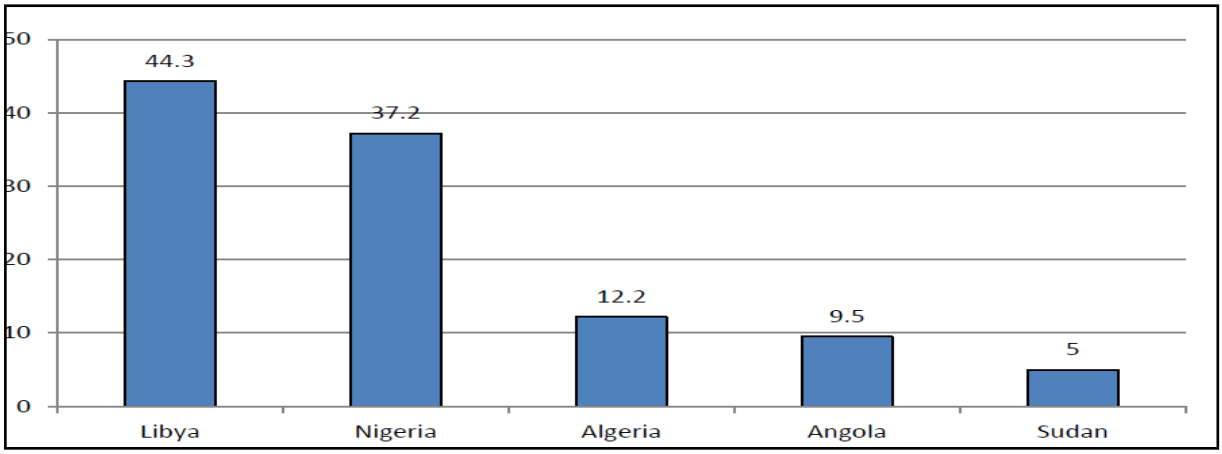

المصدر: Anthony H. Cordesman, **the north african military balance: Force Developments & Regional Challenges**, center for strategic and international studies,

رغم أن احتياطيات الجزائر من النفط لا تقارن بنظيرتها في دول الخليج العربية، إلا أن القرب الجغرافي يخفف تكاليف النقل، إلى جانب الاستقرار الأمني حيث أنه لم تسجل أية حالة لاستهداف مواقع بترولية أو غازية في عز الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في عقد التسعينيات وبقيت كميات النفط تضخ بطريقة عادية، قبل حادثة تيقنتورين، إلى جانب استقرار المواقف الجزائرية على مستوى منظمة أوبك" منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط"، هذا يجعل منها شريكا موثوقا به، ويلاحظ بقاء الجزائر في المرتبة نفسها حتى شهر جانفي 2013.[2]

شكل (3): ترتيب الجزائر من حيث احتياطي الغاز الطبيعي أفريقيا[3] (الوحدة تريليون قدم مكعب)، حسب تقديرات 2010:

[1] . Anthony H. Cordesman, **the north african military balance: Force Developments & Regional Challenges**, center for strategic and international studies, 12/07/2010.p.13.

[2] .Ibid.

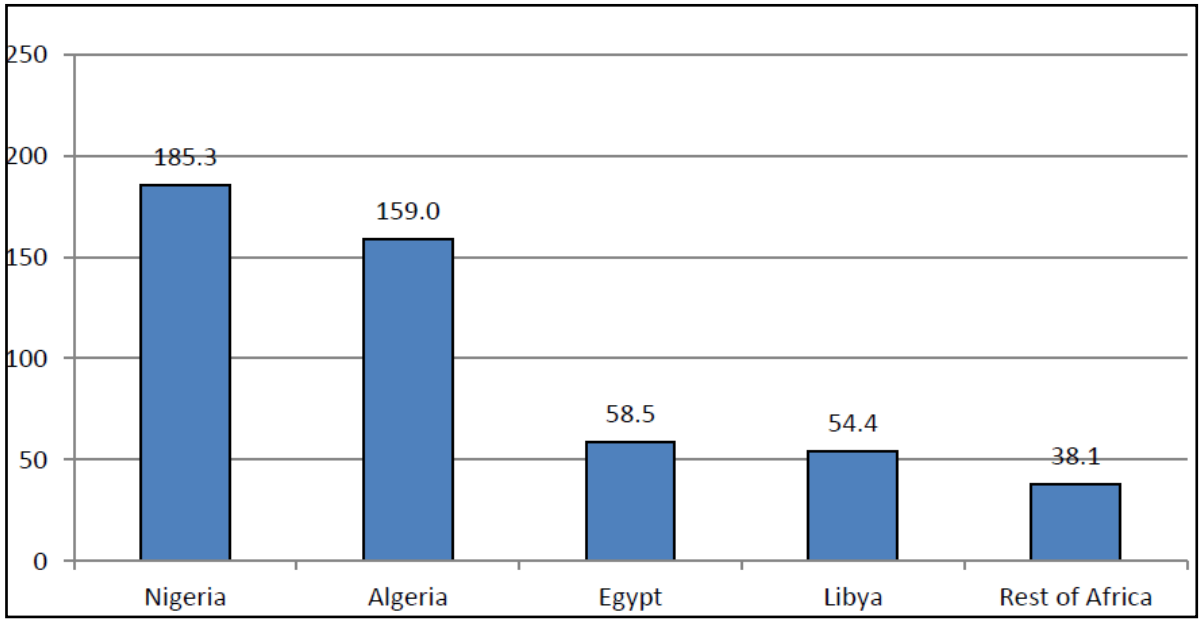

المصدر: Ibid.

شكل (4): اهمم الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة الأمريكية:

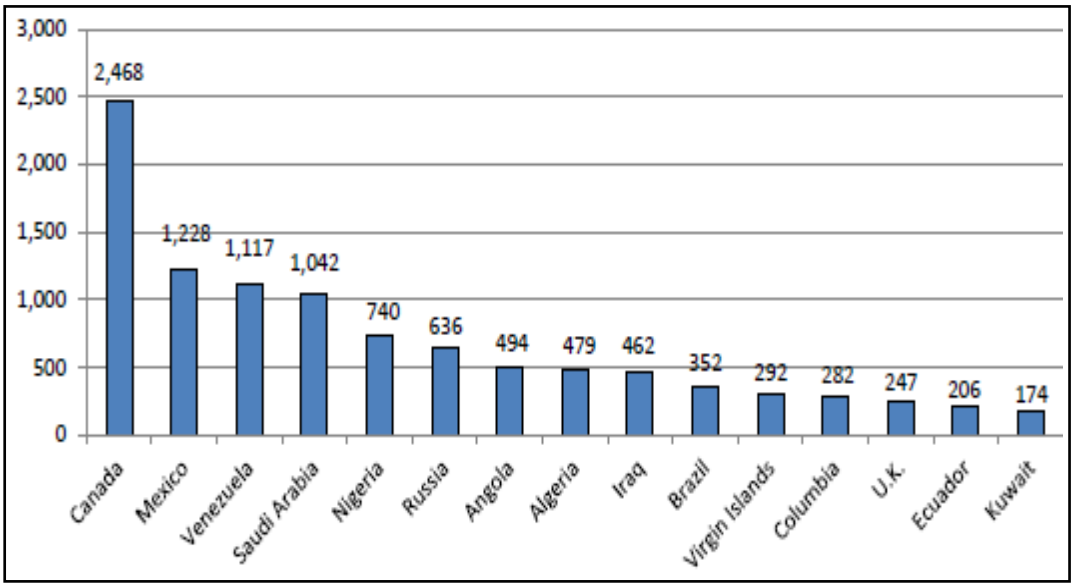

المصدر: Anthony H. Cordesman, **the north african military balance**, **center for strategic studies** ,2010, p 115.

من خلال الأشكال السابقة يمكن استنتاج الأهمية الطاقوية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي ثالث احتياطي نفط أفريقيا وثاني احتياطي غاز طبيعي حيث يفوق احتياطيها احتياطي باقي دول القارة مجتمعة باستثناء نيجيريا، وثامن مصدر لها عالميا، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالجزائر، في إطار

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي القائمة على تأمين مصادر الطاقة، حيث تسعى للسيطرة على جميع منابع الطاقة في العالم، في إطار خطة الاستغناء عن 75 بالمائة من النفط الآتي من منطقة الخليج، واستبدال جزء منه بالنفط من منطقة شمال وغرب أفريقيا في حدود 25 بالمائة آفاق 2025، نظرا لقلة تكاليفه بفعل القرب الجغرافي، والاستقرار الأمني الذي تتمتع به هذه المناطق مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط.[1]

جدول رقم (1): تبادل السلع بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات مختارة و هي نتائج محصلة انطلاقا من تقرير لكتابة الدولة للخارجية الأمريكية على الموقع الإلكتروني:

www.census.gov/foreing-trade/7210.html

:

[1].سني محمد أمين، **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة جورج ولكر بوش نموذجا**، دراسة منشورة بجريدة الحوار يوم 24 جافني 2010.

Total year	Exports	Imports	Balance
TOTAL 1993	938.0	1,583.0	–645.0
TOTAL 1994	1,191.5	1,526.9	–335.4
TOTAL 1995	774.1	1,749.5	–975.4
TOTAL 1996	635.3	2,125.7	–1,490.4
TOTAL 1997	691.6	2,439.5	–1,747.9
TOTAL 2000	861.8	2,724.2	–1,862.4
TOTAL 2001	1,037.9	2,702.0	–1,664.1
TOTAL 2002	984.4	2,360.2	–1,375.8
TOTAL 2003	487.4	4,748.4	–4,261.0
TOTAL 2003	487.4	4,748.4	–4,261.0
TOTAL 2005	1,106.2	10,446.4	–9,340.2
TOTAL 2006	1,101.9	15,455.9	–14,354.0
TOTAL 2007	1,652.4	17,816.1	–16,163.6
TOTAL 2008	1,243.2	19,354.8	–18,111.6
TOTAL 2009	1,107.8	10,717.8	–9,610.0
TOTAL 2010	1,194.3	14,518.0	–13,323.6
TOTAL 2011	1,595.2	14,609.3	–13,014.1
TOTAL 2012	1,362.3	9,993.3	–8,631.1
TOTAL 2013	1,430.0	3,185.1	–1,755.1

يوضح الجدول أعلاه: حجم التبادلات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اخترنا سنوات من 1997/1993 حيث كانت الجزائر تعيش أوج أزمتها الأمنية، والسنوات التالية لهجمات 11 سبتمبر، والملاحظ أن حجم المبادلات لم يتغير بمقارنة فترة سنوات الـ90نات، وفترة سنوات الألفية الجديدة التي تزامن والتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

ويمكن إرجاع ارتفاع حجم صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ارتفاع أسعار البترول تزامنا وغزو العراق والسنوات التالية له، فيما تراجعت قيمتها سنتي 2012 والسداسي الأول من 2013 بسبب تراجع صادرات الجزائر من النفط نظرا لتراجع الكميات المنتجة، كما يلاحظ بقاء الميزان التجاري لصالح الجزائر طيلة السنوات المشار إليها في الجدول.

المطلب الثاني: الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

بعد تعرضها لاعتداءات إرهابية في نيويورك وواشنطن، لجأت المخابرات الأمريكية إلى طلب مساعدة من نظيرتها الجزائرية حول تفكيك الجماعات الإرهابية التي تنشط على أراضيها، وقد أبدى جهاز الاستعلام والأمن الجزائري اختصارا "دي أر أس"، تعاونه فيما تعلق بتقديم معلومات حول مشتبه فيهم بالضلوع في العمليات.[1] وتأتي هذه القناعة الأمريكية من كون أن للجزائر خبرة في مكافحة الإرهاب، كونها البلد الوحيد في المنطقة الذي تعرض للظاهرة الإرهابية.[2]

ففي ظل عزلة دولية كافحت الجزائر الإرهاب الداخلي، اعتمدت خلالها المواجهة الصلبة ممثلة في استعمال القوة العسكرية ضد جماعات صغيرة تستعمل حرب العصابات، هذه المواجهة لم تنجح بسبب اللاتكافؤ، وفي مرحلة ثانية اعتمدت طريق الحوار حيث عمد الرئيس السابق اليامين زروال إلى محاورة قادة الجماعات المسلحة في الجزائر للجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير أن رفض قياداتها محتوى قانون الرحمة الذي أتى به زروال آنذاك، أدى إلى وقف الحوار،[3] قبل أن يأتي رئيس الجمهورية الحالي عبد العزيز بوتفليقة لإتمام ماجاء به

---

[1]. Ait Kaki, op cit .p. p.5.6

[2]. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي** ،مرجع سابق، ص.74.

[3] Role Meijer, **Counter-Terrorism Strategies in Indonesia**, **Algeria and Saudi Arabia**, Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael', p 79.

سلفه، في شكل قانون الوئام المدني ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي صوت له الشعب الجزائري بالأغلبية شهر سبتمبر 2005، بالموازاة مع اعتماد تشويه صورته عبر وسائل الإعلام من خلا إظهار حقائق عن الفظائع التي ارتكبها الإرهاب.

إذا مرور الجزائر بهده التجربة والتعامل معها من بمحاولات نابعة من داخلها، أعطاها خبرة في التعاطي مع الظاهرة التي أضحت عابرة للحدود، فهي وإن تغير بعدها إلا أنها تستعمل نفس الوسائل: الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة وغيرها من الطرق التي لا يسع المكان للتطرق إليها.

وعلى أساس هذه الخبرة، "بدأت الولايات المتحدة بالاعتماد على التعاون الأمني مع الجزائر، مستفيدة من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم، إذ تشترك الشبكات والجماعات الإرهابية في القناعات والتكتيكات والأهداف المتشابهة. حيث أن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف الشبكات التابعة له، وضرب الأسس العقائدية التي يقوم عليها، فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية والساحلية والأوربية من خلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب. ونجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، وضرب إيديولوجيتها وتدمير قدراتها القتالية، كما تمكنت من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تشكيلها للنشاط في العراق.[1]

ومما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع الجزائر طلبا للخبرة هو أن التهديد صار مشتركا بين البلدين، حيث أن الجماعة المسلحة التي كانت تنشط داخل الحدود الجزائرية، أرادت أن تعطي لنفسها صدى عالميا من خلال إعلانها الانضمام إلى تنظيم القاعدة الأم بمسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وبالتالي فإن الجزائر تعرف جيدا هذا الخصم وبالتالي يمكنها تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بكل التفاصيل حول كيفية مجابهته، مادام تبنى أهداف التنظيم الأم تنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن، (الذي انقلب على الولايات المتحدة الأمريكية منذ دخولها الأراضي السعودية، إثر حرب الخليج الثانية، حيث اعتبر بن لادن الأمر تدنيسا لأرض تضم أطهر البقاع مكة المكرمة والمدينة المنورة ليعلن حربا عليها وعلى مصالحها)[2].

[1] . M'hand BERKOUK, **U.S Algerian security counterterrorism cooperation and war on terror**, op.cit

[2] . Liess Boukra, **le terrorisme définition**, **histoire**, **idiologie et passe à l'acte**, op.cit.p196.

المطلب الثالث: الثقل الدبلوماسي للجزائر في أفريقيا:

بعد استرجاع الاستقرار الداخلي، عادت الجزائر للاهتمام بالساحة الأفريقية، حيث نجحت في وساطتها في الحرب الأريتيرية-الأثيوبية، سنة 2000، إلى جانب تأثيرها في الاتحاد الأفريقي، حيث تكون إلى جانب نيجيريا وجنوب أفريقيا محور "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا " new partnership for africa's devlopment "النيباد" اختصارا، بالإضافة إلى استحالة حل مشكل الصحراء الغربية دون موافقة الجزائر، حيث أن مقترح المبعوث الأممي جيمس بيكر آنذاك حول الحل الثالث، لم يرض الجزائر ولم يكن لينجح دون رضاها، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفيذه دون موافقة الجزائر سيزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ونظرا لمكانتها في الجامعة العربية وتأثيرها حول ما يحدث في الشرق الأوسط، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الجزائر بمباشرة خط اتصالات مع إسرائيل،[1] إذ دعت رسميا الجزائر، خلال التوقيع على اتفاق سلام بين أثيوبيا وإريتريا في الجزائر العام 2000، إلى لعب دور في تسوية النزاع بين الفلسطينيين والإسرائليين[2].

وكما أشير إليه، تعتبر الجزائر عضوا فعالا ومؤثرا على مستوى الاتحاد الأفريقي، من خلال اقتراح حلول للمشاكل الأفريقية، حيث سمح ترؤس الجزائر لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعريف بقضايا القارة، والدعوة إلى ضرورة استتباب السلم، والتنمية وبناء شراكة على أساس المساواة بين الدول الأفريقية، وبين أفريقيا والدول الغربية سيما أوروبا،، شاركت الجزائر بصفتها رئيسا للاتحاد منذ لقاء الجزائر الخامس والثلاثين للاتحاد الأفريقي "منظمة الوحدة الأفريقية سابقا" في جويلية 1999 في:

– القمة الاستثنائية للوحدة الأفريقية بسرت الليبية،سبتمبر 1999/ – دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك سبتمبر/ أكتوبر 1999/ – تجمع ريميني، إيطاليا، أوت 2000/ –القمة الأفريقية الأوروبية بالقاهرة، أفريل 2000، الندوة السادسة لمونتريال، كندا حول الرهانات والآفاق من أجل مئوية جديدة في أفريقيا والشرق الأوسط ماي 2000." [3]

[1] .yahia Zoubir,**the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p.173

[2].نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 2004/1992**، مرجع سابق، ص.37.

[3]. بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص.40.39

ويمكن الاستنتاج أن الجزائر، حازت ثقة الولايات المتحدة الأمريكية،، لتوكل إليها مهمة إدارة الشؤون الأفريقية، إلى جانب الدول المحورية الأخرى، " وبالتالي فمن غير المستبعد أن تقسم الأدوار بينها عندما يحين الأمر للقيام بوظائف محددة بشكل مستقر ووظائف أخرى عند حدوث طوارئ، رغم انها تقوم بإدوار معينة داخل القارة وخارجها بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية"[1]

المطلب الرابع: محورية الجزائر في التعاون في منطقة الساحل :

بالنظر إلى مواصفات الدولة المحورية، من حيث كبر المساحة وعدد السكان والثروات الطبيعية، وتعداد وعدة الجيش فإن الجزائر تعد دولة محورية في منطقة الساحل وشمال أفريقيا، فهي الأكبر مساحة في القارة الأفريقية كلها بعد تقسيم السودان، ولها ثروات طبيعية متعددة أكبرها النفط والغاز الطبيعي، كما أن ثلاثة أرباع مساحتها لم تستكشف من حيث الثروات وزارة الطاقة، وبتعداد سكاني يساوي 36 مليون نسمة، حسب التقديرات الأخيرة، وجيش صنف الأول أفريقيا، إلى جانب فاعلية دبلوماسيتها، علاوة على خبرتها الطويلة في مكافحة الجماعات المسلحة على مدار عقدين من الزمن، كل هذه المواصفات بوأتها مكانتها كدولة محورية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

فمن الناحية الاقتصادية تعتبر الجزائر أكبر اقتصاد في منطقة الساحل بدخل إجمالي خام يساوي 215 بليون دولار، واحتياطي صرف يقارب 200 مليار دولار، وهي ثاني منتج للغاز في أفريقيا وثالث منتج للنفط، وهي بهذه الرفاهة الاقتصادية تستطيع أن تضمن استقرارها الاجتماعي وتلبية المطالب الاجتماعية، وبالتالي ضمان الاستقرار السياسي، من خلال مختلف التدابير التي باتت تعرف بتدابير "شراء السلم الاجتماعي.[2]

وكونها عاشر منتج للنفط وسادس منتج للغاز عالميا، بالإضافة إلى حرص الدول الكبرى على ضمان تموينها بالمادتين سمح للجزائر بإعادة نشر دبلوماسية النفط، وربط تحالفات إستراتيجية مع المجموعات النفطية الرئيسية في العالم وتطوير علاقات جيدة مع باقي الدول المنتجة للنفط، سيما في إطار منظمة أوبك، وتعزيز قدراتها التفاوضية مع شركائها التجاريين، كما جعلها ارتفاع أسعار البترول في العقد الأخير، إحدى الدول الأفريقية

[1]. المرجع نفسه، 178.

[2] Martina Lagatta and others, **policy briefing** :**algeria's underused potential in security cooperation in the sahel region**, directorate-general for external policies, European union, Jun 2013,p.6.

المستقطبة للاستثمارات الأجنبية من الشركات متعددة الجنسيات، وسمح لها بتكوين احتياطي صرف، تمكنت من خلاله من المساهمة في صندوق النقد الدولي حيث أقرضته خمسة ملايير دولار شهر أكتوبر 2012، ومنح مساعدة مالية لمالي بعشرة ملايين دولار والمبلغ نفسه لتونس سنة 2011، ومسح ديون دول أفريقية مقدرة بمليار دولار، وتحويل ديونها إلى استثمارات.[1]

من خلال سلوك الذي انتهجته الجزائر بفضل الوفرة المالية يمكن أن نستنتج أنها تستعمل القوة الناعمة للتأثير على القرارات السياسية للدول المعنية بالمساعدات، وكسب المزيد من الحلفاء أفريقيا في إطار دفاعها على مصالح القارة، ومحاولة الحد من تأثير القوى الكبرى المتنافسة على القارة سيما في منطقة الساحل القريبة منها، والتي تعتبر دولا منهارة وتأتي منها التهديدات غير النمطية على غرار تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة، والجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذه المداخيل الكبيرة المتأتية أساسا من عائدات المحروقات بنسبة 98 بالمائة، مكنتها من بناء أقوى جيش أفريقيا من حيث التعداد و العدة، فهي أكبر ميزانية للجيش قاريا و التاسعة عالميا، حيث تسعى إلى "تحديث جيشها وتطوير قدراته، فيما يخص مكافحة الإرهاب، كما يعتبر جهاز المخابرات الجزائري أحد أقوى أجهزة المخابرات عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بعد نجح في اختراق الجماعة الإسلامية المسلحة التي كانت تنشط في الداخل"[2].

وسمحت لها الخبرة في مكافحة الإرهاب أن تصبح حليفا أساسيا في منطقة الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية على غرار بريطانيا وفرنسا، وهو ما جعل مشاركتها في مختلف المبادرات الأمريكية والأوروبية ضروريا في مكافحة الظاهرة، على غرار مشاركتها في "الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب"، التي كانت "مبادرة عموم الساحل ثم مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل لترقى إلى شراكة"، والتي تعمل بالتنسيق مع القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا،وسنأتي على ذكرها في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

---

[1] . Mihoub Mezouaghi, **Algérie** : **une trajectoire de puissance régionale incertaine**, actuelles de l'IFRI, 10 Décembre 2012, disponible sur :

[2] . Martina Lagatta and others, **policy briefing** :**algeria's underused potential in security cooperation in the sahel region**, directorate-general for external policies, European union, Jun 2013,p.6.

وتجسيدا لدورها المحوري في مجال مكافحة الإرهاب ركزت الجزائر جهود دول الساحل في مجال مكافحة الإرهاب في الصحراء والساحل، عبر تنصيب لجنة تنسيق القيادة العسكرية العملياتية المشتركة بتمنراست سنة 2010 ترأسها أربعة دول هي الجزائر مالي موريتانيا والنيجر، (أو ما تطلق عليها الجزائر دول الميدان)، وكان من المقرر أن تضع هذه اللجنة مخططا أمنيا تخصص له قوة قوامها 75 ألف جندي، وكان الهدف من تنصيب هذه القيادة تبادل المعلومات وتنسيق الحملات ضد الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة، الاختطاف في المناطق الأقل حراسة على الحدود، ومن خلال هذه الآلية أرادت الجزائر منح نفسها موقع اللاعب المهيمن، والقناة التي تمر عبرها المساعدات الغربية للمنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث منحت أسلحة ذخيرة حربية ومركبات عسكرية وتدريبات لدول الساحل المشاركة.[1]

ويمكن تفسير هذه الخطوة أيضا من منظور أن الجزائر تخشى أن يعمل جيرانها في اتجاه يضر بمصالحها، على غرار العمليات الموريتانية لمكافحة الإرهاب بين جويلية 2010 وفيفري 2011، والعملية المشتركة بين فرنسا والنيجر لتحرير رهينتين فرنسيتين، حيث اعتبرت الجزائر ذلك تهديدا لها، كما تعتبر أن مالي هي الحلقة الأضعف في السلسلة وأنها غير ملتزمة بمحاربة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[2]

من جهتها تشجع الولايات المتحدة الأمريكية على التنسيق الجهوي في مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل، حيث جاء في إستراتيجية مكافحة الإرهاب للرئيس الأمريكي باراك أوباما للعام 2011، أن " الولايات المتحدة الأمريكية ترمي إلى دعم جهود التعاون الجهوي في مكافحة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، سيما بين الجزائر ودول الساحل؛ موريتانيا مالي والنيجر لتفكيك المجموعات ذات القدرة العالية على التكيف..."[3]،كما "تراهن واشنطن بشكل مباشر على الجزائر بالنظر لمواقفها ولتجربتها مع التنظيمات الإرهابية في التصدي لهذه الظاهرة في منطقة الساحل، التي استغلت فيها بعض التنظيمات الإرهابية الإمكانيات المحدودة

[1] . Alexis Arieff, **U.S.–Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism**, l'institut français des relations internationals, July 2011, p.15.

[2] . Laurence Aïda Ammour, **Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel**: **Algeria's Pivotal Ambivalence**, africa center for strategic studies, NO. 18 / February 2012, p.03.

[3] .Ibid.

لبعض الدول الإفريقية وعدم قدرتها على المواجهة، لتجعل منها قواعد خلفية لتنفيذ عملياتها الإجرامية العابرة للحدود خاصة اختطاف الرهائن ومطالبة الحكومات الغربية بفدية على غرار ما يجري في شمال مالي".[1]

لكن الملاحظ أن الجزائر وإن كان الغير ينظر إليها على أنها دولة محورية في المنطقة، ويطلب منها لعب دورها المناسب لحجمها ومكانتها، حيث لم تشارك في التدخل العسكري في مالي رغم اختطاف دبلوماسييها هناك، وحذرت من التدخل في ليبيا، حيث نجدها في الغالب تتمسك بمبادئها على حساب مصالحا، وربما يرجع تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل – في نظرنا– إلى سببين هما:

الأول: أن الجزائر لا تريد أن ينظر إليها على أنها دولة تريد الهيمنة على باقي الدول الضعيفة في منطقتها، سيما وان معظم هذه الدول فاشلة ولها ولاء للخارج خاصة لفرنسا بحكم علاقاتها التاريخية مع المنطقة، لأن الجزائر تعي قدراتها الحقيقية وهي في غنى عن لعب دور خارجي قد يعود عليها سلبا[2]، وهي تعاني من الإرهاب المتبقي في الشمال، وعدم قدرتها على مراقبة المساحة الهائلة للصحراء التي تقدر بنحو مليوني كلم مربع.

يضاف إليه وعيها بأن "هناك أطراف دولية تريد إبقاء الجزائر في حالة استنزاف، من خلال ما يعرف بـ "خريطة الدم" أو "سايكس بيكو 2"، وضعها جنرال أمريكي كان مسؤولا في القوات البرية أمريكية، يوضح فيها كيفية إعادة تقسيم المنطقة العربية، بحيث لا تبقى أي دولة عربية كبيرة، وبعد تدمير العراق وسوريا، تبقى الجزائر هي أكبر بلد عربي وإفريقي مستهدف"[3]

ثانيا: هوان تمسك الجزائر بمبادئها يجعل منها طرفا موثوقا به، ويمكن الاعتماد عليه وبناء شراكة معه مستقبلا من طرف القوى الخارجية، من جهة ومن جهة أخرى إحباط الدعايات المغربية بإمكانية أن تشن الجزائر حربا عليه بما تملكه من قوات، وبالتالي جلب دعم وتعاطف دوليين معه، على حساب القضية الأساسية في المنطقة وهي تقرير المصير في الصحراء الغربية.

---

[1]. ، **واشنطن تريد من الجزائر دورا محوريا في مكافحة الإرهاب في المنطقة**، جريدة صوت الأحرار، يوم: 2013.11.06

[2]. نبيل بوبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**، رسالة ماجستير جامعة الدول العربية غير منشورة، القاهرة، 2009، ص. 161.

[3]. احمد عظيمي، **عندما تساعد الجزائر تونس فهي تؤمن حدودها**، جريدة الخبر، يوم 10 أوت 2013.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول تم التطرق إلى دوافع التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال مبحثين في الأول تناولنا الدوافع الجزائرية من خلال ثلاثة مطالب تناول الأول تحسن العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية، بعد طرح الجزائر تدابير للمصالحة بدأت بقانون الوئام المدني الذي بدأ يخفف تدريجيا من حدة الأزمة الأمنية السياسية في الجزائر، وتطور المواقف الأمريكية منها طبقا لتطورات الوضع في الجزائر، من مؤيد لصعود الإسلاميين المعتدلين عند توقيف المسار الانتخابي في 1992، إلى التزام الحياد كون الكفة لم ترجح لأحد الطرفين المتنازعين، وبدأ الموقف يتغير بعد تعرضها وحلفائها إلى اعتداءات إرهابية بداية من سنة 1995: تعرض فرنسا لهجمات إرهابية في باريس، واختطاف طائرة مدنية من طرف الجماعات المسلحة، إلى مساند للنظام بعد الانتخابات الرئاسية في 1999،و نجاح تدابير مكافحة الإرهاب في الجزائر، توجت بزيارة أولى للرئيس بوتفليقة إلى واشنطن في جويلية وأخرى في نوفمبر من العام 2001، وفي الأخير الاتفاق على التعاون في مكافحة الظاهرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

في المطلب الثاني تم التطرق إلى الانعكاسات الإيجابية لأحداث 11 سبتمبر وفك العزلة والحصار الدوليين الذين فرضا على الجزائر، وكيف أعاد ذلك للجزائر صورتها، وأكد صحة التحذيرات التي كانت تتجاهلها الدول الغربية، حيث عادت إلى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا –الاتحاد الأفريقي حاليا- وسنحت لها الفرصة للدخول في تعاون مع القوة العظمى الوحيدة في العالم.

وتناول المطلب الثالث مصداقية الدبلوماسية الجزائرية حيث كسبت الدبلوماسية الجزائرية ثقة العالم من خلال ثبات موقفها من ظاهرة الإرهاب، من حيث أنه تهديد عبر قومي، ويضرب كل الدول مهما كانت قوية، وضرورة إيجاد آلية دولية لمكافحته وكونه حربا غير تقليدية، كما أنه ليست مطلبا هوياتيا وإنما انحراف ومرض هوياتي، مقابل عدم ثبات المواقف الغربية التي اختلفت باختلاف المصالح.

وبالنسبة للدوافع الأمريكية، ركز المطلب الأول على الحفاظ على المصالح الأمريكية النفطية حيث تعتبر الجزائر ثامن ممون عالمي بالنفط للولايات المتحدة الأمريكية وهي ثالث احتياطي في أفريقيا في هذه المادة، وثاني احتياطي

من حيث الغاز الطبيعي إلى جانب الاكتشافات الجديدة للغاز الصخري في الصحراء الجزائرية، ما يجعلها بلدا غنيا طاقويا.

المطلب الثالث تمثل في الحصول على الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود، والاعتماد على الجزائر في لعب دور في حل القضايا الأفريقية نظرا لثقلها الدبلوماسي، حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر رسميا للتوسط بين الإسرائيليين و الفلسطينيين في حل النزاع القائم بينهما.

من خلال الفصل الأول يمكن استخلاص النتائج التالية

- كانت أحداث الـ11 سبتمبر فرصة للجزائر للتأكيد على سلامة موقفها مما كان يوصف بأنه إرهاب داخلي، بغض النظر عن المتسبب فيه سواء كان النظام أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، أو أطراف خارجية، أوانه قمع يمارسه النظام الحاكم ضد جماعة لها "مطالب شرعية"، حيث اتضح للعالم أنه لا يعرف حدودا ولا دينا، وأعطى هذا الحدث الجزائر دفعا معنويا جعلها تبرأ من اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان، حيث "أكدت الإدارة الأمريكية، أن النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه حول ضلوعه في مجازر، واعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلق السند الدولي"، بل وصارت الدول الغربية تلجأ إليها رغبة في الحصول على خبرتها في مكافحة الإرهاب

- الأهمية الطاقوية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي ثالث احتياطي نفط أفريقيا وثاني احتياطي غاز طبيعي حيث يفوق احتياطيها احتياطي باقي دول القارة مجتمعة باستثناء نيجيريا، وثامن مصدر لها عالميا، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالجزائر

- حازت الجزائر ثقة الولايات المتحدة الأمريكية، لتوكل إليها مهمة إدارة الشؤون الأفريقية، إلى جانب الدول المحورية الأخرى، بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية .

- ستعمل الجزائر القوة الناعمة للتأثير على القرارات السياسية للدول المعنية بالظاهرة الإرهابية في المنطقة من خلال المساعدات، وكسب المزيد من الحلفاء أفريقيا في إطار دفاعها على مصالح القارة، ومحاولة الحد من تأثير القوى الكبرى المتنافسة على القارة سيما في منطقة الساحل القريبة منها، والتي تعتبر دولا منهارة وتأتي منها التهديدات غير النمطية على غرار تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة، والجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود.

الفصل الثاني:

أطر التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: الأطر الثنائية للتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب:

وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا قانونيا ليجعل من التعاون في مجال ملاحقة الجماعات الإرهابية ممكنا، يوم 09 أفريل 2010، ويقضي الاتفاق بالتزام الطرفين بتبادل الأدلة الجنائية والمستندات المالية وسجلات البنوك والمؤسسات الأخرى، وتبادل والمعلومات والوثائق والشهود في القضايا التي تكون قيد التحقيق القضائي.حيث تمكن الاتفاقية العدالة والمحاكم الأمريكية من الاطلاع على سجلات البنوك الجزائرية وكشف سير حركة الأموال في الحسابات البنكية التي تكون محل شبهة، والاطلاع على المستندات المالية للمؤسسات العاملة في الجزائر، والاستفادة من كافة المعلومات والأدلة الجنائية، واستنطاق الشهود الجزائريين أو المقيمين في الجزائر، لدى مباشرتها التحقيق في قضايا جنائية. كما سيكون متاحا للعدالة الجزائرية الاستفادة من كافة المعطيات والمعلومات في القضايا التي تكون محل تحقيق من قبلها.[1]

وعن هدف الاتفاقية قال وزير العدل الأمريكي آنذاك،، إيريك هولدر إن: "الهدف المشترك للبلدين من الاتفاقية هو مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود، عبر تبادل الأدلة الجنائية والمعلومات والوثائق وتبادل الشهود والمستندات المالية وسجلات البنوك والمؤسسات الأخرى لاستعمالها في القضايا التي تكون قيد التحقيق القضائي"، وإنها " تندرج في إطار تعزيز وترقية التعاون في المجال القضائي بين البلدين، كونها تمثل إطارا لتبادل الأدلة الجنائية التي تشمل كل الجرائم والقضايا". و"تعبر عن الإرادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في تطوير التعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود".[2]

وأضاف أن: "الإرهاب يهدد أمننا القومي ونحن حريصون على توسيع التعاون مع الجزائر فيما يتعلق بتبادل الأدلة والمعلومات، كما أن الجريمة العابرة للحدود باتت تفرض علينا التعاون ووضع آليات أكثر دقة لردع المجرمين وكشف خططهم وجرائمهم". و أن: "الجزائر بلد كبير ويدخل ضمن أولويات التعاون لدى الإدارة الأمريكية، نحن نكن كل التقدير والاحترام للجزائر ونضالها من أجل مكافحة الإرهاب". ومن جهته أكد وزير

---

[1]. موقع نلفزيون رشاد،**الاتفاقية القضائية انتهاك للسيادة الجزائرية وتفتح الباب للهيمنة الأمريكية**، على الموقع الإلكتروني:
http://tv.rachad.org/ar/accueil/articles-ar/851--q-q- ، يوم 30 نوفمبر 2013

[2]. توقيع اتفاقية شاملة لتبادل الأدلة والشهود والسجلات والتخطيط لاتفاقات جديدة، جريدة الفجر، يوم 07 أفريل 2010.

العدل الجزائري آنذاك الطيب بلعيز على أهمية هذا التعاون، حيث تعتبر الاتفاقية واحدة من بين 87 اتفاقية للتعاون القضائي مع 45 دولة" وعلى اثر هذا الاتفاق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم معتقلين جزائريين من سجن غوانتانامو، رغم أن هذا التسليم بدء قبلا، عندما أفرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن معتقلين اثنين من أصل 26، وذلك العام 2008.[1]

تجريم دفع الفدية:

هو نقاش فتحته الجزائر على الساحة الدولية، وبفعل نشاط الدبلوماسية الجزائرية سجل الموضوع في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010. حيث تفاقمت ظاهرة اختطاف السياح الأجانب في منطقة الساحل، منذ أول عملية اختطاف كان ضحيتها 30 سائحا ألمانيا ونمساويا العام 2003، وأثار تحريرهم الغامض تساؤلات، إلى أن تأكد أن حكومتي بلدي المختطفين دفعت خمسة ملايين أورو للخاطفين وعليه قدمت الجزائر مبادرة لتجريم مثل هذه الممارسات.

فخلال السنوات العشر الأخيرة دفعت الحكومات الأوروبية فدى مباشرة أو غير مباشرة للجماعات الخاطفة والناشطة في المنطقة الممتدة من التشاد إلى موريتانيا على مساحة أربعة ملايين كلم مربع، وهي جماعات منضوية تحت لواء مختار بلمختار، وعبد الحميد أبوريد التي تراجعت نحو منطقة الساحل. وتحت وطأة ضربات الجيش الوطني الشعبي، و تجفيف مصادر التمويل الأخرى، فرضوا الفدية كمورد أساسي لتمويل العمليات الإرهابية في الجزائر، حيث دفعت إسبانيا ما قيمته ثمانية ملايين أورو في 2010 للجماعات الإرهابية لتحرير رهائنها الثلاث المختطفين سنة 2009. كما دفعت فرنسا مبلغا ماليا يبقى غير معروف إلى جانب سابقة إطلاق سراح أربعة إرهابيين بينهما جزائريان كانوا في سجون باماكو، شهر فيفري 2010، مقابل إطلاق سراح رهينتها المحتجزة لدى جماعة مختار بلمختار.[2]

وبناء على إقدام الحكومات الأوروبية على تسليم الفدى للجماعات الإرهابية، بنت الجزائر إستراتيجيتها حول تجريم دفع الفدية، كونها المتضرر الأكبر من مثل هذه التصرفات، حيث أن هذه الفدى ستحول إلى تسليح

[1] المكان نفسه.

[2] .,B.H, **paiement de rançons** : **Une violation des engagements internationaux**, Politis - el moudjahid, N° 001 - SEPTEMBRE 2011, p.p. 12.14.

الجماعات الإرهابية لتنفذ عمليات أخرى، كما أن مطاوعة الحكومات للإرهابيين في تقديم الفدى سيشجعها على مزيد من الاختطاف وتبقى الأمور في حلقة مفرغة.

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية مقترح الجزائر، حيث اعتمدت على دعمها للضغط على مجلس الأمن الدولي لمنظمة الأمم المتحدة، لتبني لائحة دولية تقضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، تلتزم بها الدول، باعتبار الفدية مصدرا من مصادر تمويل الإرهاب، حيث أوعز منسق مكافحة الإرهاب لدى كتابة الدولة الأمريكية لكاتبة الدولة للخارجية هيلاري كلينتون بالتأكيد على الحلفاء الغربيين وإسبانيا على وجه الخصوص لعدم تقديم تنازلات لتنظيم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". وقالت كتابة الدولة الأمريكية حول تجريم دفع الفدية إن:"أموال الفدى تشكل المصدر الأساسي لتمويل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتساهم في تدعيم النشاطات الإرهابية، وفي دول مثل الجزائر التي تقع على خط المواجهة لمكافحة الإرهاب، ننتظر من كل حلفائنا عبر العالم ألا يقدموا تنازلات للخاطفين، حتى نتمكن من منع تمويل الإرهاب في منطقة الساحل"، كما لقي المقترح تأييدا واسعا على مستوى منظمة الأمم المتحدة.[1]

وقد نجحت الجزائر في هذا المسعى، حيث تمكنت من إقناع مجلس الأمن الدولي باستصدار لائحة دولية تجرم دفع الفدية، وتبنى المقترح يوم 20 ديسمبر 2009، حيث صادق على اللائحة رقم 1904 المتضمنة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية بطلب من الجزائر، بعد مساع دبلوماسية كبيرة لدى الأعضاء الدائمة العضوية بمجلس الأمن خاصة، وكان الاتحاد الإفريقي تبنى اللائحة، في الرابع جويلية 2009، خلال انعقاد القمة الثالثة عشرة بسرت الليبية، ويعتبر إصدار مجلس الأمن لهذا القرار خطوة متقدمة للقضاء على ظاهرة دفع الفدية في انتظار إصدار تشريع دولي صريح وخاص بمكافحة دفع الفدية للجماعات الإرهابية للحد من الظاهرة التي تهدد الأمن الدولي.[2]

المطلب الثاني: التعاون في مجال تبادل المعلومات:

[1] .ibid.

[2]. الدول الأعضاء في مجلس الأمن تنظم إلى جهود الجزائر، **جريدة المساء**، من الموقع الإلكتروني: http://www.el-massa.com/ar/content/view/26162/، يوم 15 نوفمبر 2013.

تتطلب الحرب على الإرهاب مستوى عال من المعلومات لتحديد هوية التهديد وتحضير القوة اللازمة لتحييده، ويزيد من أهمية المعلومة على خط المجابهة مع الإرهاب، وتعتبر أكثر فاعلية فيما تعلق بسياسة مكافحة الإرهاب، التي تهدف إلى تشتيت الجماعات الإرهابية، ومعرفة التجنيد التمويل تأمين العمليات والقواعد، وحركة الأشخاص، وغيرها من المعلومات عن طريق عمليات عسكرية، الشرطة، والقضاء للدولة. والمعلومة مهمة على الصعيد الخارجي بالنسبة للإرهاب عبر القومي، كما على الصعيد الداخلي.[1]

وكون القاعدة تهديدا عبر قومي، وله فرع في الجزائر فإن ذلك زاد من تعزيز التعاون في تبادل المعلومات،حيث "أسست الجزائر معرفة عميقة في التعامل مع الشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، من خلال إستراتيجية وطنية تقوم على عزل الجماعات الإرهابية عن خطوط الدعم في الخارج". [2]

وفي إطار التعاون بين الطرفين، قدمت السلطات الجزائرية لواشنطن قائمتين بأكثر من ألف مشتبه فيه ذي علاقة بالتنظيمات الإرهابية، المتواجدين على الأراضي الأمريكية والأوروبية، وعرضت تعاونها في المجال الأمني وتبادل المعومات، وبالمقابل أملت الجزائر في أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالمثل وتسلماها المتشددين الجزائريين المطلوبين[3] ، وتضمنت القائمة الأولى 350 اسما من المشتبه فيهم ذوي علاقة بتنظيم القاعدة الأم، ينشطون على الأراضي الأوروبية والأمريكية، وأخرى بنحو ألف اسم من المعروفين بالنشاط في الجزائر.[4]

وترمي الولايات المتحدة من خلال التعاون في إطار تبادل المعلومات مع الجزائر وغيرها من الدول وضع إطار تعاوني، يسمح لها بالحصول على المعلومات الصحيحة من دون تخوف الأطراف الدولية المتعاملة معها، ومن دون عرقلة عمليات الاستخبارات من طرف وكالاتها المتخصصة. حيث وضحت إستراتيجية الأمن القومي

---

[1] .James Igoe Walsh, **intelligence sharing and united state counter-terroirism policy**, in emerging transnational security governance a statist international approach, by Ersel Aydinly, routledge, New York, USA, 1st edition,2010, p.45.

[2] . M'hand berkouk, **U.S Algerian security counterterrorism cooperation and war on terror**, op.cit,p.03.

[3] . yahia zoubir,**the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p 175.

[4] James Igoe Walsh, op cit, p.22.

الأمريكي، ضرورة تقوية الروابط مع الحلفاء في إطار الاستخبارات، وكذا تقوية الشراكة مع مكاتب الاستخبارات الأجنبية[1]، واعتمدت في ذلك على آليات ومنها:

1. مركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب:ففي إطار التعاون في مجال تبادل المعلومات بين الدول الأفريقية تم تدشين المركز الأفريقي للبحوث والدراسات حول الإرهاب والذي تستضيفه الجزائر، بهدف تنسيق جهوي في مجال البحث والتدريب على مكافحة الإرهاب لكل دول الاتحاد الأفريقي، لتسهيل ملاحقة وتبادل المعلومات حول الإرهابيين، وأنشئ المركز طبقا للتدابير المتضمنة في البند ه الفقرة 19 إلى 21 خطة عمل الجزائر 2002، للاتحاد الأفريقي للوقاية ومكافحة الإرهاب، وتبعا للقرارات التي تبنتها الهيئات السياسية للاتحاد الأفريقي التي تتضمن: **أولا** دخول اتفاقية "منظمة الوحدة الأفريقية" حيز التطبيق، **ثانيا**: إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهابCAERT .

ولقد دشن المركز يوم 13 أكتوبر 2004، ويهدف إلى إكمال العمل الدولي بتدعيم التعاون بين الدول الأفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى المساعدة على التطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب، كما نجد ضمن مهامه ضمان اليقظة والإنذار من خلال إدراج مفهوم التسيير الوقائي للأوضاع.[2]

مهام المركز: يلعب المركز دور أداة اليقظة والإنذار بإدراج مفهوم الوقاية في مسيرة العمل.

أهداف المركز: تتمثل أهداف المركز في: إنشاء قاعدة معطيات حول الإرهاب، تقاسم المعلومات الدراسات والتحاليل حول الإرهاب في أفريقيا، تطوير برامج التكوين بالاشتراك مع الشركاء لصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. [3]

المطلب الثالث: التعاون العسكري في مكافحة الإرهاب:

[1] . Ted Dagne , **Africa and the War on Terrorism**, CRS Report for Congress, USA : The Library of Congress. January 17, 2002, p ,21.

[2]. حول المركز الأفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب أنظر : http://www.caert.org.dz/apropos.php

[3] .حول مهام المركز الأفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب: أنتظر الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.caert.org.dz/missions.php

منذ 2001، تطورت العلاقات الجزائرية الأمريكية بشكل ملحوظ سيما حول مكافحة الإرهاب، رغم أنها بدأت قبل هذا التاريخ، حيث ساعدت الجزائر وكالة الأمن القومي وشرطة التحقيقات الفدرالية ووكالة الاستخبارات الأمريكية، بفضل الخبرة التي اكتسبتها في مكافحة الإرهاب، لكن دون الحصول على أسلحة قتالية، فقط قبلت بتزويدها بأجهزة فعالة للقضاء على بقايا جيوب الإرهاب، في المناطق المعزولة، وفي 2002، قال الناطق باسم كتابة الدولة الأمريكية : "إن الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على منح الجزائر رادارات تحكم للطيران المدني، وطائرات صغيرة لأمن الحدود وعدد صغير من طائرات C-130، وسيارات عسكرية، إلى جانب السماح ببيع الجزائر أجهزة الرؤية الليلية لتستعملها قوات الأمن"[1]، لكن هذا المنح كان مشروطا بضرورة عدم استعمالها للأغراض القتالية.

وسبق هذا القرار تصريح للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عبر فيه عن أهمية الجزائر في بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في جويلية 2005، قال فيه:" " إن أمريكا تستمر في الاعتماد على لجزائر في مكافحة الإرهاب،والهدف المشترك في ترقية الديمقراطية والرفاهية في منطقتها وفي العالم.[2]

وفي إطار التعاون شبه العسكري انطلق الحوار العسكري الجزائري الأمريكي الأول في ماي 2005 في واشنطن، تلاه آخر في الجزائر العاصمة في نوفمبر 2006، والثالث في ماي 2008، كما شاركت الجزائر رفقة قوات الدول التسع المشاركة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في مناورات فلينتلوك في جوان 2005، التي كان من المقرر أن تشارك فيها سنويا على مدار خمس سنوات، بغرض مكافحة الجماعات الإرهابية، وشاركت فيها القوات الخاصة الأمريكية SOF، التي تولت تدريب ثلاثة آلاف من عناصر الوحدات العسكرية لدول إقليم غرب أفريقيا[3]، على التكتيكات العسكرية الكفيلة برفع مستوى الأمن والاستقرار الإقليمي، وقد شملت العمليات تركيزا على:

- المهارات التكتيكية الميدانية للوحدات الصغرى/ - عمليات الإسقاط بالمظلات والملاحة البرية. /

---

[1] . Yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p. 176.

[2] .Yahia Zoubir, **The United States and Algeria**: **The Cautious Road to Partnership**, op.cit, p.p.08.09.

[3] نبيل بويبية، **مرجع سابق**، ص ص. 153.152.

– الاطلاع بمهام دوريات الاستطلاع والتمرس على واجبات بنقطة القيادة / – بناء الإطارات القادرة على القيام بدور ضباط العمليات والأركان بمراكز القيادة على المستويات المختلفة لتطوير مستوى التعاون العسكري الإقليمي.

وقد خصص الكونغرس الأمريكي ما قيمته 500 مليون دولار للخماسي بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة، موجهة لدعم إمكانات الدول المشتركة في جهود مكافحة الإرهاب، والتهديدات المحتملة من تنظيم القاعدة، ودعم الأمن في المناطق ذات التأمين الضعيف، بما في ذلك القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع الحلفاء في منطقة غرب أفريقيا.[1]

جدول (2): المساعدات الأمريكية للجزائر، من 2008إلى 2013:

	FY2008	FY2009	FY2010	FY2011	FY2012 (est.)	FY2013 (requested)
NADR	317	500	775	650	900	1,800
INCLE	198	0	0	0	0	0
IMET	696	898	950	953	1,225	1,150
ESF	400	0	0	0	0	0
DA	0	400	710	0	0	0
Food for Peace, Title II (P.L.480)	6,816	0	6,213	8,232	0	0
Total	**8,427**	**1,798**	**2,610**	**9,835**	**2,125**	**2,950**

المصدر: Alexis Arieff, Algeria: Current Issues , Congressional Research Service, February 2012,p16.

NADR: مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب

INCLE: المكافحة الدولية للاتجار بالمخدرات، وتعزيز الرقابة القانونية

IMET:التدريب والتعاليم العسكري الدولي

ESF: الدعم الاقتصادي

DR: لمساعدات التنموية والمساعدات الإنسانية للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف.

[1]. المكان نفسه.

من خلال الجدول نلاحظ أن المساعدات الأمريكية للجزائر في مجال التعليم و التدريب العسكري شهدت تزايدا مضطردا بين 2008 و2013.

أما فيما تعلق بالتعامل في مجال صفقات الأسلحة فنتناوله من خلال الجداول التالية:

جدول(3): الدول التي تتعامل معها الجزائر في مجال صفقات السلاح (القيمة مليون دولار)

Recipient Country	U.S.	Russia	China	Major West European[a]	All Other European	All Others	Total
2004-2007							
Algeria	0	6,500	400	200	0	0	**7,100**

Recipient Country	U.S.	Russia	China	Major West European[a]	All Other European	All Others	Total
2008-2011							
Algeria	0	2,100	200	800	100	0	**3,200**

جدول(4): الدول التي استلمت منها الجزائر أسلحة (القيمة مليون دولار)

Recipient Country	U.S.	Russia	China	Major West European[a]	All Other European	All Others	Total
2004-2007							
Algeria	0	900	200	0	0	0	**1,100**

Recipient Country	U.S.	Russia	China	Major West European[a]	All Other European	All Others	Total
2008-2011							
Algeria	0	4,700	400	300	0	0	**5,400**

المصدر : Richard F. Grimmett, Paul K. Kerr, **Conventional Arms Transfers to Developing Nations**, 2004-2011, Congressional Research Service, p-p.49.59. (قيمة المبيعات بأكثر من مليون دولار)

من خلال الجدول يتضح لنا جليا أن تعامل الجزائر في مجال استيراد السلاح مازال مرتبطا بروسيا، ونلاحظ ارتفاعا في فاتورة استيراد السلاح من روسيا وذلك راجع إلى تحويل الجزائر ديونها تجاه روسيا والمقدرة

آنذاك بـ 4.7 بليون دولار، إلى صفقات سلاح،[1] والصين،بينما لم تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية أي عتاد ذي قيمة.

كما نلاحظ أيضا بداية توجه الجزائر نحو استيراد أسلحة من دول أوروبا الغربية بداية من 2004، كما يوضح الشكل التالي، وربما يفسر ذلك برغبتها في تنويع مصادر التسليح وعدم الاعتماد على ممن واحد.

شكل(4): تطور صفقات شراء الأسلحة من الدول المصدرة للسلاح بين 1994 و2009.

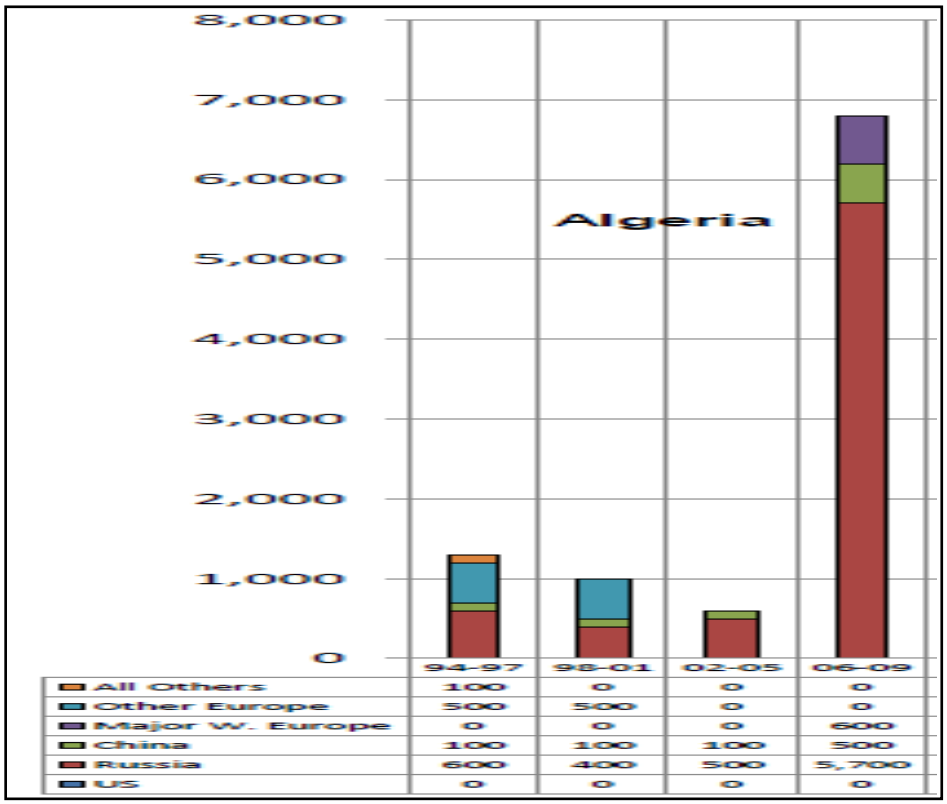

Anthony H. Cordesman, **the north african military balance**: **Force Developments & Regional Challenges**, op. cit. p.31.

من خلال المخطط نلاحظ أن الشريك الأول للجزائر فيما تعلق بالسلاح هو روسيا خلال كل الفترات المدروسة، كما نلاحظ ثباتا في التمويل الروسي للجزائر بالسلاح وكذلك الأمر بالنسبة للصين، أما الولايات

[1] . Laurence Aïda Ammour, **Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel**: **Algeria's Pivotal Ambivalence**, op.cit. p.06.

المتحدة الأمريكية فنجد انها لا تتعامل معها في مجال اقتناء الأسلحة، ويرجع ذلك إلى العلاقات التاريخية، بعد استقلال الجزائر حيث اختارت المعسكر الشرقي وتعاملت معه وباقي دول أوروبا الشرقية.

كما نلاحظ عدم وجود صفقات بين دول أوروبا الغربية التي تتعامل معها الجزائر في مجال السلاح، في الفترة من 1994إلى 2005، ويمكن تفسير بالحصار العسكري الذي كان مفروضا على الجزائر طيلة ذلك العقد، بسبب ما كانت تعيشه الجزائر داخليا، ثم عودة التعامل في الفترة من 2006إلى 2009، رغبة في تنويع مصادر التسليح كما سبقت الإشارة إليه. وتزامن ذلك مع إعلان التنظيم الإرهابي المحلي "الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الانضمام إلى تنظيم القاعدة الأم تحت مسمى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ليضحي التنظيم عدوا مشتركا بين الجزائر والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

بمقارنة بالمعطيات التي توضحها الجداول أعلاه يمكن القول إنه لا يوجد تعاون عسكري فيما تعلق بتزويد الجزائر بالأسلحة، حيث أن الجزائر متعامل تقليدي مع روسيا ودول أوروبا الشرقية، ولأسباب تاريخية ارتبطت الترسانة العسكرية الجزائرية بتقنية هذه البلدان، بدرجة لم يعد من الممكن معها تغييرها، لأن ذلك يقتضي إعادة تحديث الترسانة كلها بالتقنية الأمريكية وهو الأمر الذي يبدو مستحيلا حسب المختصين في المجال العسكري.

حيث يدور التعاون حول تدريبات و مناورات عسكرية، في إطار البرنامج الدولي للتدريب العسكري، قصد جلب الضباط الجزائريين إليها للقيام بتدريبات عسكرية عالية المستوى، بهدف إقامة علاقات شخصية مع نظرائهم الجزائريين من قادة القوات المسلحة، لكن الجزائر التي واجهت الإرهاب وحدها خلال التسعينيات، لم تكن مقتنعة بأن تدرب الولايات المتحدة الأمريكية عسكرييها على مكافحة الإرهاب. [1]

أما على الصعيد العملياتي، أي إمكانية أن تشارك الجزائر في عمليات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيما إن كانت خارج الحدود، فإن الدستور الجزائري منع أن يتدخل الجيش الوطني الشعبي في عمليات عسكرية خارج حدوده، حيث تنص المادة 25 و26 منه على انه:

[1] . Eli Lake, **why Algeria didn't warn the us**. **about its hostage raid**, The daily beast, Jan 18, 2013, available at : Http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7140.html , seen on nouvember 23rd, 2013.

" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

المادة 26 : تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".

من خلال المادة يتضح أن الدستور يمنع تدخل الجيش الوطني الشعبي خارج حدوده، ولعل رفض الجزائر المشاركة في التدخل العسكري في مالي، يعكس هذا التوجه، رغم أن ما كان يحدث في مالي يمكن أن يهدد مباشرة أمنها القومي، بسبب وجود لاجئين هربوا من ويلات الحرب، وما يمكن أن يجلبوه من خطر اندساس عناصر إرهابية وسطهم لتنفيذ عمليات إجرامية على سبيل المثال.

كما انه لم يحدث أن تدخل الجيش الوطني الشعبي الجزائري خارج حدوده منذ الحرب ضد إسرائيل سنة 1963، ولهذا السبب تحفظت الجزائر على المشاركة مع دول جارة في عملية عسكرية ضد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ولم تقبل بوجود عسكري أجنبي على أراضيها، وعليه تحاول ضمان امن حدودها من خلال التفوق العسكري، حيث تحتل ميزانية الدفاع الجزائرية المرتبة التاسعة عالميا والأولى مغاربيا والثانية أفريقيا بعد جنوب أفريقيا.

من جهة أخرى، رفضت الجزائر إشراك أية دولة في عملية اقتحام الموقع الغازي تيقنتورين في إليزي بالجنوب الجزائري، على خلفية هجوم مسلح استهدف الموقع مطلع جانفي 2013، تبنى فيه ما يسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" العملية واحتجز مئات الرهائن، ونظرا لخطورة الوضع قررت الجزائر التدخل دون العودة إلى أية مساعدة أجنبية، حيث كان قرار اقتحام القوات الخاصة للموقع لتحرير الرهائن " مفاجئا للولايات المتحدة الأمريكية وباقي حلفائها، حيث نددت عواصم هذه الدول بالقرار قبل أن تعدل عن موقفها بعد نجاح عملية تحرير الرهائن والقضاء على المسلحين في الموقع".[1]

[1] . ibid, pp.05.06.

انفراد الجزائر بالقرار يدخل في صميم ما تعتبره قرارا سياديا يخص أمنها الداخلي، فهي المسؤولة عن أمن مواطنيها ورعايا الدول الأجنبية المتواجدين على أراضيها، طبقا لما جاء في الدستور، فتنص المادة 67 على أنه:" يتمتع كل أجنبي، يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون"، وتنص المادة 12 من الدستور على انه: "تمارس سيادة الدولة على مجالها البري، ومجالها الجوي، كما تمارس الدولة حقها السيد على مياهها الذي يقره القانون الدولي على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع إليها". وتنص المادة 24 على أن :" الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج".

بالنظر إلى ما سبق يجدر التساؤل عن حقيقة وجود تعاون عسكري بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بالمعنى الفعلي ، فمن جهة ترفض الولايات المتحدة الأمريكية تزويد الجزائر بأجهزة متطورة لمكافحة الإرهاب، وبالمقابل ترفض الجزائر أي تعاون عملياتي خارج الحدود، واعتبرت القوات المسلحة الجزائرية أن توسيع التعاون في مجال الدفاع سيعطي الولايات المتحدة الأمريكية نفوذا على الجزائر[1]، وينطبق الأمر على التدخل داخل الحدود مثلما حدث في تيقنتورين.

المبحث الثاني: الإطار متعدد الأطراف:

في ديسمبر 2001،أي بعد أربعة أشهر من هجمات الـ11 سبتمبر، دعت قيادة الحلف الأطلسي كل من القيادة الأوربية الأمريكية العليا، وقيادة التحالف العليا في منطقة الأطلسي لبناء إطار دفاعي خاص بالإرهاب، حيث تم الاتفاق بشكل رسمي خلال قمة براغ في نوفمبر 2002 على نقاط محددة أهمها معاداة الإرهاب والحرب عليه والتعاون العسكري مع السلطات المدنية والدول.[2]

[1] . ibid.

[2] .مريم براهيمي، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص.. 85

المطلب الأول: الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب:

تعتبر الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب" trans-Sahara counter- terrorism partnership" امتدادا لمبادرة عموم الساحل، التي أطلقت سنة 2002، ويمكن عرض تطور هذه المبادرة على النحو التالي:

1.مبادرة عموم الساحل: pan sahel initiative PSI:

في 07 نوفمبر 2002 قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية مبادرة عموم الساحل، تضمنت أربع دول هي مالي موريتانيا النيجر والتشاد، وهدفت إلى تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي، حيث صممت لتدعيم قدرات وحدات حرس الحدود بها، في مواجهة أنشطة على غرار تنقل الأشخاص غير الشرعي والتصدي لتهريب السلاح والمخدرات وانتقال العناصر الإرهابية، وعلى ضوء ذلك تكفلت القوات الخاصة بالقيادة الأوروبية بتدريب القوات المحلية لهذه الدول، على العمل الميداني لمواجهة هذه التحديات.[1] إلى جانب التقريب بين العسكريين والمدنيين للعمل سويا في تلك الدول، لتشجيع التعاون وتبادل المعلومات بينهم وبين الحكومات في المنطقة حول مكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية.

وتضمنت المبادرة إنشاء تنسيق أمني بين الدول المتجاورة وتنميطه في عمليات ضبط الحدود والسيطرة عليها وجربت على الدول العينة على أن تكون قابلة للتطوير والتوسيع، وانتهت المبادرة في ديسمبر 2004 بسبب القصور المالي من حيث التمويل غير الكافي، ومحدودية الأغراض والأهداف التي أنشئت من أجلها[2]، لكنها حققت بعض النجاحات منها: تجهيز وحدة لرد الفعل السريع لدى الدول الأربع المشاركة، ولعل أبرزها القبض على عبد الرزاق البارا" القيادي البارز في الجماعة السلفية للدعوة والقتال" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لاحقا، وتسليمه إلى الحكومة الجزائري في 2004.[3]

ومنه طُورت إلى :

[1] . **Pan Sahel Initiative** (**PSI**), available at: http://www.globalsecurity.org/military/ops/pan-sahel.htm.

[2] . John davice, **Africa and waron terrorism**, Ashgat publishing limited, England, 2001.p 151.

[3].نبيل بويبية، **مرجع سابق**، ص. 149.

2. مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: TSCTI

في مارس 2004، أعلنت إدارة بوش عن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، لمتابعة إنجازات مبادرة عموم الساحل وتعميقها، لمساعدة الحكومات المنتمية إليها لتحسين السيطرة على أراضيها انطلاقا من فرضية تأمين الفراغ الجغرافي حتى لا يتحول إلى ملاذ آمن للإرهابيين.

والجديد في المبادرة هو امتدادها جغرافيا إلى شمال أفريقيا، لتشمل الجزائر، المغرب تونس نيجيريا، السنغال، إضافة إلى الدول الأربع الأصلية موريتانيا تشاد مالي النيجر.[1]

أهدافها: تتمثل في: – تعزيز القدرات الإقليمية في مكافحة الإرهاب، تعزيز التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي،

–حماية الحدود واستغلالا الفرص المتاحة لكشف إرهابيين وردعهم، عبر توفير التدريب والمعدات الأساسية، والمساعدة على تعزيز تقاسم المعلومات وتحسينها وتخطيط العمليات بين دول المنطقة، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب التنموية، وتوسيع الحملات التوعوية.

–تحسين مستوى الاستخبارات ورفع كفاءة القيادة والسيطرة، وتأمين الاعتبارات اللوجيستية والإمداد والتموين، لحماية الحدود والمساعدة على غلقها.

–تعزيز إمكانيات وحدات الحدود على مواجهة عمليات التهريب وتجارة السلاح والإرهاب، ورفع مهارات استخدام السلاح.

كما طرأ على المبادرة جديد آخر هو التركيز على الجهود الاستباقية وإجهاض المحاولات الإرهابية، عن طريق امتلاك عنصر المبادأة وإجبار العناصر الإرهابية، على البقاء في وضع دفاعي، بغرض تحقيق مفهوم الوقاية،

[1]. **Country Reports**: **Africa Overview**, available at :http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2005/64335.htms, seen on October 20th,2013.

وبالتالي زادت أهمية عنصر تبادل المعلومات الاستخباراتية، وعدم السماح بتصاعد أية بوادر لعدم الاستقرار في المنطقة، لتجنب تكرار حالات التدخل بما تحمله من تكلفة باهظة.[1]

ويمكن تلخيص الفرق بين المبادرتين من حيث النطاق الجغرافي، فالأولى ضمت دولا من منطقة الساحل، هي تشاد النيجر موريتانيا ومالي، وتوسعت الثانية لتضم الجزائر، المغرب تونس نيجيريا والسنغال، والثاني من حيث المضمون والتصور بالتركيز على الجهود الاستباقية وإجهاض المحاولات الإرهابية، عن طريق امتلاك عنصر المبادأة وإجبار العناصر الإرهابية، على البقاء في وضع دفاعي، بغرض تحقيق مفهوم الوقاية، وبالتالي زادت أهمية عنصر تبادل المعلومات الاستخباراتية، وعدم السماح بتصاعد أية بوادر لعدم الاستقرار في المنطقة، لتجنب تكرار حالات التدخل بما تحمله من تكلفة باهظة[2].

3.الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب: TSCTP

هي امتداد لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وأطلقت رسميا في جوان 2005 مع تمرينات فلينتلوك Flintlock، وهي تمرينات عسكرية تقدم من خلالها القوات الأمريكية الخاصة تدريبات لجيوش سبع دول من الصحراء، لتعليمهم تكتيكات عسكرية لتعزيز استقرار امن المنطقة.[3]

وتهدف الشراكة إلى مكافحة الإرهاب من خلال:

– تقوية القدرات الجهوية لمكافحة الإرهاب/ –تعزيز ومؤسسة التعاون بين قوات المنطقة/ – ترقية الحكم الديمقراطي/ – تشويه إيديولوجية الإرهابيين ودعم التعاون العسكري الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] . نبيل بويبة، **مرجع سابق**، ص..156

[2] .المكان نفسه.

[3] **Country Reports**: **Africa Overview**,ibid.

[4] .**trans–sahara counter– terrorism partnership** ,availabal at: http://www.africom.mil/NEWSROOM/Document/7432", seen on nouvember 11th,2013.

من خلال الأهداف يمكن تلخيص الفرق بينها وبين المبادرتين الأخريين في كونها تنسق بين دول مبادرة عموم الساحل، ودول المغرب العربي(الجزائر تونس والمغرب)، وتقوية التعاون بيم دول المبادرة الأولى ونيجيريا والسنغال.

وتعمل الشراكة مع عدد من الوكالات الأمريكية على غرار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برامج تنمية المجتمع المدني،كتابة الدولة للدفاع التي تعمل مع القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا" OEFTS"، ويعمل البرنامج على توفير تدريبات ودعم لتلك الدول، ويؤكد على الوقاية من الإرهاب وتعزيز استقرار دول " OEFTS"، كما تعمل مع كتابة الدولة للمالية ومكتب التحقيقات الفدرالي، حيث تقدم مقاربة للمنطقة، حيث تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة الجهود لدفع دول المنطقة للتفكير في إطار إقليمي حول انشغالات الأمن المتبادل.[1]

5.المناورات العسكرية التي شاركت فيها الجزائر في إطار TSCTP:

مباشرة بعد إطلاق الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب، نظمت وزارتا الدفاع والخارجية الأمريكيتين تمرينات عسكرية تحت اسم "فلينتلوك"، بين 06و26 جوان 2005، شاركت فيها الجزائر رفقة الدول الأفريقية العضو المبادرة، تونس المغرب، السنغال، تشاد مالي النيجر ونيجيريا وموريتانيا، ونشطتها الوحدات الأمريكية للعمليات الخاصة، وتمحورت التمرينات حول المناورات الجوية، المعارك البرية، عمليات الإنقاذ، حركات تكتيكية للوحدات الصغيرة، وتكوين رماة النخبة، وتمارين للمشاة.[2]

وفي طبعتها الثانية "فلينتلوك 2007" شاركت الجزائر بشكل رمزي في المناورات الرامية إلى "مساعدة البلدان الشريكة لتخطيط وتنفيذ نظم القيادة والتحكم والتواصل لدعم العمليات الإنسانية وتسيير عمليات حفظ السلام، والكوارث"[3]، (ويمكن إرجاع ذلك إلى تزامنها مع الحرب اللبنانية الإسرائيلية)، وكانت آخر مناورة شاركت فيها الجزائر، حيث رفضت المشاركة في مناورات "فلينتلوك 2010"، (وفي هذه المرة قد يكون لها علاقة أيضا بالعدوان الإسرائيلي على غزة). وبررت ذلك بعدم وجود إطار قانوني يخول لوحدات الجيش الشعبي الوطني التنقل

[1] Ibid.

[2].ANP et Flintlok2005, El watan, 07.06.2005.

[3].**مشاركة رمزية للجزائر في التمرينات العسكرية الأمريكية في مالي، جريدة الشروق**، من الموقع الإلكتروني:
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=15974?print، يوم يوم: 19 نوفمبر 2013

إلى أراض خارج البلاد للقيام بعلميات عسكرية في إطار مناورات، ما يجعل عملية نقل القوات العسكرية لذات الغرض غير ممكن.[1] بينما اكتفت بدور المراقب في مناورات "فلينتلوك 2013" إلى جانب تونس ومصر والمغرب.[2]

يشار هنا إلى أن هذه المناورات و التدريبات تتم على عاتق الدول المشاركة، و يمكن أن نعتبر أن العامل المادي المكلف لتولي القيادة الأمريكية في أفريقيا لمجهود حماية مصالحها في القارة، وراء تسليم الولايات المتحدة الأمريكية دول هذه المنطقة زمام حماية حدودها ومنه مصالح أمريكا فيها.[3]

المطلب الثاني: القيادة الأمريكية في أفريقيا:

قبل تاريخ الإعلان عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية في أفريقيا، لم يكن لهذه القارة مكان في هيكل القيادات العسكرية الأمريكية، فكانت منطقة شمال أفريقيا تسير في إطار القيادة الأمريكية في أوروبا "أوروكوم"، بينما لم يكن باقي القارة يعنى باهتمام أمريكي، إلى غاية عام 1983، حين تبنى رونالد ريجان سياسة الاحتواء التي قادت البنتاجون لتقسيم المسئولية عن القارة بين القيادات الأوروبية والمركزية CENTCOM والباسيفيكية PACOM.لكن تداخل المسؤوليات بين القيادات المختلفة، دفع بالإدارة الأمريكية إلى إدماج جزء من القارة في اختصاص القيادة الأوروبية بتغيير اسمها إلى "أوروأفريقيا" « EUROAFRICA »، لكنه رفض، كما رفض مقترح توسيع اختصاص القيادة المركزية، وكذا قيادة الشرق الوسط، بسبب القصور في أداء المهمة.[4]

وبعد أخذ ورد حسم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الجدل، حول إنشاء قيادة عسكرية خاصة بأفريقيا، وأعلن عن إنشائها في فيفري 2007، وحدد أهدافها في "تقوية التعاون من اجل تحقيق الأمن في إفريقيا، وخلق فرص جديدة للشراكة معها في ما يتعلق بتحقيق السلم والأمن في المنطقة، كذا نشر الديمقراطية، والسعي

---

[1]. **الجزائر ترفض دعوة المارينز للمشاركة في لمناورة مشتركة على الأراضي المالية**، الفجر، 17.2010.05، من الموقع الإلكتروني:
http://www.al-fadjr.com/ar/feed/national/150285.txt، يوم: 19 نوفمبر 2013

[2]. **الجزائر تراقب مناورات عسكرية ل20 دولة في موريتانيا**، الخبر، 21.02.2013. من الموقع الإلكتروني:
http://www.elkhabar.com/ar/politique/323946.html، يوم: 19 نوفمبر 2013

[3]. نبيل بوبية، **،مرجع سابق**، ص.156

[4]. yahia zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p174.

إلى رفع مستويات التنمية والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، مشيرا إلى أهمية رفع قدرات هذه الدول فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب"[1]

أسباب إنشاء الأفريكوم:

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز تواجدها في القارة الأفريقية من خلال خلق قيادة جديدة أضافتها إلى قياداتها الخمس عبر العالم للتوائم والدور الجديد الذي منحته لنفسها بعد الحرب الباردة، يمكن أن عزو أسباب إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا إلى الأسباب التالية:

1. أسباب بيروقراطية وإدارية: حيث كانت المهام الأفريقية موزعة على أكثر من قيادة، ومع تزايد الاهتمام بقارة أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 201، جعل القيادة الأوروبية تخصص جانبا أكبر لمناقشة القضايا الأفريقية وما اتصل بالإرهاب، الأمر الذي دفع إلى إنشاء قيادة خاصة بأفريقيا تهتم بقضايا القارة.

2. دعم دول إفريقية موالية: بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في القارة الإفريقية.[2]

أهداف إنشاء الأفريكوم: تتمثل أهداف إنشاء الأفريكوم مثلما توضحه كتابة الدولة الأمريكية للدفاع في:

1. ترقية الأهداف الإستراتيجية الأمريكية وحماية مصالحها في أفريقيا: من خلال العمل مع دول القارة والمنظمات الجهوية لمساعدة وتقوية قدراتها الدفاعية بشكل يمكنها من المساهمة في ضمان استقرار امن المنطقة.

2.القيام بعمليات عسكرية: في حال سمحت السلطات المحلية للدولة المعنية، لردع وإحباط التهديدات عبر القومية، وضمان محيط أمني ملائم للحكم الراشد وللتنمية، ومن ذلك ما قامت به شهر مارس 2011 لحماية المدنيين في ليبيا في إطار العملية الدولية التي رخص لها مجلس الأمن الدولي، تحت اللائحة رقم 1973.

---

[1].عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة افريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص. 51

[2]. حمدي عبد الرحمان، **إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، جريدة الأهرام الرقمي، من الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222143&eid=225، يوم 18 سبتمبر 2013

وفي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية للعام 2008، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن عدم قدرة أية دولة عن ضبط نظامها بشكل فعال، أو التنسيق مع جيرانها لضمان الأمن الإقليمي يمثل تحديا للنظام الدولي، وفي حال عدم معالجته يمكنه أن ينتشر ويهدد امن الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وتمثل هذه الأهداف المعلنة أما الأهداف الخفية من وراء إقامة الأفريكوم، ويمكن تلخيصها في:

1.محاصرة الصعود الصيني: حيث أن نسب النمو التي يحققها الاقتصاد الصيني تجعله يسعى للبحث عن أسواق خارجية وعن فرص استثمار جديدة، خارج قارة آسيا،حيث بلغت نسبة النمو9 بالمائة على مدار الثلاثين سنة الماضية، في حين يبلغ ناتجها القومي 16 بالمائة من مجموع الناتج القومي العالمي، وتضاعف حجم المبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا 33 مرة في ظرف 13 سنة، بين 1995و2008، من ثلاثة مليارات دولار إلى 100 مليار دولار.[2]

ولعل تنامي التواجد الاقتصادي الصيني في أفريقيا يرجع إلى اهتمام هذه الأخيرة بالجانب الاقتصادي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، خلا شرطا واحدا وهو ما تعلق بعدم الاعتراف بتايوان.[3]

2. إعلان الحرب على الإرهاب: والتخلص من أية تهديدات محتملة من قبل الحركات والتنظيمات الإسلامية الراديكالية، وتحاول الإدارة الأمريكية دعم دول إفريقية موالية، بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة، إذ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي بعينها تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في إفريقيا.

3.السيطرة على منابع النفط: وفي إطار التنافس الأمريكي الصيني على القارة الأفريقية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منابع النفط في القارة التي تحتوي على احتياطيات هامة، إذ يتوقع أن تصل وارداتها من

---

[2]. إبراهيم شابين الدين، **الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، قطر، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 23 جوان 2013، ص.4.

[3].المكان نفسه.

نفط خليج غينيا 25 بالمائة في غضون السنتين المقبلتين، حيث أعلن جورج بوش الابن أن النفط في إفريقيا يشكل مصلحة قومية إستراتيجية لأمريكا. [1]

4. **إقامة قواعد عسكرية جديدة:** فبعد قاعدة جيبوتي في القرن الأفريقي ارتأى البنتاغون تنصيب قواعد أخرى في دول أفريقية أخرى، حيث سعى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن خلال جولته الأفريقية الأولى في 2003، إلى إنشاء قاعدة تموين بالسنغال، وقاعدة تكوين في مالي والجزائر، وكانت دراسة اقترحت إقامة قاعدتين عسكريتين في شمال أفريقيا في تونس والمغرب لتسهيل التدخل في أية نقطة في القارة الأفريقية[2]

وحددت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2010 والمراجعة سنة 2011 المصالح الأمريكية في القارة في: الوصول إلى الأسواق المفتوحة الوقاية من النزاعات، حفظ السلم الشامل، مكافحة الإرهاب، وحماية خطوط النفط.[3]

ردود الفعل إزاء الأفريكوم:

في السادس فيفري 2007 وقعت تسع دول افريقية هي الجزائر تونس المغرب موريتانيا، تشاد مالي النيجر نيجيريا والسنغال، اتفاق تعاون، بين ممثلين عن البنتاغون والدول الموقعة، وأمل أن يسهل ذلك احتضان إحدى هذه الدول للقاعدة العسكرية أفريكوم، غير أن الرد كان سلبيا بالنسبة للجزائر وتونس وليبيا فيما قبل المغرب.[4]

فلم يخل قرار إنشاء الأفريكوم من الانتقادات الأفريقية حيث جرى إجماع أفريقي على رفض احتضان القيادة على الأراضي الأفريقية، فقال بيان لمجموعة الساحل والصحراء "برفض قيام أي قيادة عسكرية أو أي حضور عسكري أجنبي من أي نوع في أي جزء من القارة مهما كانت الأسباب أو التبريرات"، وأكدت دول المجموعة الاقتصادية لدول جنوب إفريقيا "الساديك" أنه "من الأفضل لو تعاملت الولايات المتحدة مع إفريقيا عن

---

[1]. حمدي عبد الرحمان، **مرجع سابق**.

[2], Djibril Diop, **L'africom : une initiative mort-né ou un « commandement impossible » ?** available at :http://www.cerium.ca/IMG/pdf/AFRICOM.pdf, seen on nouvember 13th,2013.

[3] . Lauren Ploch, **Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa**, Congressional Research Service, July 22, 2011, p.14.

[4] . Djibril DIOP, op.cit

بعد بدل الحضور المباشر في القارة"، عبرت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الأيكواس" عن رفضها لإنشاء قيادة الأفريكوم في حين عبر قادة كل من زامبيا، نيجيريا وجنوب إفريقيا عن انتقادات حادة للأفريكوم، بينما كانت ليبيريا الدولة الوحيدة التي ساندت إنشاء الأفريكوم على لسان رئيستها ألان جونسون سيرليف قائلة إنه رغم أن الهدف من إنشاء القيادة هو حماية المصالح الأمريكية إلا أن ذلك لا يتعارض مع مصالح الدول الإفريقية ".[1] حيث باءت الجولة التي قام بها عدد من ضباط كتابة الدفاع الأمريكية منذ 2007 إلى الدول الأفريقية بينها الجزائر في جويلية 2007، لإقناعها باحتضان القاعدة بالفشل.[2]

وقد أدى هذا الرفض إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت عن تنصيب قاعدتها في القارة، حيث قال القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية في أفريقيا إنه لا توجد رغبة في نقل القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا، من مقرها في شتوتغارت، ولا في نقل مركز قيادة القوات العسكرية الأمريكية لأفريقيا من فينيسيا بإيطاليا إلى أية دولة أفريقية"، كما أكد انه من غير المرتقب أن تكون إحدى هاتين القاعدتين في الجزائر في المستقبل.[3] ويمكن إرجاع رفض الدول الأفريقية استقبال الأفريكوم في القارة إلى:

- دعم الأنظمة الدكتاتورية للحفاظ على المصالح الأمريكية في القارة، ومنه اختلال التوازن الإقليمي في غير صالح الدول الإقليمية المسيطرة،

- عدم إشراك الأفارقة في القرار وهو ما اعتبر محاولة لسحب البساط من تحت الاتحاد الأفريقي لتصبح هي صاحب القرار في قضايا القارة[4]

الجزائر و الأفريكوم: رغبت الولايات المتحدة أن تستضيف هذه الأخيرة القيادة على ترابها، لاعتبارات هي:

- "اعتبار الجزائر بوابة الصحراء ومنطقة الساحل،
- وجود النفط والغاز في الصحراء الجزائرية وبالتالي وجود مصالح أمريكية فيها،

---

[1] . إبراهيم شابين الدين، **مرجع سابق**، ص ص.7.9.

[2] Lauren Ploch , **op.cit**, p.29.

[3] . **U.S. Army Africa commander meets Algerian military**, **government leaders**, available at: www.africom.mil/Newsroom/Article/7920/us-army-africa-commander-meets-algerian-military-g, seen on nouvember 13th,2013.

[4] . إبراهيم شابين الدين، **مرجع سابق**، ص.8.

- امتلاك الجزائر لأكبر قوة عسكرية في شمال أفريقيا،
- امتلاك الجزائر خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.[2]

موقف الجزائر من الأفريكوم:

أبدت الجزائر معارضة قوية لتنصيب قاعدة عسكرية أمريكية في أفريقيا، كونها ترفض التواجد العسكري الدائم على حدودها، حيث أن ذلك سيشجع على الأعمال الإرهابية الداخلية[1]، وعكس موقف الجزائر من القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا تخوفا من الأعمال الإرهابية اللا منتهية، (حيث ارتفع معدل الهجمات الإرهابية العام 2007)، ففي مارس 2007، زار نائب كتابة الدولة الأمريكية للدبلوماسية العامة "كارين هيوجس" Karen Hughes، الجزائر وناقش الأفريكوم مع الحكومة الجزائرية،وعندها نفى وزير الخارجية آنذاك محمد بجاوي أن تكون الجزائر تلقت طلبا لإقامة قاعدة للافريكوم على أراضيها، وفي 2008 قال إن الجزائر لن تقبل بقواعد أمريكية على أرضها، حيث لم ينس الجزائريون رفض الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معهم في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينات.[2]

المطلب الثالث: الحوار المتوسطي الأطلسي:

بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت طبيعة التهديدات بالنسبة لحلف شمال الأطلسي من الاتحاد السوفييتي، إلى الخطر الأخضر ممثلا في الإسلام، في نظر الحلف، فحاول هذا الأخير احتواء المنطقة القريبة من حدوده الأوروبية ممثلة في الدول المتوسطية الجنوبية من خلال إطلاق مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، لتغيير نظرتها إليه.

أطلق مجلس شمال الأطلسي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مبادرة تحت مسمى الحوار الأطلسي المتوسطي شهر ديسمبر 1994، بهدف تحسين معرفة كل طرف بالآخر لتجنب الصدام، وترقية التعاون السياسي والمدني والعسكري، وانطلق الحوار مع كل من مصر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل، ثم الأردن وتونس العام 1995،

[1] . Lauren Ploch, **op cit** ,p. 11.

[2] Stephen F. Burges, **us Africa command**, **changing security dynamics**, **and perceptions of us Africa policy**, available at: www.dtic.mil/cgi- bin/GetTRDoc?AD=ADA539969, seen on nouvember 15th, 2013.

وأخيرا الجزائر العام 2000، وهو حوار يتم على مستويين ثنائي بين كل دولة على حدة والحلف الأطلسي (الناتو+1)، ويجرى الحوار في شكل مناقشات سياسية مرتين في السنة، وفي إطار متعدد الأطراف (الناتو+7) ، ويشمل أنشطة متصلة بالإعلام والعلوم وتبادل الزيارات ودورات التدريب في مجال حفظ السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، قصد دعم التفتح والتعاون وبناء الثقة بين المنظمة ودول الحوار. [1]

من خلال قائمة الدول المدعوة إلى المشاركة في الحوار نلاحظ وجود تمييز في هذه الدعوة، فرغم أن المبادرة تأتي تحت مسمى "الحوار الأطلسي المتوسطي" إلا أنها ضمت دولا غير متوسطية وهي الأردن وموريتانيا، وتجاهلت ليبيا وسوريا رغم أنهما دولتان متوسطيتان، كما نلاحظ أن المبادرة بدأت بدول تربطها علاقات دبلوماسية وهي موريتانيا مصر والمغرب تلتها الأردن فإذا افترضنا أن هي مع بإسرائيل ، فإنه يمكن القول إن معيار الدعوة هو مع إسرائيل الحليف الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي في المنطقة العربية والضفة الجنوبية للمتوسط، وبالنسبة للجزائر في مرحلة لاحقة، كان السبب هو إعلان استعدادها إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل والاعتراف بها كدولة شرط التوصل إلى حل للقضايا العربية الإسرائيلية. وقد يكون لإقدام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مصافحة رئيس إسرائيل إيهود باراك خلال مراسيم جنازة الملك المغربي الحسن الثاني، قراءة على أنه مؤشر لتغير موقف الجزائر من إسرائيل.[2]

انضمام الحوار الجزائري الأطلسي:

انضمت الجزائر الحوار الأطلسي يوم 08 مارس 2000، بعد قبول الجزائر دعوة الأمين العام لمنظمة الحلف اللورد جورج روبرتسن Lord George Robertson، وهي دعوة أدرجت سنة 1998 بناء على توصية جاءت في دراسة صدرت عن مؤسسة راند كوبوريشن Rand corporation.

وتعزا دوافع الحلف في ضم الجزائر إلى الحوار في:

---

[1] . José Enrique de Ayala, **L'OTAN dans la Méditerranée**, **disponible** sur : http://www.afkar-ideas.com/wp-content/uploads/files/3-23-5-fr.pdf, seen on nouvember 15th, 2013.

[2] . عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي و الدول المغاربية ...توازنات جديدة**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،11 جوان 2006 ، ص. 06.

1.أهمية الجزائر الجغرافية في القارة وفي الوطن العربي: وتتمثل في الموقع والمساحة وعدد السكان وما تتمتع به من موارد طبيعية سيما الغاز والنفط مصدر رفاهية الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والاحتياطات الهائلة منم اليورانيوم.

2. مكانة الجزائر في الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية: حيث تتمتع الجزائر بكلمة مسموعة على مستوى هذين المنبرين بفعل ماضيها الثوري ومساندتها للقضايا العربية والأفريقية، وبالتالي يمكن للحلف الأطلسي أن يعول على الجزائر في تليين مواقف بعض الدول العربية، إن لان موقفها هي إزاء إسرائيل، حيث يسعى من خلال الحوار إلى تغيير موقف الجزائر ليس بالضرورة في المدى القريب.

3. ضمان عدم عودة روسيا إلى الجزائر: كما كان سائدا أيام الاتحاد السوفييتي، حيث ما تزال الجزائر إلى يومنا تعتمد اعتمادا شبه كلي على السلاح الروسي، مما يشكل تهديدا للحلف الأطلسي، إذا افترضنا أن الحرب الباردة مازالت قائمة بين القوتين الأمريكية والروسية رغم اختفاء مظاهرها التي كانت سائدة قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.[1]

وقد تأخرت الجزائر نسبيا عن اللحاق بركب الحوار، حيث لم تنضم إلا بعد ست سنوات من إطلاقه ، ويمكن أن عزو أسباب التأخر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية نلخصها فيما يلي:

1. الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر: ففي الوقت الذي انطلق فيه الحوار كانت الجزائر تعيش أوج الأزمة الأمنية، مخافة أن يفسر ذلك بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، مما قد يزيد من الغضب ومقت النظام القائم.

2. عدم رغبة الحلف إجراء اتصالات مع الجزائر مادامت أمورها السياسية لم تتضح بعد: حيث لم يترجح النصر في تلك الفترة لأي من الطرفين، وتريث الغرب إلى حين ميل الكفة لأحد الطرفين حتى يقيم معه علاقات، كما كان الحلف يخشى أن يفهم من توجيه الدعوة إلى الجزائر على أنها تأييد للنظام على حساب الجماعات المناوئة له، سيما وان هذا الغرب كان يقدم الدعم والمأوى للجماعات الإرهابية.

[1]. حسين سنطوح، **الحوار الجزائري الأطلسي من أين وإلى أين؟**، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية ، جوان 2006. ص ص. 53.50

3.الخلاف بين دول الحلف حول تقييم الوضع في الجزائر: حيث انقسمت دوله بين مؤيد لانضمامها ومعارض، فحين بررت المؤيدة موقفها بأهمية الجزائر في المنطقة المغاربية كونها اكبر مصدر للغاز لأوروبا مثل إسبانيا، رأت أخرى أن هذا الموقف سيفسر على انه اعتراف بشرعية النظام.[1]

أهداف الجزائر من الانضمام إلى الحوار: يمكن أن نلخص أهداف الجزائر من الانضمام إلى الحوار الأطلسي من خلال النقاط التالية:

1. الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود، حيث سبق وأشرنا في الفصل الأول أن الجزائر كانت تنادي بخطورة الإرهاب كظاهرة عبر قومية، لا يمكن لأية دولة مهما كانت قوتها التصدي لها منفردة.

2. تحسن الوضع الأمني في الجزائر وخروج البلاد تدريجيا من الأزمة وبالتالي تجاوز التردد السياسي للحلفاء إزاء الانضمام إلى الحوار، حيث بدأت الكفة تميل هنا لصالح النظام ومنه صار بالإمكان تأييد طرف على حساب الآخر، كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول.

3. إرادة الجزائر وسعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد، فبعد أن كانت الجزائر في عزلة دولية وينظر إليها في قفص الاتهام بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تحدث فيها، وعلى أنها دولة غير ديمقراطية أوقفت مسارا انتخابيا "ديمقراطيا".[2]

ويمكن إضافة أهداف أخرى تتمثل في:

4.القضاء على الخطر الأمني الإسلامي الداخلي: من جهة،كما أن التعاون مع المنظمة سيجعلها في منأى عن أي خطر أجنبي سواء من جيرانها أومن غيرها.

5. الرغبة في إحياء مشروع أمريكي قديم أراد أن يجعل منها قوة إقليمية: تكون منطقة نفوذها في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

---

[1]. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، مرجع سابق، ص ص. 166-167.

[2]. عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي و الدول المغاربية ...توازنات جديدة**، مرجع سابق، ص ص. 3.2.

6.تنويع الحلفاء: لضمان استقلالية عن الحلفاء التقليديين من خلال توزيع تبعيتها لهم، ومنه إضعاف الأطراف الخارجية وتقوية موقع الجزائر مع كل طرف.[1]

احتمالات تطور الحوار الجزائري الأطلسي:

رغم الاختلافات في مواقف السياسة الخارجية الجزائرية ودول حلف شمال الأطلسي، يمكن ملاحظة أن الجزائر سعت لتوطيد علاقتها مع الحلف للأسباب التي ذكرناها سابقا والتي أجبرت الجزائر على انتهاج هذه الخطوة، لكن وبعد قرابة 15 سنة من بدء الحوار، يتبين أن الحوار مازال مقتصرا على زيارات وفود عسكرية، وتدريبات ومناورات تبقى تكاليفها على عاتق الجزائر، والنتيجة أن الجزائر لم تحصل على المساعدة العسكرية في الشق المتعلق بالحصول على أسلحة من الحلف، ولم يتوصل الحلف إلى نتيجة فيما يخص موقف الجزائر من القضية الفلسطينية، ومسار السلام، حيث مازالت الجزائر متمسكة بمساندة القضية.

وإذا سلمنا بأن الحوار عملية تطول ولا تعطي نتائجها على المدى القريب، تُمكن الإشارة إلى أربعة احتمالات لمصير الحوار هي:

1. الانضمام:

بحكم أن الجزائر كانت جزء من الحلف الأطلسي إبان الاستعمار الفرنسي، قد تعود إليه من منطلق استعادة مكانتها التي فقدتها بمجرد نيلها استقلالها العام 1992، ورغم أن هذا السيناريو يبدو متناقضا والمادة العاشرة من ميثاق الحلف، التي تنص على أن الانضمام يكون للدول الأوروبية فقط، إلا أن تركيا انضمت إلى الحلف العام 1952، وهي دولة آسيوية، ولا يمثل الجزء الأوروبي منها إلا الجزء الضئيل جدا، وبالتالي قد تفسر هذه المادة قد بطريقة مطاطة، حسب ما تستدعيه الضرورة العسكرية والسياسة المستقبلية للحلف، الذي يسعى للعب دور سياسي عسكري، عبر توسيع دائرة الدول المنظمة إليه لإعطاء شرعية لما يقوم به.

2. تطوير الحوار إلى شراكة: على غرار الشراكة من أجل السلام، بالنظر إلى توجه الحوار إلى الجانب العملياتي من خلال المشاركة في مناورات وتدريبات عسكرية، حيث شاركت الجزائر بصفة ملاحظ في المناورة التي أطلق

[1]. حسين سنطوح، **الحوار الجزائري الأطلسي من أين وإلى أين**، مرجع سابق، ص ص. 59.58.

عليها cosup-01، وهو أقرب السيناريو هات للتطبيق بالنظر إلى سعي الطرف الجزائري إلى تطوير العلاقات مع الحلف الأطلسي.

3.الإبقاء على المستوى الحالي للحوار: قد يحتاج احد الطرفين أوكلاهما إلى إبقاء الحوار على ما هو عليه، للحصول على معلومات على الطرف الآخر، وتحديد نواياه الحقيقية والهداف التي يريد الوصول إليها على المديين القريب والبعيد، ولعل ما يدفع بالقول هو استعمال هذه الطريقة مع روسيا مثلا، حيث يلجأ الأمريكان والأوروبيون إلى هذه الصيغة عندما يريدون الحصول على مزيد من المعلومات عن الطرف الآخر.

4. سيناريو انقطاع الحوار: يفترض هذا السيناريو انقلابا جذريا في سياسة أحد الأطراف إما الجزائر أول أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تصنيف أمريكي لحركة إسلامية ما كحركة إرهابية دون موافقة الجزائر أول أنها تحظى بدعم شعبي واسع،أو وصول حركة إسلامية أو وطنية للسلطة تشجب تصرفات السلطة الحالية وتتخطها ذريعة للوصول إلى السلطة، فتتخذ سياسة مغايرة للحالية، أو نتيجة رضوخ السلطة لضغط الشارع في ظل استمرار دعم الحلف للسياسات الإسرائيلية التعسفية في حق الشعب الفلسطيني.[1]

تعليق على احتمالات تطور الحوار: بالنسبة للاحتمال الأول، فرغم عدم قانونيتهن فإن التطورات في المستقبل قد تستدعيه، يسما وأن الجزائر تكتسي أهمية جيوسياسية للأمن في المتوسط، نظرا لمساحتها ومواردها وموقعها الجغرافي وثقلها في الفضاءين الأفريقي والعربي، حيث تلعب دورا في دحر الأخطار عن أوروبا قبل وصولها إليها، ولعل ما تقوم به الجزائر في مجال مكافحة الهجرة السرية الأفريقية، ومكافحة الإرهاب وتامين طرق نقل النفط إلى الشمال دليل على هذا الدور. من جهة أخرى لا بد من عدم إغفال التغيرات الدولية الحالية من صعود للقوة الصينية وتنامي دورها في أفريقيا، وعودة روسيا إلى الساحة السياسية الدولية منذ 1999، واللتين قد تسعيان إلى استقطاب الجزائر.

بالنسبة للاحتمال الثاني وهو أقرب السيناريو هات إلى التحقيق، فإن الجزائر تسعى من خلال تأييدها لمسار تعزيز الأمن في المتوسط، تريد أن ترقي الحوار إلى شراكة فعلية تعود بالفائدة على الطرفين، لا أن تلعب دول الضفة الجنوبية دور رجل الدرك فقط لحماية مصالح القوى الكبرى الأوروبية والقوة العظمى ممثلة في الولايات

[1]. حسين سنطوح، **الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريو هات للمستقبل**، مجلة دراسات إستراتيجية،دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، عدد 02، فيفري 2007، ص ص.26-22.

المتحدة الأمريكية، فمثلا نلاحظ تركيزا على جانب مكافحة الإرهاب لأنه التهديد الأول للمصالح الغربية في المنطقة ومنه في الجزائر، بينما يغفل التهديدات التي تحترز منها الجزائر ومنها التهديد التقليدي لحدودها مع المغرب، ومشكل العجز عن تأمين الحدود بسبب القصور التكنولوجي حيث ترفض هذه الدول تزويد الجزائر بمعدات تقنية متطورة، على سبيل المثال لا الحصر.

أما بالنسبة للاحتمال الثالث فإن الحلف الأطلسي يسعى إلى الحصول على تنازلات في إطار الحوار، وذلك كونه يحاور من موقع القوة، وبالتالي يمكن القول إن ما يحدث هو إملاءات من الطرف الأقوى على الطرف الأضعف، إذا سلمنا كما أسلفنا أن جل الحوارات تتم بشكل ثنائي أي بين الحلف ودول الحوار منفردة، حتى لا تكون لها قوة الإجماع على كلمة أو موقف واحد، من خلال إشعال المنافسة بين الدول المغاربية سيما الجزائر والمغرب اللتين تطمحان إلى ريادة مغاربية ومكانة مميزة في المنطقة لتكون ذات نفوذ وتلعب دورا إقليميا.[1]

إلى جانب ذلك نرى أن الحلف يهتم فقط بما يشغله أمنيا، أي أن ما يهمه هو كيفية تأمين نفسه من التهديدات، غير آبه بالانشغالات الأمنية لدول الضفة الجنوبية، فمثلا يعتبر إسرائيل الذي لا يعترف بحدود ويسعى إلى بناء إسرائيل الكبرى، تهديدا على أمن وسلامة الدول المجاورة له، لكن الحلف يعتبر ممارساته شرعية.

أما بالنسبة لسيناريو الانقطاع فإنه رغم استبعاده وارد، لأن تغير القيادة الحالية ووصول قيادة أخرى تحمل أفكارا مغايرة للحالية، وتكون مطابقة لرؤية الرأي العام المحلي حول القضية الأهم وهي القضية الفلسطينية، نظرا لمكانتها في قلوب الجزائريين وعلاقتها بالمعتقد الديني، قد يقلب الأمور رأسا على عقب، ما يدفع إلى قطع الحوار، بسبب تصادم نظرتي الطرفين.

خلاصة الفصل:

تطرقنا خلال الفصل الثاني إلى أطر التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب، وقد قسمناها إلى إطارين الإطار الثنائي، وتناولنا فيه المجالات التي يتم فيها التعاون وهي:

[1]. عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي و الدول المغاربية .. توازنات جديدة**، مرجع سابق، ص. ص. 07.06.

المجال القضائي: والذي يرمي إلى تسهيل التعاون في مجال ملاحقة وتسليم الإرهابيين، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يوم 09 أفريل 2010، اتفاقية ترمي إلى بتبادل الأدلة الجنائية والمستندات المالية وسجلات البنوك والمؤسسات الأخرى، وتبادل والمعلومات والوثائق والشهود في القضايا التي تكون قيد التحقيق القضائي، وتسمح الاتفاقية للعدالة والمحاكم الأمريكية من الاطلاع على سجلات البنوك الجزائرية وكشف سير حركة الأموال في الحسابات البنكية التي تكون محل شبهة، والاطلاع على المستندات المالية للمؤسسات العاملة في الجزائر، والاستفادة من كافة المعلومات والأدلة الجنائية، واستنطاق الشهود الجزائريين أو المقيمين في الجزائر، لدى مباشرتها التحقيق في قضايا جنائية. كما سيكون متاحا أمام العدالة الجزائرية الاستفادة من كافة المعطيات والمعلومات في القضايا التي تكون محل تحقيق من قبلها. لكن هذه الاتفاقية تجعل الجزائر مكشوفة معلوماتيا امام الولايات المتحدة الأمريكية.

النقطة الثانية التي تم فيها التعاون في المجال القضائي هو الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر على مستوى مجلس الأمن الدولي لاستصدار لائحة دولية تقضي بتجريم دفع الفدية للإرهابيين، مقابل الإفراج عن الرهائن، حيث اعتبرت سبيلا من سبل تمويل الإرهاب، وقد شددت الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها الأوروبيين سيما فرنسا وإسبانيا اللتان كانتا تدعمان الإرهاب من خلال تقديم الفدى.

وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات، والذي يهدف إلى تنسيق الجهود في مجال مكافحة الإرهاب من خلال إعطاء معلومات حول الإرهابيين وتحركاتهم، وكذا المشتبه فيهم، وفي هذا الإطار قدمت الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية قائمتين بمئات المشتبه فيهم والإرهابيين المعروفين لديها من الناشطين في دول غربية، وبالمقابل تزود الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر بصور لأقمار الاصطناعية.

أما المطلب الثالث فتناولنا التعاون العسكري، والذي اتضح من خلاله أنه فيما عدا بعض التمارين المشتركة، فإنه لا يمكن القول إن هنالك تعاونا عسكريا بين الطرفين، حيث مازالت أمريكا ترفض تزويد الجزائر بالتجهيزات المتطورة، في حين ترفض الجزائر استقبال قاعدة عسكرية على ترابها وحتى في أفريقيا، كما ترفض أي تدخل عسكري خارج أراضيها بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتطرق المبحث الثاني إلى التعاون متعدد الأطراف من خلال الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب، وطبيعة مشاركات الجزائر في المناورات التي تقوم بها، حيث شاركت مرة واحدة منذ المناورة الأولى فلينتلوك 2005،

فيما شاركت رمزيا في مناورتي 2007 و2010، وتم محاولة تفسير هذا العزوف بالعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وغزة سنتي 2006 و2009 على الترتيب.

وتناول المطلب الثاني القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا، نشأتها أهدافها وموقف الجزائر منها، حيث ترفض الجزائر استقبالها على أراضيها كما ترفض أن تقام على القارة الأفريقية، وهو موقف الدول الفريقية أيضا.

وتعرض المطلب الثالث إلى الحوار الأطلسي الجزائري تناول أهداف الجزائر من الانضمام و التي تمحورت حول استعادة صورتها ومكانتها على الساحة الدولية، والقضاء على التهديد الإرهابي الداخلي، ثم تنويع الحلفاء، كما تعرض إلى احتمالات تطور الحوار، بين تطويره إلى شراكة، أو الإبقاء على الوضع الراهن، وهما الأقرب للواقع، أو انقطاعه أو الانضمام إلى الحلف وهما احتمالات مستبعدان. وتبين أيضا أن دعوة الدول إلى الحوار مبنية على أساس طبيعة العلاقة بين الدول المدعوة وإسرائيل، حيث بدا مع الدلو التي تربطها علاقات دبلوماسية معها، رغم أن بعضها ليست متوسطية، في حين أهمل سوريا و ليبيا و هما دولتان متوسطيتان.

لكن رغم تعدد المبادرات التي تشارك الجزائر فيها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يأت بنتائج ملحوظة بل على العكس، وربما أدى هذا إلى تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل.

الفصل الثالث:

حـدود وآفـاق التـعاون الجـزائري الأمريـكي فـي مكافحة الإرهاب

تمهيد:

رغم مرور 13 سنة عن التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، نلاحظ أن التركيز مازال محصورا في المجال الأمني فقط، ففي كل الزيارات التي قادت مسوؤلين أمريكيين إلى الجزائر، ركزت الخطابات على تعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، وأهمية الجزائر في مكافحة الظاهرة، حيث تبقى الجزائر مجرد مصدر للمعلومات حول الإرهاب، وتجسد ذلك من خلال توقيع اتفاق قضائي أفريل 2010 (أشير إليه في الفصل الثاني)، والذي يقضي بحرية الحصول على المعلومات والتحقيق مع المشتبه فيهم والاطلاع على الوثائق السرية للبنوك.

أما في المجال الاقتصادي ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر، لكن ذلك يعود إلى صادرات المحروقات التي تمثل 95 بالمائة من مجموع الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وتمركز الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات،[1] حيث لم يبدأ الاهتمام بالمجالات خارج قطاع النفط إلا قبل سنة واحدة بتوقيع الحوار الاستراتيجي. رغم أن الجزائر دعت خلال زيارة الرئيس الجزائري لواشنطن في جويلية 2001، الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستثمار في قطاعات خارج المحروقات[2].

ويعترض التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب عدد من العوائق منها الموقف الأمريكي غير الواضح من موقع الجزائر من التعاون، إذ تصفها من جهة بالحليف الاستراتيجي ومن جهة أخرى تمنح المغرب صفة الحليف الاستراتيجي خارج الحلف الأطلسي، العائق الثاني هو الاختلاف في تعريف الإرهاب بين الطرفين، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الصحراوية والقضية الفلسطينية، إلى جانب التدخلات الأمريكية في دول الجوار رغم تحذير الجزائر من ذلك، وما ترتب عنه من انعكاسات أمنية على الجزائر.

وعليه ومن خلال هذا الفصل سنتناول مبحثين أولهما يتطرق إلى حدود التعاون الجزائري الأمريكي عبر مطلبين الأول يتعلق بعدم وضوح موقف الولايات المتحدة الأمريكية من موقع الجزائر من التعاون، وفي المطلب

---

[1]. بن عائشة محمد الأمين، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق.

[2]. أشير إليه في الفصل الأول، ص.07.

الثاني نتطرق إلى القضايا الخلافية، أما في المبحث الثاني فنتناول آفاق هذا التعاون من خلال مطلبين أيضا هما اللا استقرار الأمني في ظل تنامي التهديدات جراء التدخلات الأجنبية، ثم المطلب الثاني المتعلق بترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية.

المبحث الأول: حدود التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: غموض الموقف الأمريكي حول موقع الجزائر من التعاون:

في هذا المطلب سنحاول التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء موقع الجزائر من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مقارنة بالمغرب، حيث تعتبر الجزائر شريكا مهما في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد انضمام التنظيم الإرهابي المحلي " الجماعة السلفية للدعوة والقتال، إلى تنظيم القاعدة الأم بداية 2007، الذي أضحى عدوا مشتركا.حيث قال الرئيس الأمريكي في تبرير الكونغرس للميزانية للعام 2009 إن: "انضمام التنظيم الإرهابي المحلي الجزائري إلى القاعدة في بداية 2006 وتبنيه طريقة الهجمات الانتحارية وتكتيكات مشابهة، يعطي دفعا قويا لمواصلة شراكتها مع الجزائر في مكافحة الإرهاب الشاملة،"[1]، لكن ذلك رهين ميزان صعب بين الجارتين المتنافستين الجزائر والمغرب،[2] وفي 2005 انطلقت مناورات عسكرية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية الهادف إلى الإشراف وتبادل التدريبات والتمارين المشتركة، تلاه إنشاء فوج اتصال بداية 2011 وصفته الولايات المتحدة الأمريكية باللحظة التاريخية. لكن هذا التعاون يشوبه غموض الموقف الأمريكي حول موقع الجزائر منه، وذلك لتذبذب مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من عدد من القضايا ونذكر على وجه الخصوص:

*اعتبار حليفا استراتيجيا: ولهذا الموقف مبررات ويمكن تلخيصها في:

- خلال الحرب الباردة لعب المغرب دور الوكيل الأمريكي في دول أفريقيا ما وراء الصحراء للتصدي للحركات الثورية ضد الولايات المتحدة الأمريكية،

[1] . Alexis Arieff, **U.S.–Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism**, op cit, p.10

[2] .Yahia Zoubir, **The United States and Algeria**: **The Cautious Road to Partnership**, The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010, p. 02.

– وبعد الحرب الباردة حاول المغرب مواصلة لعب دور الوكيل لكن في التصدي للحركات الإسلامية، في وقت انشغلت الجزائر بالتهديد الإرهابي الداخلي.

– سمعة المغرب لدى الكونغرس الأمريكي كونه أقل عداء للوبي الصهيوني، ومباشرته إصلاحات اقتصادية تتماشى والنظرة الليبيرالية الأمريكية، كما يعتبر مثالا للديمقراطية في العالم العربي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، رغم انتهاكات حقوق الإنسان[1].

– من جهة أخرى لا يجب إغفال دور اللوبي اليهودي المغربي، في الكونغرس الأمريكي، حيث يدعم هذا الأخير مواقف المغرب مقابل اعتراف المغرب بإسرائيل وإقامته علاقات دبلوماسية.

وفي 2004 وصفت الولايات المتحدة الأمريكية المغرب بأكبر حليف خارج حلف الأطلسي، كما انه البلد المغاربي الوحدي الذي رشح لاحتضان تحدي الألفية Millennium Challenge Account MCA التي أطلقت كجزء من الحرب الشاملة على الإرهاب، وفي مجال التبادل التجاري يشهد الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية فائضا ب 1.9 بليون دولار في 2011،[2] وبلغت الصادرات المغربية 995 مليون دولار للسنة نفسها. وبلغت الاستثمارات المباشرة الأمريكية في المغرب 329 مليون دولار في 2010، مقابل 317 مليونا في 2009، وتأتي المغرب في المرتبة الـ 55 عالميا من حيث الاستثمارات الأمريكية المباشرة، حسب تقديرات 2010. وإن كانت الجزائر أول شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، فإن ذلك يرجع إلى سيطرة الصادرات من المحروقات.[3]

*التعاون العسكري في مجال شراء الأسلحة:

[1] .Yahia Zoubir, **Les États-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie**, disponible sur : http://anneemaghreb.revues.org/169?lang=en

[2] .لتفاصيل أكثر أنظر موقع كتابة الدولة للخارجية الأمريكية : http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7140.html

[3] . بن عائشة محمد الأمين، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق.

شكل رقم (6): الدول التي تزود الجزائر والمغرب بالسلاح

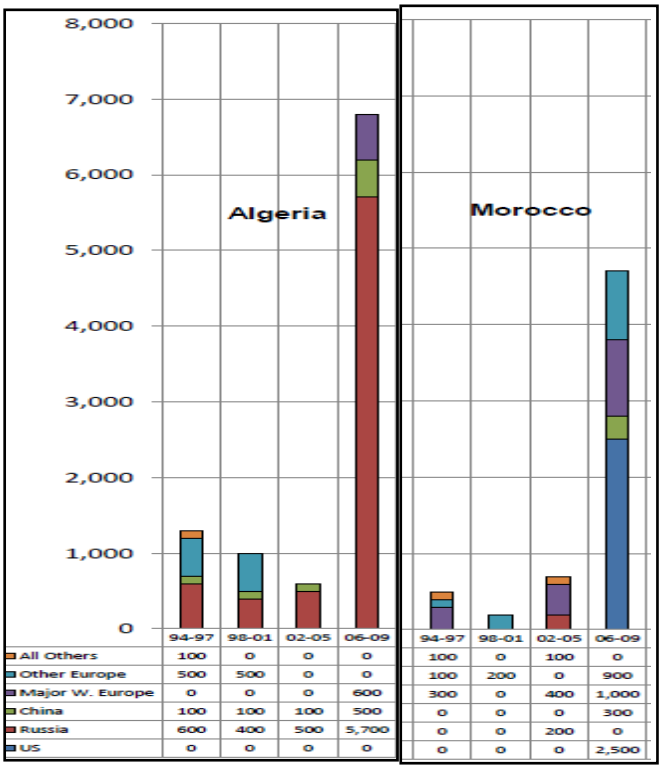

	Algeria 94-97	Algeria 98-01	Algeria 02-05	Algeria 06-09	Morocco 94-97	Morocco 98-01	Morocco 02-05	Morocco 06-09
All Others	100	0	0	0	100	0	100	0
Other Europe	500	500	0	0	100	200	0	900
Major W. Europe	0	0	0	600	300	0	400	1,000
China	100	100	100	500	0	0	0	300
Russia	600	400	500	5,700	0	0	200	0
US	0	0	0	0	0	0	0	2,500

المصدر: Cordesman , **The North African Military Balance**,op cit, p 32

من خلال الجدول نلاحظ أن مصادر تسليح الجزائر والمغرب تختلفان تماما ففي حين تعتمد الجزائر على روسيا والصين ودول أوروبا الشرقية بعض الدول الأوروبية الغربية مثل فرنسا وألمانيا، حيث دأبت الجزائر في السنوات الأخيرة على تنويع مصادر تزويدها بالأسلحة، ونلاحظ اعتماد المغرب على السلاح الأمريكي، وأوروبا الغربية، وهذا يمكن أن نفسر به رفض الولايات المتحدة الأمريكية تزويد الجزائر، أجهزة متطورة تساعد على مكافحة الإرهاب، كونها تعتمد على المعسكر الشرقي سابقا في اقتناء الأسلحة، إلى جانب كون المغرب أول مشتر للسلاح الأمريكي في منطقة المغرب العربي تقليديا.

المطلب الثاني: الاختلاف في مفهوم الإرهاب بالنسبة للطرفين:

1- التباين في مفهومي الإرهاب والمقاومة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:

تختلف الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في رؤيتهما للإرهاب، حيث تفرق الجزائر العمل الإرهابي وبين الكفاح المسلح والمقاومة، فحمل هذه الحركات السلاح هو حق مشروع، ورغم أنها وقعت على الاتفاقية الدولية

حول الإرهاب إلا أنها تحذر من المساس بحق الشعوب الشرعي في الكفاح لتحقيق الحرية، أو للتمييز ضد مجموعة دينية خاصة، وهو النداء الذي وجهته الجزائر في 2008 للأمم المتحدة في إشارة واضحة إلى القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، والهجوم على الإسلام بسبب أعمال إسلامويين متطرفين، وهو موقف نابع من تجربتها التاريخية. بينما تصنف الولايات المتحدة الأمريكية العملين في خانة واحدة، غير أنه لا يوجد إجماع بين المسؤولين الأمريكيين حول المسألة حيث يخرج بعضهم حركات التحرير الفلسطينية وجناحها العسكري حركة التحرير الفلسطينية وحركة المجتمع الإسلامي "فتح" و"حماس" على الترتيب، في صف المنظمات الإرهابية وعلى ويعتبرونها حركات مقاومة.[1]

وفي هذا السياق يمكن ان نورد تعريف الجزائر للإرهاب وتعريف الولايات المتحدة الأمريكية له لنخرج في الأخير بمقارنة بين التعريفين:

التعريف الجزائري للإرهاب:

تنص المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري على أنه: "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

-بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم،

- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية،

- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور،

- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني،

[1] . yahya zoubir, **United states and algeria**: **the caution road to the partnership**, op cit ,p.05.

– الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر،

– عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام،

– عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.[1]

يلاحظ أن المشرع الجزائري اعتمد في تحديد التعريف على وسيلتين الأولى: اعتبار الإرهاب ظرف مشدد عام لأية جريمة، الثانية: استحداث مجموعة من جرائم الإرهاب والتخريب.

التعريف الأمريكي للإرهاب:

يرى البعض انه لا توجد جريمة إرهاب قائمة بذاتها في التشريع الأمريكي الاتحادي، كما أن الكونغرس الأمريكي لم يحاول حتى الآن تعريف الإرهاب الوطني، بسبب الضغوط التي تمارسها جماعات عرقية أودينية ذات نفوذ قوي، وهو ما يتفق مع الموقف الأمريكي المعارض لوضع تعريف للإرهاب الدولي خلال مداولات اللجنة الخاصة بالإرهاب في الأمم المتحدة[2]. وعليه فلا تعتبر أعمال العنف الداخلية في أمريكا إرهابا إذ تحتفظ بأوصافها في القانون الجنائي الأمريكي، ولا تصبح إرهابا إل إذا ارتكبت عبر الدول أو تم الإعلان عليها أو نسبتها لتنظيم من التنظيمات المصنفة في قائمة الجماعات الإرهابية، وعليه يؤكد البعض أن القائمة الأمريكية للإرهاب الدولي تطبق بطرق ولأسباب سياسية أكثر منها جنائية، فالسلوك الإرهابي هو تعبير سياسي، وعليه فان الرد الأمريكي

[1]. رئاسة الجمهورية، قانون العقوبات، 2012، ص. 30

[2]. حسن عزيز نور الحلو، **الإرهاب في القانون الدولي: دراسة تحليلية وقانونية**، مرجع سابق، المكان نفسه.

عليه سيكون وفقا للوزن السياسي للجهة الإرهابية المعنية، وفي سلوكها تجاه انتهاكات إسرائيل لحق الحياة للفلسطينيين دليل على هذا الموقف. [1]

و يلخص التعريف الأمريكي الإرهاب في أنه:" أعمال عنف تجري لأسباب سياسية ولأشخاص وجهات خارج دائرة الحروب والعمليات العسكرية".

وبالتالي نلاحظ أن التعريف الأمريكي يعنى فقط بالاعتداء على أمريكا وحلفائها الأوروبيين، ويبرر لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين من جهة[2]. أما التعريف الجزائري فهو يأخذ بالظروف المشددة للجرائم الداخلية التي ترتكب بغرض الإرهاب، وبينما يفرق التعريف الأمريكي بين الجرائم الداخلية و الإرهاب، نرى التعريف الجزائري يأخذ بالظروف المشددة للجرائم على أنها أعمال إرهابية إذا توفرت نية العمل الإرهابي، كما أنه لا يأخذ بالهدف السياسي.

2-مسألة الصحراء الغربية وأثرها على التعاون الجزائري الأمريكي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التوتر الثنائي بين دول منطقة المغرب العربي يعرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخطر. حيث مازال التوتر بين الجزائر والمغرب قائما منذ حرب الرمال 1963 التي أراد المغرب من خلالها ضم أراض جزائرية، إذ مازالت تصريحات سياسيين مغربيين تلمح إلى هذه المسألة،[3] وتدعو إلى احتلال بشار وتندوف عسكريا[4]، كما يصر المغرب على اعتبار الصحراء الغربية تابعة، له ويرى أن الجزائر تقف في مسعاه هذا من خلال مساندتها للصحراء الغربية.

وقصد جلب تأييد غربي أمريكي على وجه الخصوص أراد المغرب أن يدرج جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" اختصارا ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، بهدف تدعيم موقفه أمام الغرب فيما تعلق بنزاعه

[1]. مريم ابراهيميمرجع سابق، ص ص. 58.59

[2]. ياسر طاهر الياسري، **مرجع سابق**، ص. 44

[3]. أنظر جريدة الخبر، يوم 04 ماي 2013.

[4]. أنظر جريدة النهار، يوم 13 ماي 2013.

مع الصحراء الغربية، وهي محاولة لإحياء أحد مبررين كانت تقول بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال المغرب للصحراء الغربية.

ويشكل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الصحراء الغربية أحد عراقيل التعاون بين الطرفين، ففي جوان 2007 صرحت مساعدة كتابة الدولة للخارجية لشؤون الشرق الأوسط، أمام الكونغرس إن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع المغرب حول خيار الحكم الذاتي. كما بنت دعمها للمغرب على فرضية أن استقلال الصحراء الغربية سيهز استقرار العرش المغربي،وهي الفرضية التي ترفضها الجزائر، وتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية عدم خلخلة استقرار منطقة الساحل ، إذ أن فرض حل لا يرضي الصحراويين يمكنه أن يسبب انفجارا داخليا. [1]وإن كان الموقف الأمريكي تغير مؤخرا إثر التقرير الذي قدمه السفير الأمريكي بالرباط حول مسار الإصلاحات الديمقراطية و قضية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، فإن التنبؤ بتطورات الموقف يبقة سابقا لأوانه.

وترى الجزائر أنه لا يمكن أن يحدث تعاون في المنطقة دون حل للقضية الصحراوية،[2] حيث يصر المغرب على موقفه بعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير."

وبالتالي يمكن القول إن قضية الصحراء الغربية تعتبر إحدى العقبات في وجه التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب من حيث أن ضم المغرب للصحراء الغربية عنوة يعتبر تهديدا للأمن القومي الجزائري، سيما منذ مطالبة المغرب بأجزاء من التراب الجزائري على أنها أراض مغربية (بشار وتندوف)، من جهة أخرى سيدفع التوتر بين الجزائر والمغرب إلى سباق نحو التسلح[3]، وهذا حتما سيشكل خطرا على الجزائر التي قد تنغمس في هذا السباق على حساب الجوانب الأخرى ما يرهن أمنها واستقرارها الاجتماعي خاصة في ظل التوتر الاجتماعي الذي تشهده مؤخرا وتعالي الأصوات المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب على وجه الخصوص.

---

[1] .yhaia zoubir ,**the united state and Algeria the caution road to the partnership**, op.cit., p 04.

[2] . yahia zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p176

أنظر ايضا:

.yayia zoubir, **les Etas unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie**, disponible sur : www. http://anneemaghreb.revues.org/169?lang=en

[3] .yahya zoubir, **United states and algeria: the caution road to the partnership**, op cit,p.04.

3- التدخلات العسكرية في دول الجوار:

حذرت الجزائر من التدخل العسكري سواء في مالي أوفي ليبيا، وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف وتوحيد المشاعر الانفصالية، خاصة وأنها تحتوي على طوارق في جنوبها وقد يشجع انفصال التوارق في مالي إلى عدوى بين طوارق منطقة الساحل ومنه المساس بالوحدة الترابية لهذه الدول وبينها الجزائر.[1]

ففي حالة مالي كانت الجزائر تدعو إلى الحل السياسي لقضية التوارق، من خلال فصل حركة تحرير أزواد وجماعة أنصار الدين عن تنيظم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا باعتبارهما جماعتين إرهابيتين، وبهذا تكون ضربت عصفورين بحجر، من جهة التمكن من معالجة مطالب هاتين الحركتين الترقيتين، ومن جهة أخرى كسب حليفين في مواجهة الحركات الإرهابية التي كانت مسيطرة على ثلثي مساحة مالي"منطقة أزواد".[2]

لكن عدم أخذ فرنسا برأي الجزائر وتدخلها عسكريا في مالي بدعم أمريكي، أوجد للجزائر مشكلا أمنيا آخر، أجبرها على إعادة تقييم سياستها الأمنية على طول حدودها مع مالي، نظرا لتدفق اللاجئين وما يحمله ذلك من أخطار الجريمة المنظمة، واندساس إرهابيين وسط اللاجئين وإمكانية تنفيذ عمليات إرهابية.

تخوفات الجزائر وجدت لها مكانا بعد التدخل العسكري في مالي وفي ليبيا ترجما في عمليات لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أقصى الجنوب ثم أتبع بعملية نوعية في أكبر مجمع غازي في الجزائر مجمع تيقنتورين في عين أمناس بإيليزي،كادت تدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حقيقية لولا سرعة تدخل القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي لإنقاذ الموقف، والقضاء على الإرهابيين وتحرير الموقع والرهائن.

وينطبق الأمر على ليبيا حيث حذرت الجزائر من تدخل عسكري فيها نظرا للطابع القبلي للدولة، وعدم وجود جيش مركزي قوي، حيث كانت زمام أمور الأمن بيد وحدات وألوية مثل لواء خميس ولواء 77ووحدات كان يقودها أبناء القذافي المعتصم والساعدي، حيث أضعف الجيش لصالح هذه الوحدات مخافة انقلاب

[1]. يحي زبير، **الجزائر والوضع المعقد في الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،28 نوفمبر 2012، ص ص.05.03.

[2]. عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي و الدول المغاربية .. توازنات جديدة**، مرجع سابق، ص.04.

عسكري،[1] وكان للتدخل العسكري في ليبيا آثاره الواضحة على الجزائر من حيث استفحال تجارة الأسلحة وتهريبها وتحويل الحدود الشرقية للجزائر إلى حدود غير آمنة بل ومصدر خطر.

ومنه نلاحظ أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية غير واضح تماما من موقع الجزائر في التعاون في مكافحة الإرهاب في الساحل، فهي من جهة تعتبرها قوة إقليمية وشريكا أساسيا في الحرب على الإرهاب، خاصة وان جزءا من منطقة الساحل والذي تطلق عليه الجزائر اسم "دول الميدان"، تعتبر منطقة نفوذ طبيعي للجزائر باعتراف الفاعلين الإقليميين"[2]، لكن من جهة أخرى نرى كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترضى بدور إقليمي مسيطر للجزائر من خلال دعمها للمغرب حيث كما أشرنا إليه يعتبر حليفا تقليديا للولايات المتحدة الأمريكية وتشير تصريحات المسؤولين الأمريكيين إلى أنه لا يمكنها الاستغناء عنه كحليف في المنطقة. ويتضح هذا الموقف من خلال التعاون العسكري بينهما، الشراكة الإستراتيجية، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استقرار العرش الملكي المغربي عبر عدم الضغط على المغرب لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، طبعا دون الاعتراف بالسيادة المغربية على المنطقة. وهو موقف يثير قلق الجزائر بما أن للمغرب أطماعا ترابية في الإقليم الجزائري.

وأدت التدخلات العسكرية إلى وجود دول فاشلة وهي تهدد أمن الجزائر، هذا الهاجس الأمني دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لحماية حدودها وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن إلى 20 مليار دولار للعام 2014، مقابل 15 مليار دولار في 2013. هذه الميزانية الضخمة الموجهة للدفاع وتحديث منظومة السلاح، وإن كانت طبيعية بالنظر إلى التحديات الجديدة، وخروج الجزائر من حصار مفروض غير معلن، تنظر إليها دول على أنها موجهة ضدها.[3]

---

[1] بول سالم و أماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، مرجع سابق، ص.12.

[2] .يحي زبير، **مرجع سابق**، ص.4.

[3] . **هاجس التهديدات الأمنية يدفع الجزائر إلى رفع موازنة الدفاع وزيادة مشترياتها من الأسلحة**، جريدة القدس، من الموقع الإلكتروني: www.alquds.co.uk/?p:110451.، يوم 03 ديسمبر 2013.

المبحث الثاني: آفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: تعزيز التعاون في ظل تنامي الإرهاب في المنطقة:

يحاول المطلب التالي التعرض للوضع الأمني في مالي تونس و ليبيا لتوضيح اللا استقرار الأمني فيها

أولا: مالي: تعود جذور الأزمة المالية الحالية إلى ستينيات القرن الماضي بين التوارق والحكومة المركزية، إذ" يعتبر التوارق أكثر الشعوب تضررا من التقسيم الاستعماري ورسم الحدود، حيث وزعوا بين خمس دول أفريقية هي الجزائر مالي موريتانيا النيجر وليبيا، وقد ثاروا مرات عديدة في كل من مالي والنيجر منذ الستينات، غير أن ذلك قوبل بالقمع من طرف السلطات المركزية في تينك الدولتين، وجاءت هذه التمردات كرد فعل على سياسات السلطات المالية والنيجيرية التمييزية ضد سكان الشمال التوارق، وتفضيلها المناطق الجنوبية الخصبة".[1]

ويعود أول تمرد إلى سنة 1959 على الاستعمار الفرنسي، بقيادة القائد الاستقلالي كال انتصار ضد مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء استنادا إلى القانون الفرنسي الصادر في 1957/07/27، وتمسك التوارق بمطلب رحيل المستعمر الفرنسي، غير أن التمرد قمع عسكريا سنة 1964، حيث فرض التواجد العسكري للحكومة المركزية في المنطقة الشمالية أوازواد، وخيم هدوء في المنطقة حمل في ثناياه بقايا الأزمة التي لم تخمد، والتي ستسفر عن تمرد آخر سنة 1990، فجره الجفاف الذي ضرب شمال مالي عامي 72 و73، وأدى إلى نزوح كثير من سكان الشمال إلى النيجر ونيجيريا وليبيا وهي الحلقة الأخطر حيث "سيتلقون تدريبا عسكريا، وتحريضا عرقيا ضد سكان الجنوب الأفارقة، على يد نظام معمر القذافي آنذاك، إضافة إلى قرار الجزائر بترحيل لاجئين قدر عددهم بت25 ألف لاجئ معظمهم شباب بطال، رفع السلاح في وجه الحكومة المركزية لاستجاع حقوقهم، حيث قاموا بهجوم مسلح ضد مركز للدرك الوطني تشين تيبرادن يوم 07 ماي 1990، ليدوم الصراع عشرية كاملة رغم توقيع اتفاق الهدنة في بوساطة جزائرية العام 1991. وتطور اتفاق الهدنة خلال التسعينيات إلى

[1] .philippe lemarchand, ,**L'Afrique et l'Europe** : **atlas du XXè siécle**, 2em édition, édition complexe, France, 1994. p119

تفاق سلام لم يصمد طويلا وسرعان ما انهار بسبب عدم التزام احد الطرفين ببنود الاتفاق أوبسبب التحريض الخارجي سيما من فرنسا التي مازالت تعتبر المنطقة محمية خاصة بها، إلى غاية توقيع اتفاق السلام سنة 1995.[1]

الاتفاق لم يعمر طويلا حيث انفجر تمرد آخر العام 2006، انتهى بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين شهر جويلية 2006[2]، لكن عدم التزام الحكومة بنقاط المذكرة أدى إلى تمرد آخر مطلع 2012، وزادت من قوته ما آلت إليه الأمور في ليبيا وعودة التوارق منها إلى مالي مدججين بالعدة والعتاد وبأفكار الانفصال التي بثها فيهم نظام القذافي، حيث اندلعت شرارة التمرد الخامس شهر جانفي 2012، لينهزم الجيش المالي في ظرف أقل من ثلاثة أشهر ويدحر إلى الجنوب، بمساعدة من الجماعات المسلحة ممثلة في تنظيم القاعدة وحركة الجهاد والتوحيد وحركة أنصار الدين، حيث سيطرت هذه الجماعات على ثلثي مساحة أزواد[3]، وبالتالي فإن القضية ليست قضية وجود حركة مسلحة عادية تسعى للانفصال، وإنما القضية تتمثل في وجود تنظيم إسلامي مسلح يسعى لإقامة إمارة إسلامية تُحكم بالشريعة، حتى وإن كانت هذه التنظيمات الإسلامية لا ترغب في الانفصال، وربما هذا هوالفارق بينها وبين حركة تحرير أزواد.[4] وأنصار الدين حسب المنظور الجزائري التي اعتبرتها حركة شعبية لها مطالب شرعية.

ثانيا: تونس: أدت وفاة شاب تونسي يوم 17 ديسمبر 2010 بعد أن أضرم النار في جسده احتجاجا على منعه من مزاولة تجارته في الرصيف، بمدينة سيدي بوزيد التونسية، إلى ما سمي "ثورة الياسمين" التي قلبت نظام بن علي وأطاحت به، الذي غادر الحكم يوم 14 جانفي 2011 إلى السعودية. ومنذ ذلك الوقت تواجه تونس تحديا أمنيا حقيقيا بسبب تنامي ظاهرة الإرهاب وتهريب الأسلحة وتجارتها،كما أن بعضا من الضالعين في عمليات إرهابية خارج تونس يعتقد أنهم التحقوا بسوريا للقتال، على غرار طارق المعروفي من الجماعة التونسية للدعوة والقتال وسيف الله بن حسين، اللذين صارا يشكلان تحديا أمنيا للشرطة التونسية"[5]

1.لمياء زرقاني، **حركة أزواد في مالي وتأثيرها على المن القومي الجزائري 1990–2011**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2001، ص. 22.

2. العربية، **مذكرة تفاهم بين مقاتلي التوارق وحكومة مالي لأنهاء النزاع المسلح**، من الموقع الإلكتروني:
http://www.alarabiya.net/articles/2006/07/01/25272.html، يوم: 03 ديسمبر 2013.

3.أنوار أيو خرص، **الجزائر والصراع في مالي**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2012، ص. 13.

4.بدر حسن، **فاعلية مشروطة: إشكالية التدخل العسكري لإيكواس" في شمال مالي**، السياسة الدولية، عدد 190، أكتوبر 2012.

5 . Alexis Arieff, **political transition in Libya**, congressional research service, Jun 18,2013, p.10.

وقد تبلورت المخاوف الأمنية للجزائر من خلال العمليات الإرهابية التي تشهدها منطقة جبل الشعانبي التونسية على الحدود الشرقية للجزائر، والتي تشكل عبئا امنيا إضافيا على الجزائر، كما أشير إليه سابقا.

ثالثا: ليبيا: أدت الإطاحة بنظام الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، إلى تأزم الوضع الأمني في ليبيا والمنطقة بأسرها، حيث "أضحى الملف الأمني من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا، وذلك بعد فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في 27 فيفري 2011. وظهر أن المشاكل الأمنية تزداد تعقيدا مع استمرار الفشل والعجز الحكوميين. يدل على ذلك عدد المجموعات المسلحة والمسجلين كثوار، حيث تضاعف عدد المجموعات المسلحة عدة مرات بعد الإعلان عن توقف القتال في 23 أكتوبر 2011، وبلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية نحو143 ألفا شهر ماي 2013، فيما لم تتعد التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي وخاضوا المعارك ضد كتائبه 30 ألف مقاتل."[1]

ويشكل الوضع االأمني غير المستقر في ليبيا تحديا بفعل وجود الآلاف من "الثوار " المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة، يسيطرون على مختلف أنحاء البلاد، وصعب على الحكومة السيطرة على هذه "الكتائب" كما فشلت محاولة المجلس الانتقالي الليبي في تكوين جيش، كونه كان مجرد اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون،وأظهرت هذه الكتائب عدم ثقة حيال الحكومة وبين بعضها البعض.[2]

ولعل ما يزيد الأمور تعقيدا في ليبيا هو الطابع القبلي السائد فيها[3]، وهو ما يصعب كثيرا من عمل جهاز الأمن، حيث لا يوجد تشريع أو عرف ما بين القبائل يحمي رجل الأمن أثناء تأدية الواجب أسهم في ضعف أداء الأمن الوطني، والذي قد تترتب عليه مواجهات مسلحة وسقوط ضحايا، حيث يصبح رجل الأمن مسؤولا اجتماعيا ومطاردا بسببها، مما جعل الكثير من رجال الشرطة يقفون متفرجين أمام الخروقات الأمنية، تلاه فشل

---

[1].السنوسي البسيكري، **ليبيا: التحديات المنية وانعكاساتها على العملية السياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013 على الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135592422219718.htm، يوم 05 ديسمبر 2013.

[2]. بول سالم وأماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، جوان 2012، ص ص.08.07.

[3]. المرجع نفسه، ص. 11.10.

اللجنة الأمنية العليا، بسبب انضمام مسبوقين قضائيا وموالين للقذافي إليها، ورفض الضباط السابقين لها، كما رفض عناصر اللجنة الانضمام لجهاز الشرطة باعتباره من بقايا نظام القذافي.[1]

"ولا تزال الحكومة ووزارة الداخلية وحرس الحدود التابع لرئاسة الأركان الليبية عاجزة عن ضبط الحدود والمنافذ البرية والبحرية. وبحسب مبعوث الأمم المتحدة الخاص ورئيس بعثتها في ليبيا طارق متري فإن "الأمن على امتداد الحدود الليبية ما زال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة، والأثر المحتمل لأحدث التطورات في مالي، كما أن الوضع في الشرق يمثل تحديا حقيقيا للحكومة ويهدد بإعاقة محاولات تأمين الاستقرار".وتشكل الخروقات على الحدود بين ليبيا والجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية ليبيا والجزائر وتونس، والقمة التي جمعت رؤساء حكومة ليبيا وتونس والجزائر وانعقدت في مدينة غدامس، القريبة من الحدود الليبية التونسية الجزائرية، في جانفي الماضي، شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود المدعوم".[2]

وما ينعكس سلبا على الأمن الجزائري، وعلى امن المنطقة ككل هو صواريخ أرض جو المسربة أو المفقودة المعروفة باسم أنظمة الدفاع الجوي المحمولة(MANPAD)، إلى جانب عدد آخر من الأسلحة يقدر عددها ب20 ألف قطعة[3]. كما يعتبر تواجد قوات حلف شمال الأطلسي تهديدا للأمن القومي الجزائري، بما يحمله من احتمال انتشار رجال المخابرات الغربية والقوات الخاصة وشركات المن الخاصة، كما تنظر بريبة إلى احتمال سماح النظام الجديد في ليبيا بعد استتباب الأمن بتنصيب قاعدة عسكرية في الجنوب الغربي على الحدود الشرقية للجزائر[4]

مما سبق يلاحظ أن اللا استقرار الأمني في الحدود الجنوبية والشرقية الجزائرية عمق من التهديد الإرهابي وباقي التهديدات اللا نمطية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والإرهاب، و الهجرة غير الشرعية حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين المضبوطين والمرحلين إلى النيجر نحو1300 مهاجر حسب ما أوردته قناة العربية يوم

---

[1].المكان نفسه.

[2] . السنوسي البسيكري، **مرجع سابق**.

[3].بول سالم،**مرجع سابق، ص**.11.

[4]. عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي والدول المغاربية .. توازنات جديدة**، مرجع سابق، ص.06.

01ديسمبر 2013،وكذا الفارين السوريين من نيران الحرب طالبي الهجرة إلى أوروبا، والأخطر من ذلك هو اتحاد جماعات التهريب والجماعات الإرهابية، حيث تؤمن لها هذه الأخيرة الطريق مقابل التمويل، ووعيا منها بأن الظاهرة لا يمكن مكافحتها بشكل منفرد، كان لزاما على الجزائر أن تربط تعاونا مع هذه الدول الثلاث[1]، في إطار ثنائي بينها وبين ليبيا وتونس، حيث "تتعاون مع ليبيا في مجال إعادة بناء جهازها الأمني ورفض التعامل مع الميليشيات وتنسق عمليات مع القوات التونسية على حدودها الشرقية"[2]، بما أن التجربة أثبتت رفض الجزائر التنازل عن مبدئها الراسخ في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم تدخل الجيش خارج حدوده (ودليل ذلك رفضها التدخل في الأزمة المالية)، وبالتالي فإن هذه الآلية ستمكنها من متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكّل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل.

يضاف إلى ذلك فشل الاجتماعات المنعقدة في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب، بسبب مواقف المملكة المغربية المبنية أساسا على موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، لكن فشل الحكومات التونسية والليبية في التحكم في الوضع الداخلي، زاد من تفاقم ظاهرة الإرهاب، بدليل العمليات الإرهابية التي طالت منطقة جبل الشعانبي على الحدود الجزائرية التونسية، والنزاع الداخلي في ليبيا الذي لم ينته بعد عامين من "الثورة" ضد نظام القذافي.

ومثالا على تنامي ظاهرة تهريب الأسلحة أشارت مصالح الأمن الوطني أنها"تمكنت من إحباط شحنة كبيرة من الأسلحة قادمة من ليبيا من بينها 123 قذيفة صاروخية مضادة للدبابات، حسبما اورده عدد شهر فيفري من مجلة الجيش وضبط 82 مسدسا رشاشا كلاشنكوف إلى جانب حجز 57 بندقية، وذلك في شهر جانفي، وبعدها بشهر اكتشفت المصالح نفسها أسلحة مدفونة في الصحراء بعين أمناس بينها صواريخ تقذف من على الكتف والتي يمكن ان تستخدم لإسقاط الطائرات مع تعديلات صغيرة"، إلى جانب ضبط 23 قطعة سلاح و14 ألف رصاصة مهربة من ليبيا عبر الجزائر منتصف سبتمبر 2012.[3]

---

[1]. وزارة الخارجية، **بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي الجزائر** 09 جويلية 2012، من الموقع الإلكترونيwww.mae.dz :

[2] . Salim Chena, **L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires** ?,institut français des relations internationales, Juin 2013 , p.12.

[3].إحصائيات الدرك الوطني شهري فيفري وسبتمبر 2012

جدول(5): عتاد وذخيرة استرجعتها قوات الأمن شهر جانفي 2012:

الأفراد	العتاد المتحرك	الأسلحة	الذخـــائر	وسائل الإتصال
تم القبض على كل أفراد المجموعة الإجرامية	4 سيارات رباعية الدفع	82 مسدس رشاش كلاشنيكوف منها 08 محروقة	123 قذيفة صاروخية مضادة للدبابات RPG7	4 هواتف نقالة من نوع ثوريا
		57 بندقية رشاشة FM منها 16 محروقة	193 قذيفة صاروخية RPG7 مضادة للأفراد OG7V	
		03 قاذف صاروخي RPG7 منها 01 محروق	283 حشوة قذيفة صاروخية RPG7	
		04 ماسورات رشاش جبلي 14,5 KPVT ملم	188 خرطوشة عيار 14,5 BZT	
		05 بنـــادق قناصـــة ذات منظار FAL SVD عيار 7,62×54 ملم.	144 خرطوشة عيار 14,5	
		374 مخزن رشاش كلاشنيكوف	6791 خرطوشة عيار 7,62 × 39 ملم	
		18مخزن قناصة ذات منـظارFAL SVD عيار 7,62ملم×54 ملم.	36175 خرطوشة عيار 7,62 × 54 ملم	
		جهاز ضبط مدفع هاون 60 ملم		
		01 أجزاء متحركة للرشاش 14,5		

المصدر: مجلة الجيش، عدد 582، جانفي 2012، ص20.

إن الحديث عن ظاهرة الإرهاب يقودنا حتما إلى الحديث عن نشاط اختطاف الرهائن سيما السياح والدبلوماسيين الذي تنامى في صحراء الجزائر منذ اختطاف الرهائن الألمان العام 2003، إلى اختطاف متطوعي الصليب الأحمر الدولي في مخيمات اللاجئين بتندوف العام الماضي، وصولا إلى اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين السبعة من مقر القنصلية الجزائرية بغاو، وحديث عن إعدام احدهم بعد رفض الجزائر مبادلته بأسرى تنظيم القاعدة الثلاث الذين ألقي عليهم القبض بمدينة الوادي.[1]

قمة هذا التنامي ظهرت في شكل الهجوم على الموقع الغازي بتيقنتورين بعين أميناس في ولاية إيليزي الحدودية، حيث أسفرت التحقيقات عن اقتحام الجماعة الإرهابية الموقع عبر الحدود الليبية قدوما من مالي. الأمر الذي كاد يرهن الأمن القومي الجزائري لولا تدخل الوحدات الخاصة للجيش الشعبي الوطني لإنقاذ الموقع وتحرير الرهائن، وهذا يبين مدى ارتفاع مستوى التهديد، حيث أنه لم يسجل أي هجوم على أي موقع نفطي أوغازي في الجزائر في أوج الأزمة الأمنية السياسية التي عاشتها الجزائر على مدار عقدين من الزمن .

[1] يحي زبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، مرجع سابق، ص. 2.

وبما أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في تزايد مستمر بمنطقة الساحل، حيث وكما اشرنا إليه سابقا تسعى إلى الاستعاضة عن 25 بالمائة من النفط الخليجي بالنفط الأفريقي، يمكن القول إن التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب سيتعزز، لكن ذلك مرهون بمدى استجابة الحكومات في هذه الدول إلى التعاون، ومدى قدرتها على التحكم في أوضاعها الداخلية، التي تنعكس بشكل مباشر على أمن الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال أفواج اللاجئين والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، التي أشرنا إليها سابقا، وكذا درجة تحسن نظرة شعوب المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تنامي معاداة أمريكا بسبب سياستها الخارجية .

وبالمقابل يمكن القول إنه يخشى على الجزائر من أن تتعرض إلى المزيد من الاعتداءات الإرهابية، في شكل أعمال انتقامية، نتيجة تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، ولعل اختطاف دبلوماسييها دليل على ذلك، حيث قتل سفيرها في العراق بعد ان اختطفه تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، واختطاف جماعة "التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" سبعا من دبلوماسييها من قنصليتها في غاوحيث لم ترد أخبار عن أربع منهم ولم يتأكد مقتلهم، رغم إعلان الجماعة مقتل القنصل، دون أن تؤكد الجزائر الخبر أوتنفيهن وقبلها بسنة أي في 2011، اختطف ناشطون إنسانيون من مخيمات اللاجئين في تندوف من جنسية إيطالية وإسبانية.

ومما يزيد أمور تنامي الظاهرة الإرهابية تعقيدا هوتغيير طريقة عملها ومصادر تمويلها من خلال الاتحاد مع مجموعات الجريمة المنظمة، إذ "تعتبر الجزائر أنه لا توجد علاقة بين الإرهاب الداخلي المتمركز أساسا في الشمال، وبين تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ذي الطابع الإجرامي بعد اتحاده مع جماعات تهريب المخدرات والسلاح"،[1] وهو ما يفرض مزيدا من التعاون الدولي لمكافحته، من خلال تعزيز الأطر القانونية والتنمية، وهو ما نادت الجزائر به عند انعقاد الندوة الدولية حول التنمية ومكافحة الإرهاب الذي انعقد شهر سبتمبر 2011، وحضرته الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب عدد من الدلوالأوروبية الأخرى، وكذا الدول العربية والأفريقية.

[1] . Laurence Aïda Ammour, **op.cit**., p.2.

من جهة أخرى تزداد المخاوف من عودة مقاتلين من سوريا، حيث أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء نشوب صراعاتٍ واسعة في الشرق الأوسط، "في وقت تتزايد مخاوف مسؤولي الاستخبارات الأميركية والأوروبية من تهديدٍ إرهابيٍ جديد بعد عودة المقاتلين الغربيين من سورية، إذ كشفت المخابرات الأمريكية عن مخطط للقاعدة لاستهداف القطارات في معظم أنحاء أوروبا.

وخلال مؤتمر للأمن في مدينة آسبن بولاية كولورادو الأمريكية قال مدير المركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب ماثيو أولسن أن ما يزيد قلق واشنطن هو أن هناك أشخاصاً يسافرون إلى سورية ويصبحون أكثر تطرفاً وتدريباً، ثم يعودون بعد ذلك ليكونوا جزءاً من الحركة الجهادية العالمية في أوروبا الغربية وربما الولايات المتحدة.

وهذه بعض تصريحات مسؤولين غربيين تعرب عن قلقهم إزاء عودة المقاتلين من سوريا بعد انتهاء اعمل العنف هناك:

– التهديد الذي يمثله المقاتلون الغربيون وصفه وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس بالقنبلة الموقوتة.

– أجهزة الأمن الأوروبية كثفت عمليات المراقبة والبحث عن سبل لجعل السفر إلى سورية أكثر صعوبة بالنسبة للأشخاص المشتبه في كونهم جهاديين.

– وزير الداخلية الألماني هانز بيتر فريدريش طالب بتسجيل جميع الأجانب الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي من أجل تعقب المتطرفين العائدين، كما قررت السلطات الألمانية منع الأشخاص المشتبه بأنهم متطرفون من مغادرة البلاد. الإدعاء العام في هولندا حاول التعويض عن عدم قدرة السلطات على إيقاف مغادرة الجهاديين البلاد بمكافحة تجنيدهم. أكثر من مدينة بلجيكية قررت حجب المساعدات الاجتماعية عن المواطنين الذين يسافرون إلى سورية للقتال، لا سيما وأن التحقيقات كشفت أن الأشخاص المشطوبين من لوائح المساعدات الإجتماعية، كانوا يقطعون في كل مرة الحدود السورية لسحب المال من مصرف موجود في تركيا" [1].

إذا يلاحظ وجود تخوف دولي من احتمال عودة مقاتلين من سوريا إلى بلدانهم، وهذه المخاوف تنطبق على منطقة الساحل المتوترة أصلا بسبب ما يحدث في ليبيا ومالي المجاورتين للجزائر، ولعل تجربة هذه الأخيرة مع

[1] **الأمم المتحدة تعرب عن قلقها من ص.راعات الشرق الأوسط، وتطالب بوقف إرسال المقاتلين الأجانب إلى سورية**، من الموقع الإلكتروني: http://www.almayadeen.net/ar/news/syria-bWqGtrGtskKhAqIgASfKkg.، يوم 12 ديسمبر 2013.

المقاتلين الأفغان الذين عادوا إلى الجزائر بعد نهاية الحرب الأفغانية السوفييتية، والتحاقهم بالجماعات المسلحة بالجبال عقب توقيف المسار الانتخابي عام 1992، تؤكد هذه المخاوف، وهو ما يتطلب المزيد من التعاون الجهوي والدولي بين الجزائر وجيرانها ومع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

لكن يبدو أن هذا التعاون سيما بين الجزائر وجيرانها مرهون بمدى تفاعلها مع المبادرات الجهوية، حيث أن تلك الدول تنظر إلى التهديدات بشكل مختلف وفق مصالحها، فمثلا حصل توتر بين الجزائر ومالي بسبب عدم احترام هذه الأخيرة التزاماتها، إذ"اتهمت الجزائر الرئيس المالي المخلوع أمادوتوماني توري بتسهيل عمل التنظيمات الإرهابية، تنظيم القاعدة وتنظيمات أخرى لتنفيذ عمليات ضد الجزائر انطلاقا من الأراضي المالية."[1]

من جهة أخرى انعكس اللا استقرار الأمني في المنطقة سلبا على الأمن القومي الجزائري، سيما في منطقة الجنوب التي عانت التهميش لسنوات طويلة، وإن كانت الظروف المعيشية لع أحسن من الجيران، إلا انها كانت سيئة بالمقارنة مع المستوى العام للبلاد في الشمال، وهذا ما ترجم في عدد من الانتفاضات في الجنوب في بريان بورقلة، وفي أقصى الجنوب في تمنراست، حيث تشكل هذه الانتفاضات التي ما كانت لتؤثر في غير هذه الظروف، لكن الخطر الآن أن تستغل من أطراف لتحقيق مصالح خاصة، أوتمس باستقرار البلاد، وفيما حصل في منطقة القبائل، دليل على محاولة تسييس مطالب اجتماعية وحتى ممارسات فردية، حيث استغلت حركة الحكم الذاتي لمنطقة القبائل إفطارا لشباب من المنطقة لتحريك مطالب الحكم الذاتي للمنطقة، قبل أن تبوء بالفشل بفضل وعي سكان المنطقة.

المطلب الثاني: ترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية:

يلاحظ من خلال الخطابات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين الذين زاروا الجزائر، تركيز على التعاون الأمني دون سواه من مجالات التعاون الأخرى، غير أن الجزائر كانت تسعى لأكثر من ذلك إلى تعزيز التعاون في جميع المجالات وهو ما دعا إليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه لدى زيارته الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001، وليؤكد للرئيس الأمريكي أن مكافحة الإرهاب لن تكون ذات قيمة إلا إذا ربطت بمكافحة الفقر واللا عدالة، و"عليه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد الجزائر اقتصاديا، بتحويل ديونها إلى

[1] . Martina Lagatta and othersop.ct., p.13.

استثمارات، على سبيل المثال، حتى تتمكن الجزائر من ضمان الاستقرار والقضاء على احد أهم أسباب التطرف".[1]

تقدم التعاون الجزائري الأمريكي ليس كافيا، لأن كلا الدولتين تحتاج إلى العمل باتجاه تدعيم نوعي لعلاقتهما، فأمريكا يجب أن تكون أكثر التزاما في دعمها للإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر. فالإعتمادات المالية المخصصة للجزائر في إطار مبادرة شراكة الشرق الأوسط غير كافية، ولا يعقل أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في بناء تعاون امني مع الجزائر في ظل تهميش هذه الأخيرة مقارنة بجيرانها المغاربة، وغم أنها تحتل المرتبة السادسة من حيث تزويد الو.م .أ بالغاز الطبيعي والنفط. لكنها تبقى ثاني مستقبل للاستثمارات الأمركيية المباشرة في المنطقة"وتقدر ب 5 بليون دولار أغلبها في قطاع المحروقات والصناعة في 2008.

ولتقوية التعاون مع الجزائر يتعين على الوم أ تطوير علاقات أكثر توازنا في منطقة دول شمال أفريقيا، وعلى وجه التحديد دفع المغرب إلى حل نزاعه مع الصحراء الغربية، من خلال الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

وبعيدا عن مشكل الصحراء الغربية، على أمريكا أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية الجزائر بالنسبة للمنطقة.الجزائر محورية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال أفريقيا والساحل، وذلك لعدد من الأسباب هي:

- **جيواستراتيجيا:** الجزائر تتوسط منطقة المغرب الكبير، وتتشارك الحدود مع مالي النيجر موريتانيا الصحراء الغربية المغرب ليبيا وتونس.

- وهي من بين أربع اكبر دول منتجة للغاز الطبيعي عالميا، وممون مهم لأمريكا بالطاقة.

- الجزائر اقتصاد ينموبسرعة في المنطقة، حتى في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، حيث قدر الدخل الإجمالي الخام ب3.5 بالمائة في 2009، وبقي ينمو بنسبة مستقرة منذ ذلك الوقت.

[1] . Yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op. cit., p175.

– باشرت الجزائر إصلاحات سياسية بغرض إقامة نظام رئاسي يؤسس لحكومة ديمقراطية وتعددية سياسية.

– سياسة المصالحة الوطنية وإرفاقها باستراتيجية ذكية لمكافحة الإرهاب أعطت نتائج إيجابية، وتحويل الإرهاب من تهديد إلى مجرد عمل متفرق، هذه النتائج عززت مصداقية الخبرة الجزائرية كرائد في مكافحة الإرهاب.

– نشاطها من اجل خلق توافق دولي ضد الإرهاب ودعواتها للتفريق بين المقاومة والإرهاب يستحق الاهتمام[1].

ومن أجل نجاح الحرب على الإرهاب في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ بعين الاعتبار مايلي:

– عدم المبالغة في حجم الخطر الإرهابي في الساحل لأنه لم يعد مثلما كان في بدايته. مع ذلك من المهم جدا أن تقدم السلطات الأمريكية مساعدة لمالي والنيجر التشاد وموريتانيا للحد من الفقر ومكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات.

–يتوجب تقوية الدبلوماسية الجزائرية في استقرار منطقة الساحل التي تشهد حالة من اللا استقرار الأمني بسبب ما يسمى الثورات العربية في ليبيا وتونس، والحرب الدائرة في مالي، بين "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وجيوش المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا"إكواس".

–ويجب مساعدة الاتحاد الأفريقي ومجلسه للأمن والسلم في تطوير آليات إقليمية للدبلوماسية الوقائية، حيث أصبحت الجزائر في مقدمة الأمننة الوقائية من خلال ترؤس مجلس الأمن والسلم الأفريقي منذ البداية" سعيد جنيت ورمطان لعمامرة الذي يشغل حاليا منصب وزير الخارجية إثر التعديل الحكومي الأخير الذي قام به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 11 سبتمبر 2013".[2]

وتطلب الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر لعب دور الدولة المحورية، بما ينجر عليه من تبعات مادية، حيث يقتضي لعب هذا الدور تمويلا للتنمية في هذه الدول، والمساهمة في الاستقرار الداخلي

[1] . M'hand berkouk, op.cit., pp. 06.07.

[2] .ibide.

سيما وأنها بجوار دول فاشلة، وهذا يعني انه على الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها من خلال رفع قيمة المساعدات.

لكن الظاهر أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تنظر إلى الجزائر من الباب الأمني فقط، فرغم إطلاق الحوار الاستراتيجي الجزائر الأمريكي قبل سنة (أي في 2012)، فإن فحوى الزيارة التي كان كاتب الدولة للخارجية الأمريكية جون كيري إلى الجزائر مطلع نوفمبر 2013، (قبل إلغائها بسبب التطورات في الملف النووي الإيراني)، في إطار الحوار، "ركز على القضايا السياسية والأمنية ومكافحة الإرهاب في جزئه الأكبر وتعزيز التعاون الثنائي في المجال والقضايا ذات الصلة، إلى جانب الاقتصاد والمجتمع المدني"[1].

من جهة أخرى يتعين على الجزائر في انتظار مجيء هذه المساعدات "تفعيل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للدول وتماشيا مع ذلك إيلاء أهمية لتفعيل آليات المراقبة التقنية الذكية للحدود، وهو ما أخذت به قوات الجيش والدرك الجزائري في الآونة الأخيرة، ويجب أن يترافق ذلك مع سعي سياسي جماعي حثيث يتمثل في تفعيل المنظمات المغاربية والإفريقية كالاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي والاتحاد المغاربي دون إغفال الجانب الإجرائي المتعلق بتعزيز آليات عمل دول الميدان وتطوير منظومة إقليمية ترتبط بالأبحاث الأمنية في مجال الأدلة الجنائية"[2].

الحوار الاستراتيجي: أطلقت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية حوارا استراتيجيا سنة 2012، حيث عقدت الجلسة الأولى لهذا الحوار شهر أكتوبر 2012 بواشنطن، ويمس الحوار الجوانب السياسية الأمنية الاقتصادية، الثقافية التربوية والثقافية، وقال بيان لوزارة الخارجية "الحوار يترجم الإرادة المشتركة للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في وضع إطار منتظم ومهيكل للتبادل المعمق، الذي يطمح إلى تكثيف التعاون الثنائي، وتوسيع التشاور في كل القضايا الدولية".[3] وكان من المفترض أن تجرى الجلسة الثانية للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي شهر

---

[1] . U.S. Department of State, **Background Briefing on the Secretary's Trip to the Middle East**, available at: http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/11/216215.htm, seen on December 12th, 2013.

[2]. قوي بوحنية، "**الجزائر تواجه تزاوج الجريمة والإرهاب وعليها تفعيل الدبلوماسية الأمنية**"، جريدة الخبر، يوم 10 أوت 2013.

[3] .**la première session du dialogue algéro-américain ce vendredi**, disponible sur : http://www.radioalgerie.dz/fr/accueil/64-a-la-une/26327, seen on december 12th,2013.

نوفمبر 2013، إثر الزيارة التي برمجت لجولة شرق أوسطية قبل أن تؤجل بسبب تطورات الملف النووي الإيراني. وقالت الناطقة المساعدة المكلفة بالشرق الأوسط لوزارة الخارجية دينا باداوي إن مذكرة اللقاء تكز على:

" الالتزام المتخذ خلال اجتماع واشنطن سنة 2012 بغية بحث الأعمال الجارية وتحديد مبادرات جديدة مشتركة من شانها "تحقيق تقدم للأولويات المشتركة من اجل أن تكون منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط منطقة مستقرة ومزدهرة... وقالت إن الهدف من ذلك توسيع وتعميق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الجزائر حيث "ستستمر الولايات المتحدة في تقاسم خبرتها التقنية والبشرية وتطوير قطاع الطاقة في الجزائر لاسيما تكنولوجيات الطاقات المتجددة". واعتبرت أن الأمر يتعلق بتعزيز التعاون والتبادل في مجال التربية وتشجيع الطلبة الجزائريين في مزاولة دراساتهم في الولايات المتحدة..... كما أكدت أن الاجتماع الثاني للحوار الاستراتيجي سيكون فرصة للجزائر والولايات المتحدة لدراسة كافة التطورات في سوريا لاسيما الجهود الرامية إلى إلغاء البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية وتقديم الحاجيات الإنسانية للاجئين السوريين. [1]

وتبقى نتائج سنة من بدء الحوار الاستراتيجي متعلقة بالجلسة الثانية التي كان من المقرر عقدها بالجزائر وأجلت إلى وقت لاحق.

الشراكة الإستراتيجية:

تقترب الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق استقلالية طاقوية بعد اكتشاف احتياطي كبير من الغاز الصخري، وهو ما يعني أنها ستستغني عن جزء من احتياجاتها النفطية والغازية من الجزائر، هذا يتطلب تطوير شراكة في مجالات أخرى حسب ما صرح به نائب مدير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية حاييم مالكا، في ندوة بعنوان : السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربية نشطها بوزارة الخارجية يوم 26 نوفمبر 2013.[2]

وكما أشرنا إليه سابقا فإن 46 بالمائة من النفط الجزائري يوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني أن استغناءها عن هذه النسبة يعني خسارة في مداخيل الجزائر بمعدل النصف، وبالتالي يتعين على الجزائر العمل

[1] . **الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تتطلعان إلى توسيع تعاونهما إلى مجالات أخرى، وكالة الأنباء الجزائرية**، على الموقع الإلكتروني: www.aps.dz/129822.html. ، يوم 12 ديسمبر 2013.

[2] **الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تتطلعان إلى توسيع تعاونهما إلى مجالات أخرى**، وكالة الأنباء الجزائرية ، من الموقع الإلكتروني: www.aps.dz/129822.html

لتوسيع تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، سيما في مجال الاستثمار خارج المحروقات لتعويض ما يمكن خسارته من عائدات النفط.

وعليه كان لزاما على الجزائر العمل على إقامة شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وترقية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ليمس كل المجالات الأخرى دفعا لعجلة التنمية، والتي اعتبرتها الجزائر خطوة أساسية في مسار القضاء على ظاهرة الإرهاب التي تتغذى على الفقر.

وفي هذا الإطار بدأ الطرفان منذ مدة في توقيع اتفاقات تعاون في عدد من المجالات نذكر منها:

الاتفاقات المبرمة في إطار الشراكة الإستراتيجية:

في مجال الصحة: اتفقت وزارة الصحة الجزائرية وشركة جينرال إلكتريك الأمريكية، على أن تقوم هذه الأخيرة ب"عملية نموذجية لعصرنة تنظيم وتسيير مصلحة الاستعجالات الطبية الجراحية في مستشفى يتم تحديده في اقرب الآجال وهذا وفق المعايير الدولية". وبعد تقييم العملية النموذجية سيتم الشروع في "دراسة سبل إرساء شراكة إستراتيجية" بين وزارة الصحة وشركة جنرال إلكتريك لإعادة تنظيم وتسيير أهم مصالح الاستعجالات على المستوى الوطني حتى تصبح تقدم خدمات وفق المعايير المعمول بها في الدول المتقدمة. وأشار ذات المصدر إلى أنه من المنتظر أن "تسمح شركة جنرال إلكتريك في ظرف وجيز بتغيير جذري لوجه مصالح الاستعجالات الطبية ...."[1].

و" سجلت سنة 2012 تقدماً في مشروع القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبدالله الذي شكل أحد أهم الاتفاقات التي أبرمت بين الجزائر والولايات المتحدة في مجال الصحة. ويدخل هذا المركب الذي تم إطلاقه خلال شهر أغسطس الماضي بحضور عميد كلية الطب بجامعة هارفارد ويليام شين وايمان في إطار مشروع «الجزائر نظرة 2020» الذي يتضمن إنشاء وبالشراكة مع المختبرات الصيدلية الأمريكية قطب امتياز إقليمي في مجال البيوتكنولوجي بالجزائر الذي سيمد بإشعاعه إفريقيا والشرق الأوسط على غرار الأقطاب الإقليمية الأخرى في بوسطن وسنغافورة وايرلندا.

[1].جريدة النهار، يوم 21.09.2013، من الموقع الإلكتروني :www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/180610 ، يوم 30 نوفمبر 2013.

في قطاع الصناعة:[1] وعلى ضوء السياسة التي تنتهجها السلطات العمومية الجزائرية من اجل إصلاح الاقتصاد الوطني وبعث قطاع الميكانيكا تمت إقامة شراكة بين المؤسسة الوطنية للجرارات الفلاحية والمجمع الصناعي "اجكو/فرغسون" للجانب الأمريكي لصناعة الجرارات الفلاحية والذي خرج أول جرار منها مؤخراً من مصنع قسنطينة في الشرق الجزائري.

كما تتضمن قدرات الشراكة الجزائرية الأمريكية دعم الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة من خلال إشراك الكفاءات المؤكدة في مجال التكنولوجي، وتم في هذا المنظور تنظيم منتدى ضم خبراء من سيليكون فالي (كاليفورنيا) بالجزائر سمح بإبرام معهم عدة اتفاقيات لتسهيل إنشاء مؤسسات ناشئة في الجزائر من طرف الشباب الحائزين على الشهادات في مجال التكنولوجيات العالية تشرف عليها كفاءات جزائرية مقيمة في الولايات المتحدة.

وفق هذه التوجهات والمعالم القائمة أصبح الحوار الاستراتيجي الجزائري – الأمريكي بمثابة «الأساس» الذي تطمح الولايات المتحدة والجزائر أن تبني عليه علاقاتهما المستقبلية والتأكيد على ضرورة توسيعها من مجال التعاون الأمني التقليدي إلى مجالات أخرى تحمل آفاقا مستقبلية يقول بشأنها البروفيسور الأمريكي روبرت تيمور أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد الأمريكية إنها ستكون واعدة وتستدرك بعض الجوانب التاريخية منها فترة العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال حرب التحرير".

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثالث، تطرقنا إلى العراقيل التي تواجه التعاون الجزائري الأمريكي وآفاقه، ففي المبحث الأول تناولنا حدود التعاون من خلال مطلبين الأول هو التذبذب في موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه موقع الجزائر من هذا التعاون، ففي حين تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالحليف الهام في مكافحة الإرهاب تصف المغرب بالحليف الاستراتيجي خارج الحلف الأطلسي.

[1].مختار بوروينة، **أسس أوسع للحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي**، جريدة عمان، من الموقع الإلكتروني: http://main.omandaily.om/?p=52504 يوم 25 نوفمبر 2013.

وفي وقت تزود هذه الأخيرة المغرب بالسلاح حيث يعتبر أول زبون لها في المغرب العربي، ترفض تزويد الجزائر بمجرد تجهيزات متطورة رغم تصريح الرئيس الأمريكي سنة 2002 بمناسبة بدء التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، بالموافقة على تزويد هذه الأخيرة بأسلحة لمكافحة الظاهرة في الجزائر وفي منطقة الساحل، من جهة أخرى يتركز دور الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الطاقوي نظرا للأهمية الطاقوي للجزائر التي تحدثنا عنها في الفصل الأول فوارداتها من الجزائر هي بترولية بنسبة 95 بالمائة كما أشرنا إليه، بينما يبقى المغرب حليفها من خلال المساعدات الاقتصادية التي يستفيد منها في إطار الشراكة الإستراتيجية التي تربطهما في مختلف المجالات.

في المطلب الثاني تناولنا اختلاف الطرفين في تحديد مفهوم الإرهاب، حيث أن ما تعتبره الجزائر مقاومة تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية إرهابيا بدليل تصنيفها الأجنحة العسكرية لحركات التحرير الفلسطينية "حماس" و"فتح" في خانة المنظمات الإرهابية، بينما تعتبر إرهاب الدولة وهو أخطر مظاهر الإرهاب والذي تمارسه إسرائيل حقا مشروعا، ولعل ذلك اثر على العلاقة بين الطرفين حيث رفضت الجزائر المشاركة في مناورات فلينتلوك 2010 التي تلت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2009.

ثم قضية الصحراء الغربية حيث أن لهذه القضية حساسية كبيرة بالنسبة للجزائر، فسكوت الولايات المتحدة الأمريكية عن الاعتداءات المغربية المتكررة على الشعب الصحراوي وحرمانه من حقه في تقرير المصير مداراة للمغرب على حساب حق الشعب الصحراوي، كما أن ذلك يشجع المغرب على أطماعها التوسعية على حساب دول المنطقة في إطار المغرب الكبير الذي يطمع في موريتانيا إلى حدود السنغال، جنوبا وفي المناطق الغربية الجزائرية شرقا، وهو تهديد تقليدي بالنسبة للجزائر حيث يتمركز معظم الجيش الجزائري على هذه الحدود. وقد يفهم المغرب سكوت الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الضغط عليها في اتجاه تنظيم استفتاء حول تقرير المصير للشعب الصحراوي، حيث تعتبر الجزائر أن بقاء الصحراء الغربية على الوضع الراهن يبقي على بذور اللا استقرار، ومنه إعاقة أي عمل متكامل في المنطقة في ظل التوتر الجزائري المغربي.

يضاف إلى ذلك عدم اكتراث الولايات المتحدة الأمريكية بمواقف الجزائر من القضايا الإقليمية في جوارها، من خلال التدخل في ليبيا وما تسبب فيه من تدهور امني داخلي كانت له تداعيات على منطقة الساحل بأسرها حيث تشير معلومات إلى فقدان آلاف الصواريخ أرض جو، وأخرى بأن 2000 منها بيعت في منطقة الساحل،

ثم التدخل في مالي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري سيما من خلال توافد اللاجئين وما يسببه من وضع اجتماعي واقتصادي، ونفقات أمنية إضافية على الجزائر، وخلصنا هنا إلى أنه يمكن للجزائر أن تدخل في أزمة لأسباب اقتصادية، على غرار ما حدث للاتحاد السوفييتي، فتخصيص ميزانية ضخمة للدفاع على حساب التنمية الاقتصادية يخلق احتجاجات رأينا بوادرها في مختلف مناطق الجنوب، قد تسيس وتدخل البلاد في دوامة دم أخرى ما لم تأخذها السلطات بعين الاعتبار.

كما قد تدخلها هذه الانعكاسات في سباق للتسلح، فرفع ميزانية الدفاع يجعل الجوار يتوجس ريبة، فيسعى إلى التسلح هو الآخر، وتتعامل الجزائر بالمثل وتنتهي بأزمة في حال أغفل جانب التنمية.

وفي المبحث الثاني، تم التطرق إلى آفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، من خلال مطلبين الأول تناول الوضع الراهن في منطقة الساحل، إلى جانب تونس في الشمال، بحكم قربها الجغرافي من الجزائر، وقد ركزنا على تونس وليبيا ومالي، بسبب الاضطرابات التي تعيشها، وتبين لنا أن هذه الأوضاع قد تدفع إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بهدف التحكم في الوضع، قياسا على الدافع الأول لبدء تعاون بين الطرفين المتمثل في وجود عدو مشترك بين الطرفين.

فيما تطرق المطلب الثاني إلى ترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية، واستعرض المجالات التي وقعت فيها اتفاقات تعاون، وكذا إطلاق الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي الذي عقدت جلسته الأولى في أكتوبر 200 بواشنطن على أن تعقد جلسة ثانية بالجزائر في وقت لاحق، بعد تأجيل تاريخها الذي كان مقررا يوم 10 نوفمبر 2013، بسبب تطورات الملف النووي الإيراني.فيما يبقى تقييم نتائج هذه الشراكة سابقا لأوانه.

خاتمة:

من خلال الدراسة المقدمة، تم التعرض إلى ما يلي:

دوافع التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، تم استعراض أهم دوافع الطرفين في نظر الباحث، والاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو أنه رغم أن الهدف المعلن من التعاون بين الطرفين والمتمثل في مكافحة الإرهاب، إلى أن الدوافع الخفية اختلفت، ففي حين كانت دوافع الجزائر تصحيح صورتها التي شوهها الإرهاب، واسترجاع مكانتها اتضح أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية كان الحصول على مناطق جديدة غنية بالطاقة سيما النفط، حيث أن السيطرة على منابع هذه المادة يدخل في صميم إستراتيجية أمنها القومي.

كما تناولت الدراسة آليات ومجالات التعاون، واتضح أن الجزائر تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطارين الأول ثنائي يركز على التعاون الأمني من حيث تبادل المعلومات والقضائي حيث تم توقيع اتفاقية تعاون قضائي يسمح بحرية الحصول على المعلومات، وملاحقة الجماعات الإرهابية عبر التراب الجزائري، في حين تبين أنه لا يوجد تعاون عسكري بين الطرفين، بالنظر إلى عدم وجود صفقات سلاح، حيث تقتني الجزائر السلاح من روسيا، كما ترفض التدخل العسكري خارجيا وترفض التعاون عملياتيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب داخل أراضيها وكان مثال ذلك عدم إشراكها في العملية الخاصة لتحرير الرهائن في تيقنتورين، عقب الهجوم الإرهابي على الموقع الغازي هناك.

وعن إمكانية نجاح التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب رأينا أن عددا من العراقيل تعترض التعاون أهمها عدم التطابق في تعريف الإرهاب بالنسبة للبلدين، حيث تفرق الجزائر بين المقاومة و الكفاح المسلح بهدف التحرير، و بين العمل الإرهابي، بينما تجمع الولايات المتحدة الأمريكية بينهما، وهو ما يطرح تساؤلا حول إمكانية التعاون لمكافحة ظاهرة الأصل فيها اختلاف المفهوم.

ومن بين العراقيل الأخرى عدم وضوح الموقف الأمريكي من مكانة الجزائر في التعاون، حيث تتعامل مع المغرب على أساس الحليف الاستراتيجي الأكبر خارج الحلف الأطلسي، وقد استُعرضت مبررات هذا التعامل، في حين تبقى الجزائر بعيدة عن هذه الصفة.

وبالمقابل توجد عوامل قد تدفع إلى ترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية تمس كل المجالات و تكون مكافحة الإرهاب أحد جوانبها، أهمها الإرادة السياسية للبلدين ممثلة في إطلاق حوار استراتيجي العام 2012، والتوتر الأمني في دول الجوار الذي يدفع إلى المزيد من التعاون لمجابهة الظاهرة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تبقى الجزائر في مرتبة ثانية امام المغرب، ثم ما أثر محاولة إعادة بناء قوة عسكرية لليبيا، في ظل توقعات بتشكيل النظام هناك وفق ما يخدم المصالح الأمريكية، ألن يؤدي بالجزائر إلى التقهقر في سلم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية. و كيف يمكن للجزائر ان تستعيد أهميتها في المنطقة، وتقي التعاون إلى شراكة استراتيجية، أيرتبط ذلك بضرورة تقديم المزيد من التنازلات، أم أنها ستستغل مقوماتها في البقاء في مركز ريادة الدول المغاربية؟.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة افريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
2. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، د.ط.، 2005.
3. لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن، منشورات مرسي، د.ط. 1992.
4. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي، وإدارة الحرب الأثيوبية الأريتيرية**، بيروت دار الجيل، لبنان، ط1، 2004.
5. ياسين طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية و تحليلية**، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط.1، 2011.

الموسوعات:

1. الكيالي، عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة، الجزء الأول، من "أ" إلى"ث"**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د.ت.
2. مونبريال، تيري دي ، جان كلين، وسابين جانسن، ترجمة: علي محمود مقلد، **موسوعة الاستراتيجيا**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ط.1، 2011.

المذكرات:

1. حسن عزيز نور الحلو، **الإرهاب في القانون الدولي: دراسة تحليلية وقانونية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون العام ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، هلنسكي، فلندا، 2007.
2. سعادة إبراهيم،**الجزائر و الأمن القومي**، مذكرو لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دت.
3. لمياء زرقاني، **حركة أزواد في مالي و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري 1990-2011**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2001.

4. مريم براهيمي، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
5. نبيل بويبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى:بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2009.

الدوريات:

1. شابين الدين، إبراهيم ، **الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر، 23 جوان 2013.
2. زايد، أحمد ، **العنف المفهوم و الأنماط و العوامل**، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية و الدولية، د.ب، عدد 02، السنة الأولى، 2005 .
3. أبو خرص، أنوار ، **الجزائر و الصراع في مالي**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2012.
4. بدر حسن، **فاعلية مشروطة: إشكالية التدخل العسكري لإيكواس" في شمال مالي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 190 أكتوبر 2012.
5. سالم ،بول، و كادليك، أماندا ، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**' مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، جوان 2012.
6. بن فهد الهويمل، حسن ، **الإرهاب و إشكاليات المفهوم و الانتماء و المواجهة**، المملكة العربية السعودية جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، ،2004.
7. سنطوح، حسين، **الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات للمستقبل**، مجلة دراسات إستراتيجية،جامعة الجزائر، درا الخلدونية، فيفري 2007.
8. سنطوح، حسين، **الحوار الجزائري الأطلسي من أين وإلى أين؟**، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية، جوان 2006.
9. البسيكري، السنوسي ، **ليبيا: التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013.
10. بن بكر الطيار صالح ، **الإرهاب و المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب**، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام أحمد بن سعود الإسلامية، 2004.

11. بن عنتر، عبد النور ، **الحلف الاطلسي والدول المغاربية توازنات جديدة**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 جوان 2006.

12. مصيلحي، محمد الحسيني ، الإرهاب مظاهره وأشكاله وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام أحمد بن سعود الإسلامية، 2004.

13. بن علي الهرفي، محمد ، **مفاهيم الإرهاب و العنف و اختلاف وجهات النظر حولهما**، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام أحمد بن سعود الإسلامية، ، 2004.

14. حسين، محمد ، **تقدير موقف التصعيد الاستخباراتي الإسرائيلي ضد الجزائر**، نشرة شهرية،د.ب، الدار العربية للدراسات و النشر، ماي 2006.

15. زبير، يحي ، **الجزائر و الوضع المعقد في الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ،28 نوفمبر 2012.

المواقع الإلكترونية:

1. إرساء شراكة إستراتيجية في مجال الصحة بين الجزائر والولايات المتحدة، جريدة النهار، يوم 21.09.2013، من الموقع الإلكتروني : www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/180610

2. **الأمم المتحدة تعرب عن قلقها من صراعات الشرق الأوسط، وتطالب بوقف إرسال المقاتلين الأجانب إلى سورية**، من الموقع الإلكتروني: http://www.almayadeen.net/ar/news/syria-4/bWqGtrGtskKhAqIgASfKkg.

3. بوحنية، قوي ، **الجزائر تواجه تزاوج الجريمة والإرهاب وعليها تفعيل الدبلوماسية الأمنية**"، حوار مع جريدة الخبر، يوم 10 أوت 2013. من الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html

4. بورويبة، مختار ، **أسس أوسع للحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي**، جريدة عمان، يوم 08 ديسمبر 2013، من الموقع الإلكتروني: http://main.omandaily.om/?p=52504

5. **بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي الجزائر** 09 جويلية 2012، وزارة الخارجية، من الموقع الإلكتروني : www.mae.dz

6. **الجزائر تراقب مناورات عسكرية ل20 دولة في موريتانيا**، الخبر، 21.02.2013. من الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/ar/politique/323946.html

7. **الجزائر ترفض دعوة المارينز للمشاركة في لمناورة مشتركة على الأراضي المالية**، الفجر، 17.2010.05، من الموقع الإلكتروني: http://www.al-fadjr.com/ar/feed/national/150285.txt

8. **الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية تتطلعان إلى توسيع تعاونهما إلى مجالات أخرى**، وكالة الأنباء الجزائرية، من الموقع الإلكتروني: www.aps.dz/129822.html

9. حمدي عبد الرحمان، **إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، جريدة الأهرام الرقمي، 01 جويلية 2008، من الموقع الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222143&eid=225

10. حول المركز الأفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب أنظر : http://www.caert.org.dz/apropos.php

11. **الدول الأعضاء في مجلس الأمن تنظم إلى جهود الجزائر**، جريدة المساء، من الموقع الإلكتروني: http://www.el-massa.com/ar/content/view/26162/

12. رجاء الناصر، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: هل تصلح أساسا للدعوة لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب**، من الموقع الإلكتروني http://www.mokarabat.com/mo3-3.htm

13. محمد الأمين، بن عائشة ، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية**، من الموقع الإلكتروني: http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=50122

14. محمد أمين، سني ، **المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة جورج وولكر بوش نموذجا**، دراسة منشورة بجريدة الحوار يوم 24 جانفي 2010. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199583

15. **مذكرة تفاهم بين مقاتلي التوارق و حكومة مالي لأنهاء النزاع المسلح**، العربية، ، من الموقع الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/articles/2006/07/01/25272.html

16. **مشاركة رمزية للجزائر في التمرينات العسكرية الأمريكية في مالي**، جريدة الشروق ، من الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/?news=15974?print

17. موقع نلفزيون رشاد، **الاتفاقية القضائية انتهاك للسيادة الجزائرية وتفتح الباب للهيمنة الأمريكية**، على الموقع الإلكتروني: http://tv.rachad.org/ar/accueil/articles-ar/851--q-q-

18. **هاجس التهديدات الأمنية يدفع الجزائر إلى رفع موازنة الدفاع وزيادة مشترياتها من الأسلحة**، جريدة القدس، يوم 04 ديسمبر 2013، من الموقع الإلكتروني: www.alquds.co.uk/?p:110451.

19. **واشنطن تريد من الجزائر دورا محوريا في مكافحة الإرهاب في المنطقة**، جريدة صوت الأحرار، يوم: 2013.11.06

20. **وزارة الخارجية الامريكية: الحوار الاستراتيجي مع الجزائر "هام" بالنسبة للولايات المتحدة، وكالة الأنباء الجزائرية**، على الموقع الإلكتروني: www.aps.dz/129822.html.

بالأجنبية:

ouvrages:

1.James Igoe Walsh, **intelligence sharingand united state counter-terroirism policy**, in emerging transnational security governance a statist international approach, by Ersel Aydinly, routledge, New York, USA, 1st edition,2010.

2. John Davice, **Africa and war on terrorism**, Ashgat publishing limited, england, 2001.

3.Philippe Lemarchand, ,**L'Afrique et l'Europe : atlas du XXè siécle**, 2em édition, édition complexe, France, 1994.

4. Zoubir , Yahia, **UNITED STATE POLICY IN THE MAGHREB, IN AFRICA IN TRANSITION** , gaiesville(fl), university press of Florida, 1999.

5.Zoubir, Yahia, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, in Ahmed AGHROUT, **algeria in transition, reformes and development prospect**, ROUTLEDGE London, 1st edition,2004.

Periodiques :

1. Arieff, Alexis, **U.S.–Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism**, l'institut français des relations internationals, July 2011.
2. H. Cordesman, Anthony, **THE NORTH AFRICAN MILITARY BALANCE**: **Force Developments & Regional Challenges**, center for strategic and international studies, 12/07/2010.
3. .B.H, **paiement de rançons : Une violation des engagements internationaux** Politis - el moudjahid, N° 001 - SEPTEMBRE 2011.
4. . Liess, Boukra, **le terrorisme définition**, **histoire**, **idiologie et passe à l'acte**, chihab edition,s.n.e. 2006.
5. Cockayne, James, et autre , **La mise en oeuvre de la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique du Nord**, Center on Global Counterterrorism Cooperation,2010.
6. Abas Abid, Kawther, **us policy toword the African continent dimensions and connotations**, journal of international observatory, no 15,December 2010.
7. Lauren Ploch, **Africa Command**: **U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa**, Congressional Research Service, July 22, 2011.
8. Ammour, Laurence Aïda, **Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel**: **Algeria's Pivotal Ambivalence**, Africa center for strategic studies, no. 18 february 2012.
9. Liess, Boukra, **analyse comparée des discours récents sur le terrorisme : Europe**, **Etas unis**, **pays méditerranéens**,in, **contribution de l'Algérie au dialogue méditerranéen**, institut diplomatique et relation international, ministère des affaires étrangère, 2003.

10. Lagatta, Martina and others, **policy briefing**: **Algeria's underused potential in security cooperation in the Sahel region**, directorate-general for external policies, European union, Jun 2013.
11. Berkouk, M'hand, **U.S Algerian security counterterrorism cooperation and war on terror**, carnegieendowment.org /2009/06/17
12. Ait Kaki, Maxime, **Lunes de miel algéro-américaines**, I.F.R.I./ Politique étrangère, Printemps 2007.
13. Mezouaghi, Mihoub, **Algérie : une trajectoire de puissance régionale incertaine**, actuelles de l'IFRI, 10 Décembre 2012.
14. Salim Chena, **L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?**,institut français des relations internationales, Juin 2013.
15. Ted Dagne , **Africa and the War on Terrorism**, CRS Report for Congress. USA : The Library of Congress. January 17, 2002.
16. Zoubir, Yahia , **American Policy in the Maghreb**: **The Conquest of a New Region**, real instituto elcano, jully 2006.
17. Zoubir, Yahia **The United States and Algeria**: **A New Strategic Partnership**, Journal of Middle Easter and Islamic Studies (in Asia) Vol. 5, No. 4, 2011.
18. 18.Yhaia Zoubir ,**the united state and Algeria the caution road to the partnership**, The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010.

Sites electronics:

1. **Country Reports**: **Africa Overview**, available at: www.state.gov/j/ct/rls/crt/2005/64335.htm.
2. Djibril DIOP L'AFRICOM : **une initiative mort-né ou un « commandement impossible »**
3. Eli Lake, **Why Algeria Didn't Warn the U.S. About Its Hostage Raid**, The daily beast, Jan 18, 2013, available at: www.thedailybeast.com/articles/2013/01/18/why-algeria-didn-t-warn-the-u-s-about-its-hostage-raid.html

4. José Enrique de Ayala, **L'OTAN dans la Méditerranée** ,disponible sur : www.afkar-ideas.com/wp-content/uploads/files/3-23-5-fr.pdf
5. . **la première session du dialogue algéro-américain ce vendredi**, disponible sur : www.radioalgerie.dz/fr/accueil/64-a-la-une/26327

6. **Pan Sahel Initiative** (**PSI**) , available at : http://www.globalsecurity.org/military/ops/pan-sahel.htm
7. Stephen F. Burges, **us africa command**, **changing security dynamics**, **and perceptions of us africa policy**, available at: www.dtic.mil/cgi- bin/GetTRDoc?AD=ADA539969
8. the white house ,**national security strategy**, may 2010, available at: http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf
9. . **trans-sahara counter- terrorism partnership** ,availabal at:
10. http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm
11. **U.S. Army Africa commander meets Algerian military**, **government leaders**, available at: http://www.usaraf.army.mil/news/news_101223_hogg_algeria_visit.html
12.. U.S. Department of State, **Background Briefing on the Secretary's Trip to the Middle East**, available at: http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/11/216215.htm
13..**us.energy information administration**, May 2013, available at : http://www.eia.gov./countries/analysisbriefs/Algeria/algeria.pdf
14. . Zoubir, Yayia, **les Etas unis et le Maghreb** : **primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie**, disponible sur : www.anneemaghreb.revues.org/169?lang=en

journaux :

1. ANP et Flintlok 2005, El watan, 07.06.2005.

فهرس الأشكال والجداول:

الشكل	العنوان	رقم الصفحة
شكل (1)	نسبة تصدير الغاز الطبيعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية	33
شكل (2)	ترتيب الجزائر من احتياطي النفط أفريقيا	34
شكل (3)	ترتيب الجزائر من حيث احتياطي الغاز الطبيعي أفريقيا	35
شكل(4)	أهم الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة الأمريكية	36
شكل (5)	تطور صفقات شراء السلاح بالنسبة للجزائر	60
شكل (6)	الدول التي تزود الجزائر بالسلاح	60
الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول (1)	تبادل السلع بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية	37
جدول (2)	المساعدات الأمريكية للجزائر بين 2008 و2013	58
جدول (3)	الدول التي تتعامل معها الجزائر في مجال الأسلحة	59
جدول (4)	الدول التي استلمت منها الجزائر أسلحة	59
جدول(5)	عتاد وذخيرة استرجعها الجيش الوطني الشعبي جانفي 2012	104

فهرس

إهداء: **2**

شكر: **3**

مقدمة: **4**

الإشكالية: **6**

الإطار المفاهيمي: **9**

ملخص الدراسة: **16**

خطة الدراسة: **18**

الفصل الأول: **19**

منطلقات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب **19**

المبحث الأول: المنطلقات الجزائرية: 21

المطلب الأول: تحسن العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية: *21*

المطلب الثاني:انعكاسات أحداث 11 سبتمبر : *27*

المطلب الثالث: مصداقية الدبلوماسية الجزائرية في التحذير من الظاهرة الإرهابية: *29*

المبحث الثاني: الدوافع الأمريكية : 31

المطلب الأول: الحفاظ على المصالح الأمريكية أهمها النفط: *31*

المطلب الثاني: الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: 38

المطلب الثالث: الثقل الدبلوماسي للجزائر في أفريقيا: 40

المطلب الرابع: محورية الجزائر في التعاون في منطقة الساحل : 41

خلاصة الفصل: 45

الفصل الثاني: 47

أطر التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب 47

المبحث الأول: الأطر الثنائية للتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب: 48

المطلب الأول: التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب: 48

المطلب الثاني: التعاون في مجال تبادل المعلومات: 50

المطلب الثالث: التعاون العسكري في مكافحة الإرهاب: 52

المبحث الثاني: الإطار متعدد الأطراف: 59

المطلب الأول: الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب: 60

المطلب الثاني: القيادة الأمريكية في أفريقيا: 64

المطلب الثالث: الحوار المتوسطي الأطلسي: 69

خلاصة الفصل: 75

الفصل الثالث: 78

حدود وآفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب 78

تمهيد: **79**

المبحث الأول: حدود التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب: 80

المطلب الأول: غموض الموقف الأمريكي حول موقع الجزائر من التعاون: 80

المطلب الثاني: الاختلاف في مفهوم الإرهاب بالنسبة للطرفين: 82

المبحث الثاني: آفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب: 89

المطلب الأول: تعزيز التعاون في ظل تنامي الإرهاب في المنطقة: 89

المطلب الثاني: ترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية: 97

خلاصة الفصل: **103**

خاتمة: **106**

فهرس الأشكال والجداول: **116**